بهذا المعنى لا ينحصر في الثلثة لان اصل جميع الافعال البناء
وانما الاعراب فيها بعارض المشابهة بالاسم ولان بعضه
حرف العبارة غير ظاهر لان المبني من مبني الاصل انه وذلك
بحسب الاصالة دون العروض والمبني من هذا اصله البناء ان
يبنى اصلا ان يبنى سواء بنى كما هو اصله او عرض له الاعراب
وهو الماضي كما زعمه المص وزاد بعضهم الجملة فخرجت من جملة قوله
فاعتبر العلاقة يعني ان العلامة اكتفى في تحقق المعرب
بكونه قابلا لوجود اسباب الاعراب فيه سواء وجدت كزيد في
قام زيد او لم يوجد كزيد والمص لم يكتف به بل زاد مع القابلية
وجود الاسباب التي بها يستحق الاسم لان يعطى الاعراب
وهي التركيب وتحقق العامل معه وعدم المشابهة لمبني الاصل
قوله عند الجمهور كانهم وقعوا في ذلك من لفظ المعرب
ووجود الاعراب في افراده فتوهموا ان الحقيقة العرفية
ذلك ولم يعرفوا انه في غاية من المعارفة قوله فان العارف
بها حكامها كذلك اي بمعرفة بتتبع والسماع منهم مستغن عن
تعلم ما جمعه المدون وزنه بخلاف من لم يتتبع اصلا
او تتبع ولم يعرف احكامها فانه يحتاج الى تعلم المدون وذلك

النقلم ان كان مع الدليل فذلك النقل علم النحو اتفاقا وان لم يكن
معه فهو علم النحو او حكاية عنه على اختلاف فيه فتأمل فالمقصود
من معرفة المعرب اه اشارة الى ان ينبغي نفي التعريف فيه
بل العبارة في المقصود من التعريف وبيانه ان المقصود من تعريف
المعرب ان يعلم المعرب بوجه صالح لان يكون وسطا للحكم بان هذا
او ذاك مما يختلف آخره باختلاف العوامل بان يقال هذا
معرب وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل
فهذا مما يختلف آخره باختلاف العوامل ولا شبهة في حصول
الوجه الصالح من تعريف المص لصحة ان تقول زيد في قام زيد
معرب اي مركب لم يشبه مبني الاصل وكل معرب مما يختلف
آخره باختلاف العوامل فزيد مما يختلف آخره باختلاف
العوامل بخلاف تعريف الجمهور فان الوجه الحاصل منه غير صالح
لان يكون وسطا للزوم تقدم الشيء على نفسه في ضمن الدور او لا
في ضمنه وذلك لانك اذا قلت زيد في المثال المذكور معرب
اي مما اختلف آخره باختلاف العوامل وكل معرب مما يختلف
آخره باختلاف العوامل فزيد مما اختلف آخره باختلاف
العوامل لزم ان يكون الصغرى عين النتيجة والصغرى

(منقولة)

مقدمة والنتيجة متأخرة عنها ابتداء او بواسطة الدليل فيلزم
تقدم الشيء على نفسه وقد اشار الى الصغرى بقوله من معرفة المعرب
اي من معرفة ان هذا او ذاك معرب والى النتيجة بقوله ان
يعرف آنه اي ما عرف انه معرب مما يختلف آخره باختلاف
العوامل والى الكبرى بقوله حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف
وتعريفه به اي بسبب مفهوم الاختلاف وتعريف مفهومه فان
التصديق بان هذا معرب يتوقف على تصور المعرب الحاصل
بسبب تعريفه بالاختلاف لا يقال الصغرى مجملة والنتيجة مفصلة
فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه لانا نقول لا مدخل للتفصيل في التوقف
فان الحكم بنفس مفهوم الاختلاف متوقف وهي واحدة في صورتي
الاجمال والتفصيل وهذا ظاهر لا سترة عليه قوله حقيقة
او حكما المراد بالتبدل الحقيقي تبدل ذات الدال وبالتبدل
الحكمي تبدل دلالته المقص مع بقاء الذات فان هذا التبدل
في حكم تبدل الذات قوله او صفة اي حالة شبيهة بالصفة
لا صفة حقيقية لان الحركة لا يقوم بالحرف بل تقوم بالقوم
الحرف لكنها تابعة له فان قلت الاختلاف العوامل اذا قيل ان فاعلا اذا
كان صفة لا يجمع على فواعل فكيف جاز جمع عامل على عوامل

بدل الاختلاف

وهو التلفظ

اجيب بانه صار اسما قوله الداخلة عليه يخرج عن حكم المعرب
اختلف منونا ومثنى وبنى باختلاف العوامل الداخلة على المستفهم
عنه كما زيد ورايت عمرا او مررت ببكر قوله وانما خصصنا
اختلافها بكونه في العمل كما يبنى عنه العنوان قوله اى يختلف
لفظ آخره اى صورة آخره قوله او تقديره اى يختلف آخره
بحسب التقدير سواء كان بحسب تقدير نفس الآخر فقط كما في سلمى
او تقديره وتقدير صفة كما في عصا وقاض ويجب تقديره
بالصفة فقط كما في جبلى وغلامي فان آخرهما لا يمتنع عن قبول
الاعراب بحسب الغرض والحكم وان كان يمتنع عن قبوله بحسب الخارج
اى يختلف اختلاف لفظا او تقديرا اى اختلافا منسوبا الى
الصورة او الى التقدير على ما مر وانما لم يقل اختلاف ملفوظا او
مقدرا بحذف الموصوف لان الاختلاف ملفوظ مجازا باعتبار
سببه وسببه لو جعل الحركة لفظا ولم يجعل قوله لفظا او تقديرا
تفصيل للعوامل اى سواء كانت العوامل ملفوظة او مقدرة
لان العوامل لا ينحصر في الملفوظ والمقدر لانه قد يكون معنويا
ولانه لا يلائم قوله الآتي التقدير واللفظ في بيان ضبط
اعراب الاسماء وذلك لان الظاهر انه اشارة الى ما نحن فيه

لفظا او تقديرا قوله رايت احمد ومررت باحمد ورايت
حبلى ومررت بحبلى قوله وقولنا رايت مسلمين ومررت
بمسلمين اى مدلول ما بين الصورتين فاذن ظهر تحوله
للمثنى والجمع قوله علامة النصب اى علامة هي النصب الذي
دل على معنى المفعولية وقيس عليه علامة الجر قوله فان قلت
لا يتحقق الاختلاف لان آخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب
مع عامله ابتداء ان قلت التركيب مع العامل لا يكون الا
اذا كان العامل لفظيا فيجوز ان يكون التركيب مع العامل
ابتداء مسبوقا بتركيب الذي يتحقق معه عامل معنوي
فيتحقق الاختلاف في آخر المعرب وفي العوامل اجيب
بان المراد باختلاف العوامل كما مر اختلافها في العمل ذلك
لا يوجد فيما فرض لان عمل العامل المعنوي ليس الا الرفع
قلت هذا الحكم آخر حاصله ان حكم الآتي لا يلزم ان يكون لازما له
ان قلت يجوز ان يقيد الاختلاف بالعوامل ابدا لا زمنه وقد
يكون لازما للمعرب وانه لم يكن قبل تقييده بالنطق لازما له
قلنا فيه صرف الكلام عن الظاهر بلا ضرورة مع ان بعد ذلك
التقييد ايضا غير لازم لجواز ان يتحقق معرب لم يتحقق معه عامل

اى مدلول التثنية والجمع
اى لمطلع المثنى والجمع

قوله وعلم ان يختلف آخره

قوله باختلاف العوامل

لا يكون من خواصه ان منه

في شيء من الازمنة نعم فائدته الاختلاف بالعوامل من لوازمه
ولما كان المتبادر من ظاهره الاختلاف لم يتعرض له فقيل المراد
بالاختلاف الاول معنى يشمل الاختلاف الذي يبدو حالة
البنائي وبالاختلاف الثاني الوجود وقد عبر عنه بان يختلف
للمبتدأ كله وبالعوامل جنس العامل فان اللام الداخلة على الجمع
قد يبطل الجمعية ولا يخفى بعد ذلك كله قوله غاية الامر ان هذا
الحكم لا يكون من خواصه اي خواص الاضافة بالقياس
الى المبني وانما قلنا ذلك لوجوده في المضارع ولذلك قال
ههنا حكمه ولم يقل خاصته ولا يخفى ان القول بانه ليس من خواصه
انما هو مبني على ان لا يتحقق في الصورة المفروضة عوامل في شيء
من الازمنة اذ لو تحقق فيها عوامل في الازمنة كان خاصة شاملة
لكل ما هو معرب لكنها ليست شاملة لكل وقت قوله اي
حركة او حرف كان القرينة عليه شهرة امر الاعراب بانه حركة
او حرف او ما سيذكره في ضبط اعراب الاسماء ولا يخفى بعده
قوله اختلف آخره به اعترض عليه بان التعريف غير جامع
لان تعريف مسلمان ومسلمون يشمل الآخر اذ الآخر هو النون و
اجابوا عنه بان النون فيهما كالتنوين في المفرد ولعلهم ارادوا

او يكون التنوين معه بمنزلة التنوين

ان هذه الحيثية لما وجدت فيه في بعض الاوقات جاز ان يجعل
الاوقات بل علية باعتبار هذه الحيثية في حكم الافراد وانما
قلنا في بعض الاوقات لانه قد لا يكون بمنزلة التنوين وذلك
في المثنى والجمع المعرفين باللام لامتناع اجتماع اللام والتنوين
قوله ذاتا او صفة اما اختلاف الآخر اي كونه ذاتا فكما يتحول
واو ابوك الى الف اباك وانما كونه صفة فكما يتحول ضمة زيد الى
فتحة قوله لا يرد العامل والمقتضي وكذا وصف كونه معربا
في اثنية فاني ... لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا
واحدا كالباء الجارة فالاولى ان يسند اخراجها الى الحيثية
الوهمية المفهومة من الباء الجارة وابقاؤها الموصولة على عمومها انتهى
كلام ولك ان يجعل الباء للآلة فيسند اخراجها اليها اما
خروج العامل فلان النحاة جعلوه بمنزلة العلة المؤثرة
ولهذا سموه عاملا وليس علة مؤثرة بالحقيقة لان التأثير
للمتكلم وهو علة لتأثيره واما خروج المقتضي فلان آلة الاثر
سبب قريب له والمقتضي ليس كذلك ولا يخفى ان قوله ليدل الخ
لو جعل من تمام الحد حتى يخرجا لكان احسن لكن المقام يجعله من
تمام الحد قوله خرجا بالتبعية ثم ان قيل ينتقض التعريف

بالعلة التامة للاختلاف فانها سبب قريب فلعل المراد بالعلة
التامة سببية الى السببية اجزائها واجزائها مركبة من قريب وبعيد
نعم لو ثبت سبب قريب سوى الاعراب لصح النقض به لا يقال لو
كان المراد السبب القريب لزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم
الذي ركب ابتداء لانا نقول السبب القريب للشيء سبب انعقد
علاقة العلية بينه وبين ذلك الشيء لا بينه وبين سببه اي المسببية
ولا يخفى انه لا يقتضي استلزام المسبب لا يقال في العبارة المسامحة
ان يقول ما يختلف بدل ما اختلف لانا نقول لم يرد بصيغة
الفعل في التعريفات الزمان فلا فرق بين الصيغتين او قيل
يمكن ان يجاب بان الاختلاف ليس عبارة عن التحول عن
الحركة او الحرف بخصوصه بل اعم منه ومن التحول من السكون الى
الحركة ومن التحول من عدم الدلالة الى الدلالة كما في اسماء الستة
ومن كونه علامة لامر الى كونه علامة لامر آخر كما في الف المثنى وواو
الجمع فانهما قبل التركيب علامة لهما وبعد التركيب علامة لهما
وللفاعلية ومن علامة الى علامة كما في التثنية والجمع قلنا
هذا الجواب غير مرضي عند المص وغير ظاهر من العبارة فان المتبادر
من رجع جميع قوله آخره الى المعرب ان الاختلاف يطرء فيه

بعد كونه معربا قوله نحو حركة نحو غلامي وان تحول آخره
عن الاعراب الى الكسرة وكذا نحو حركة الجوار كقوله تعالى وامسحوا
برؤسكم وارجلكم بكسر اللام وانما حركات ما قبل هذه الا
دوات عن تاء التانيث وياء النسبة وعلامتي التثنية والجمع
في رفعه يرجع الضمير الى المعرب لان ما لحقته تلك الادوات
ليس معربة وان انبعث عن ذلك فحيث بعيد لحيثية قوله
ليس من حيث انه معرب لوجوده قبل عامل الجر بل قبل مطلقا
العامل وكذا الحال في الصور المذكورة قوله لتدل على المعاني
جمع معنى بمعنى ما يقوم بالشيء ويقابله العين قوله واللام
في لتدل اه معطوف على اسم ان وخبرها قوله يعني وضع
الاعراب اي وضع الاعراب في الاسماء لتدل على المعاني
ولمنتفع المعاني في انفس الاسماء من غير استعانة الى العامل
والقرينة وذلك لا عتبارات بها قوله فانه بعيد اذ لا نظر
الى وضعه لا قصدا ولا تبعا قوله لتدل الاختلاف فيه
ان الاختلاف فيه لو كان دالا على هذه المعاني لكان الا
عراب هو الاختلاف كما ذهب اليه بعض المتاخرين لا ما به
الاختلاف كما صرح في هذا الكتاب وفي غيره اللهم الا

ان يعني ان نسبة الدلالة الى الاختلاف بضرب من المسامحة
ووجه ذلك ان الاختلاف الحكمي المدلول عليه بقوله المعتورة
عليه لما كان مسندا الى الاعراب من حيث اختلافه نسب الدلالة
اليه قال الملخص انما اخترت هذا التعريف على تعريف
بعض المتأخرين لان الاختلاف ليس موجودا في الخارج و
بل الاختلاف موجود فيه والموجود في الخارج ادى بان يجعل
علامة ولان الاختلاف هو التحول من حركة او حرف الى غيره
فاذن يلزم ان لا تجتمع الاعراب في الكلم الذي ركب
اولا ويمكن ان يعني ايضا ان الاعراب ما يوضح المعاني
ويزيل فيشمل الالتباس الموضح والمزيل للمغاير بالذات
هو الحركات او الحروف قال الشيخ الرضي الظاهر من اصطلاحهم
ان الاعراب هو الاختلاف الا يرى ان البناء ضده وهو
عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات
وفيه نظر لان في المعرب شيئين اختلافا وسببه وقد تبين
ان الاختلاف لا يناسب بل لا يصح ان يجعل اعرابا فتعين
ان يكون سببه اعرابا واما المبني فلم يكن فيه الا عدم الاختلاف
اي البناء على حالة واحدة اذ لا حاجة فيه الى سبب يقتضيه

بل يكفيه عدم سبب الاختلاف فيقتضي ان يكون نفسه بناء دون
الحركة او السكون فرآه سببا لعدم الاختلاف حتى يطلق
البناء على الحركات والتقابل بين عدم الاختلاف وبين سبب
الاختلاف من حيث هو كذلك حاصل في الجملة وذلك كاف
في جعلهما متقابلين قوله بكسر بعض الفاعلية قال الشيخ في آخر
المعاني المعتورة من كون الاسم عمدة وفضلة بلا واسطة حرف
الجر وبواسطة قوله المعتورة على صيغة اسم الفاعل
لا صيغة اسم المفعول كما توهم بعضهم حتى يكون المعنى ان
الاسماء يأخذها على سبيل المناوبة وذلك لان توصيف المعاني
بهذا الوصف ليس الا لان المعاني باعتبار هذا الوصف يقتضي
الاعراب والوصف الذي به اقتضاء الاعراب هو كون احدهما
طاريا ابدا الا كون احدهما مطروا عليه فان تعين الكسر و
موافقة لمعنى المناوبة ويرشدك الى ما ذكرناه ما قاله الشيخ
الرضي وهو ان المعاني في الكلمة قد يطرأ بعضها على بعض فلا بد
للطاري من علامة مميزة له عن المطرو عليه ومن ثم احتاج المجاز
الى قرينة والطاري الغير اللازم لا يلزم ان يطلب له احد من
العلامات بل قد تغير له صيغة الكلمة كما في التصغير و

والتوفيق بين التفسيرين ان الشيخ جعل الاعراب صفة للفظ وان ... صفة للمعنى

ارباب ... الغرار

اي ... رضا

اخس نخ

التكثير وقد يجتلب حرف كما في المثنى وقد يكون كلمة مستقلة
كالمضاف اليه الدال على معنى في المضاف وان كان طاريا في
المعنى لازما للكلمة فان كان الطاري واحدا لكون المعنى
عمدة في ما تركب منه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة لانها تطلب
للمتلبس بغيره وان كان الطاري اللازم احد الشيئين او الاشياء
فلا بد بالحكمة ان يطلب لاحدهما علامة يمكن لازمة ومثل هذا
المعنى انما يكون في الاسم فجعل علامته ابعاض حروف الكلمة التي
لم يجتلب ومن هذا التقرير يظهر ما يقال انه الاصل في الاستعمال
الاعراب وفي الافعال وحروف البناء قوله تضمين مثل معنى
الورود او الاستيلاء فان احد الشيء متوول ومشتعل عليه
ومثله الطريان قوله تعالى اعتوروا الشيء الاعتوار وسع
بدست كردن چيزى را والتعاور والتعور مثله وقد جعل ههنا
مستعار لتعلق المعاني بالاستعمار على سبيل المناوبة او مجازا
مرسلا عن المناوبة قوله وانما جعل الاعراب في آخر الاسم
اي جعل الاعراب الذي هو الاصل حالا في الآخر او جعل مطلع
الاعراب في الآخر ليحتج اليه في المعنى كما في الاعراب بالحركة او
ليحقق الكلمة في ضمن جزئية كما في الاعراب بالحرف او جعل بجانب

كيفية الفاعلية والمفعولية والاضافة

تختلف نح

وهو ذكر معنا اللزوم [illegible] ارادة اللازم اى الاعراب بالحركة وعدمه

اذ لو كان المراد الاعراب بالحركة

الآخر لا يقال على التقدير الاول لم يعلم موضع الاعراب بالحرف
لانا نقول اذا تعين موضع الاصل تعين موضع فرعه وهو جانب
الاشتغال بقدر الامكان وان لزم تقديم الفرع وتأخير الاصل
قوله والاعراب على صفته اى صفة المعنى والمدلول وذلك
بناء على ان الفاعلية ومقابلها صفة للمدلول وقد جعلها
الشيخ الرضي صفات للدال وهو كونه عمدة او فضلة فعلى
جعل الاعراب في الآخر لان الدال على الوصف بعد الموصوف
قوله فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متأخرا عن الدال
عليه ان قيل ان الحركات الاعرابية مع الاواخر والحروف
الاعرابية انفس الاواخر فلم يتأخر الدال عليها عن الدال عليه
لا يجاب بان المراد بيان حال الاعراب بالحركة الذي هو الاصل
والمراد بالتأخر التأخر الذاتي لا الزماني ولا شبهة في
تأخرها الذاتي لانها تابعة للحروف لانا نقول تأخرها الذاتي
لازم لها اينما وضعت بل يجاب بان المقصد بيان الاعراب
بالحركة لا وكرها متأخرة بحسب الذات [illegible] الحروف كما صرح
به الشيخ الرضي وقال ان الحركات ابعاض حروف العلة
فضم الحرف في الحقيقة اتيان بعده ببعض الواو وقس

صفات نحو

وتكون اول الكلمة

وهو لو كان بالحركة [illegible]

عليه اخوية فالحركة اذن بعد الحرف لكنها في غاية الاتصال بها بحيث توهم
انها معه لا بعده فاذن اشبعتها صارت حرفاً بعده تماماً ويمكن
ان يجاب ايضاً بان المراد بالتاخر عن الدال بقدر الامكان او
التاخر عما عدا الحرف الاخير فان التاخر عن الاكثر له حكم التاخر
عن الكل قوله ثمه اشارة الى ان مجموع قوله رفع ونصب
وجر جزء واحد ليصح الحمل مع قوله انواع فيكون العطف مقدما
على الحمل كما في قولك البيت سقف وجدران قوله هذه الالقاب
الثمانية ثم اعلم ان الحركات الثلث ليسمى ضمة وفتحة وكسرة
سواء كانت بنائية او غير بنائية اعرابية كانت او غير اعرابية
كضمة قبل لكنها اذا اطلقت بغير قرينة يراد بها الغير الاعرابية
ويسمى ايضاً رفعاً ونصباً وجراً اذا كانت اعرابية ولا يختص
بها بل يعم ما ناب من الحروف الاعرابية ايضاً والنسبة بين الضمة
والرفع عموم من وجه وكذا بين الفتحة والنصب وبين الكسرة
والجر وانما سميت الحركات بتلك الاسامي لحصول الاولى بضم الشفتين
ويتبعه رفعهما عن مكانهما وحصول الثانية بفتح الفم ويتبعه
نصبه فكان الفم شيئاً ساقطاً فنصبه اي اقامه بفتحه
اياه وحصول الثالثة بجر الفك الاسفل وخفضه وهو الكسر

اذ المكسور يسقط ويهوي الى اسفل ثم الجزم بمعنى القطع وفي الجزم
قطع الحركة ولذا سمي الجازم جازما والوقف والسكون بمعنى
واحد والاول مختص بالاعرابي والاخيران بالبنائي قوله ولا
يطلق على الحركات البنائية عند البصرية واما عند الكوفية فيطلق
في الكل قوله فانها مستعملة في الحركات البنائية بل في الحركات الغير
الاعرابية قوله على قلة بالنونية كقوله بالنصبة رفعا ام قوله
حقيقة او حكما وذلك اذا كان الاسم عمدة وهذا الوصف
يستدعي الرفع لكن قد يتخلف عنه بعلة المشابهة بالفضلة ولا يخفى
ان هذا التعميم هو الحق والقول بان الرفع والنصب للفاعلية
نے بابت بہمانیم والمفعولية وكونهما في غيرهما بتشبيههما بطريق الاستعارة
بعيد لا دليل عليه نعم الرفع والنصب للفاعل والمفعول احق
وقد جعل الياء فيهما للنسبة واراد الخصلة المنسوبة الى الفاعل
والمفعول فتوجيهه بحسب المعنى راجع الى ما في الشرح وتوجيه
الشرح اقرب من توجيهه الى الفهم قوله حقيقة او حكما وذلك
فيما اذا كان الاسم فضلة قوله اي كون الشيء مضافا اليه بقرينة
المقابلة للفاعلية والمفعولية فانه مقابل لهما لا كون الشيء
مضافا وانما لم يقل حقيقة او حكما لان الجر لا يصدق في غير المضاف

اليه

وأما نحو بحسبك زيد فلما كان الجار زائدا فيه لم يعتد وابه أو كان الجار زائدا كان الجار زائدا كأنه ليس علامة **قوله** لأن الرفع ثقيل
والنصب قليل لأنه واحد مبني على أصالة الرفع في الفاعل ولو ترك
قوله لأنه واحد وقيل لأن الرفع ثقيل والفاعل حقيقة أو حكما
قليل بحسب الأقسام لم يكن مبنيا عليها وكذا الكلام في قوله النصب
خفيف ولكان تقول لأن الرفع أقوى الحركات فيناسب العمدة
قوله فأعطي الثقيل للقليل أي جعل الثقيل للتعادل ولذا
جعل الخفيف للكثير **قوله** والنصب خفيف أو ضعيف والفضلة
ضعيفة فجعل الضعيف للضعيفة **قوله** ولما لم يبق ثم وأما
احتيج للإضافة إلى علامة لأن المضاف إليه فضلة بواسطة
الحرف فأريد تمييز إلى عما هو فضلة لا بواسطة الحرف أما كونه
فضلة فلأنه اقتضاه العمدة التي هي الفعل وليس عمدة
أما أنه بواسطة فلاقتضاء معنى العمدة إليه بواسطة الحرف
ولما كانت العمدة اقتضته وللحرف مدخل في ذلك أعني عليهما
أما عمل الحرف فظاهر وأما عمل الفعل ففي محله ولذا جاز
العطف بالنصب على محله ويظهر نصبه إذا حذف الحرف نحو
يخرج الجزء موضعين عن كونه علما للفضلة ويبقى علما للمضاف إليه

نحو مررت بزيد

وبحرف الجر اقتضته العمدة وليس بعمدة وفضلة لا بتعيين فلذلك المضاف إليه

فقط أحد مما فيما أضيف إليه الاسم بتقدير الحرف كغلام زيد
فإن الفعل محذوف لنيابة المثاني المجرور المسند إليه كمررت
بزيد وكان قياس المستثنى بإلا إذا كان غير مفرغ والمفعول معه
أيضا الجر لأنهما فضلة بواسطة الواو وإلا لكن لما كان الواو
في الأصل للعطف وغير مختص بأحد القبيلين يعني الاسم والفعل
وكان إلا يدخل في غير الفضلة كالمستثنى المفرغ لم يرد إعمالهما
فبقي ما بعدهما منصوبا بالكل ذلك فما استفيد من كلام الشيخ
الرضي فإن العامل احتيج إلى بيانه أما الاحتياج ببيان حكم
المعرب بل تعريفه ليف إليه لأن العامل مذكور في حكمه مراد
في تعريفه وأما أخره عن الإعراب لأنه سبب بعيد للاختلاف
والإعراب سبب قريب له وأما الاستغناء ذكر العلل الأربع في بيان المعرب
التي هي مقاصد هذا الفن كما قالوه فإن المعرب مادة
والإعراب صورة والدلالة على المعاني غاية والعامل فاعل
تأخيره عن المادة والصورة ظاهر وأما تأخيره عن الغاية فلأنها
مذكورة تبعا للسابق ببيان الصورة إليهما أو لأنها معقودة
بالذات والمراد ببيان عامل الاسم إذا كان المعاني المعتورة
مختصة بالاسم كما ذهب إليه البصرية وينبغي أن يكون تعريف

لأن المادة والصورة علته داخلة والغاية من خارجة تكون متأخرة

فقوله تدل على المعاني المعتورة

العامل مطلقا عندهم ما اوجب كون آخر الكلمة فعلا او اسما
على وجه مخصوص مما اقتضاه المعنى او التنبيه التام بالاسم
وايضا المراد بعامل الاسم العامل الذي له تاثير في المعنى فلا يرد
النقض بالباء في بحسبك زيد فان ما به يتقوم تقديم الجار والمجرور
للاهتمام لا للحصر اذ لا مدخل في التعريف ان قلت التعريف
غير مانع لصدقه على كل جزء الاسناد وما قام به المعنى المقتضي
والمركب منهما وعلى المركب من العامل واحد الامور المذكورة
قلنا الباء للآلة اي ما عدوه آلة لتاثير المتكلم واعتقدوا
انه آلة وان لم يكن آلة بل يسمونه مؤثرا الا ترى فيتوقف
اثبات التعريف على التتبع ليعلم ما يعدونه آلة فيفوت الغرض
من تدوين النحو ويبطل ما قيل في عدول المصنف عن تعريف الجمهور للمعرب
لان العامل ماخوذ في تعريفه لانا نقول قد يمكن ضبط المدون و
حصر العوامل بدون التتبع ولا يخفى انه لو قال العامل ما يتقوم
المعنى المقتضي للاعراب لكان سالما عن الاعتراض الاول
لانه نص في الآلة اعلم ان العامل قد يقال انه آلة وقد يقال
انه علامة لما يحدثه المتكلم من اللفظ ويتفرع عليه ما قالوه من ان رتبة
العامل التقدم اما على الاول فلان الآلة تقدمها بالذات على ما

اي الجار والمجرور صفة بعد صفة لوجه اي
اوجب كون آخر الكلمة ذا رفع او
نصب او جر او جزم على حسب اقتضاء
المعنى المقتضي لكان اعراب الاسم او اوجب
فلا يرد نحو يا زيد وغلام زيد او او
كون آخر الكلمة على حسب اقتضاء
من بين تلك الكلمة بالاسم مع كلمة في
اعراب فعل المضارع فانه مع
حيث انه بالاسم لا من حيث التنقيض
عند البصريين ٥ (من قوله)

اي المسند اليه
او المسند ٥
اي الاسناد
او المسند
او المسند اليه ٥

هو آلة له في حق المتقدم بالذات ان يتقدم تلفظا ليوافق
الوضع الطبع واما على الثاني فلان حق العلامة من حيث هي علامة
ان يتقدم على ما هي علامة له لتعرف اذ لا تعرف ما هي علامة له
وفي كونه علامة نظر لظهور ما يقال من ان حق العامل ان يكون لفظيا
لا يقال هو آلة او علامة للاعراب فحقه التقدم عليه لا على المعرب
لانا نقول تقدمه عليه لا يتصور بدون تقدمه على المعرب لما
ثبت وذلك لزم ان يمتنع علاقة العاملية والمعمولية بين شيئين
بمعنى ان كلا منهما عامل في الآخر واللازم ان يكون حق كل منهما
التقدم على الآخر الا بجهتين مختلفتين كما في كلمة الشرط والشرط
فان كلا منهما عامل في الآخر نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء
الحسنى فان ايا من حيث تضمنه معنى ان وافادته معنى التعليق
في الفعل صار عاملا فيه ومن حيث وقوع الفعل عليه صار معمولا
له فقد تقدم وتاخر بجهتين مختلفتين قوله اي يحصل فسر
التقوم بالحصول لا بالقيام بالغير كما يقتضيه اصل اللغة لان تقومه
من القيام الذي هو قيام العرض بمحله وذلك لان المعنى
المقتضي ليس قائما بالعامل قوله اي معنى من المعاني المعتورة
انما قيد المعنى به لان اقتضاء الاعراب ليس بحسب ذاته بل باعتبار

كونه من المعاني المعنوية كما ذكرناه قوله اذ به يحصل معنى الفاعلية
لان له استدعاء الاسناد اليه قوله اذ به حصل معنى المفعولية
اى بالفعل الذى فى رايت لان له اسناد التعلق قال الكوفية بالمنصوب
مجموع الفعل والفاعل عامل فى المفعول لانه صار فضلة لمجموعهما
وفى مررت بزيد الباء عامل اى فى لفظه واما فى محله
فالعامل هو الفعل ومحله النصب هذا اذا كان حرف الجر مذكورا
اما اذا لم يكن مذكورا كغلام زيد فمنهم من قال ان المقدر عامل
وجاز اعمال حرف الجر مقدرا بوقوع المضاف موقعه ومنهم من
قال ان المضاف عامل لان الحرف صار نسيا منسيا ولذا يكتسب
المضاف التعريف والتخصيص من المضاف اليه واليه قال الشيخ
الرضى قال فالمفرد لما ذكر الاعراب وانواعه وكان لكل من
انواعه اقسام وتلك الاقسام محال اراد ان يذكر عقيبه تلك
الاقسام ومحالها فاتى بالفاء لبيانها قوله الذى لم يكن مثنى
ولا مجموعا المفرد فى المشهور يطلق على ما يقابل المركب وعلى ما
يقابل الجملة وعلى ما يقابل المضاف وعلى ما يقابل المثنى والمجموع
والمراد هنا الاخير بقرينة المقابلة ان قيل لا بد من تقييده
بكونه غير الاسماء الستة وما الحق بالمثنى والمجموع لانها داخلة

فى المفرد خارجة عن الحكم فلا يجاب بانها غير داخلة فى ما حكم عليه
بناء على ان القضية مهملة او بان الاسماء الستة وبعض ما الحق
بالمثنى غير خارجة عنه لان شمول الحكم يستدعى شموله لجميع الافراد عنه المجيب
لا شموله لجميع الافراد فى جميع الاحوال لان مقام الضبط
يا باه مع ان ذكر المنصرف ح لاخراج غير المنصرف مطلقا
كما هو الظاهر بل يجاب بانها غير داخلة بواسطة ذكرها فيما
بعد وبيان اعرابها ان قيل قد تبين فيما بعد اعراب غير المنصرف
فكان ينبغى ان يكتفى بذلك ولا يصرح بقيد الانصراف
احترازا عنه اجيب بان تلك الاسماء محصورة وغير المنصرف
لا يكاد ينحصر فاحتيط فى الاحتراز عنه لئلا يقع غلط فى امور
كثيرة واكتفى فى الاحتراز عن المحصورة بادنى تنبيه اونبنى
الاعتناء بحالها كالاعتناء بما لا ينحصر مع ان الاختصار فى
العبارة مطلوب جدا قال والجمع المكسر المنصرف انما
لم يقل فالمفرد والجمع المكسر المنصرفان لانه قصد نوع تلعب
ولانه يلزم الفصل بين الصفة وموصوفها بما ليس صفة له
وهو المكسر او لتوهم التغليب كما قيل وهو بعيد جدا لان مقام
الفرق بين المنصرف وغير المنصرف يابى عن ذلك ولو لم يابه

عن نونهم التغليب لم يأت بغير نونهم الا كلمة في المذكور يكون من قبيل
قوله تع فنبتت رتقًا في مقابلة قوله تع فتحتت فتقًا قوله جمعه
الذي لم يكن الواحد فيه سالمًا الا ان الظاهر ان يقال الذي لم يكن ملحقا
باخره واحده واو ونون ولا الف وتاء ليظهر خروج مثل سنون
وجذبات عنه ويظهر دخول ذلك جمعًا لغلبته فيه قوله احدهما
ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة لخفتها ولانها ابعاض
للحروف وفيه انها ليست ابعاضها الا توهما ولو سلم فذلك
يقتضي الاصالة بحسب اصالة الذات لا بكونها علامة قال
والفتحة نصبا قال قدس سره في الحاشية هذا التركيب من قبيل العطف
على معمول عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم مجرور اه
اجازة المص انتهى وذلك لان الفتحة عطف على الضمة والعامل
فيهما الباء ونصبا عطف على رفعا والعامل فيه هو الاعراب المقدر
والقرينة عليه المقام لانه بصدد بيان اقسام الاعراب ومحالها
ولكان لا تقدر الاعراب في نظم الكلام فان ملاحظته كافية في
كونه عاملا ولك ليس ان تجعل عامله ما هو عامل في الظرف المستقر
قوله ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية قال قدس سره في الحاشية
على معنى انه اعرب هذان القسمان بالضمة حال كونهما مرفوعين

او اوبا بالضمة اعراب رفع وعلى هذا القياس نصبا وجرا انتهى
فذلك اشارة بقوله على معنى ان ملاحظة الاعراب سواء كان في جانب
المصدر او الفعل وسواء قدر في نظم الكلام او لم يقدر ولا يخفى
ان تجرد هذه العبارة لا يفيد كون الحركات الثلث رفعا ونصبا
وجرا على تقدير الظرفية وهي ليست الا المصدرية فان الاعراب الذي
هو الرفع والنصب والجر اذا كان ملتبسا بالضمة والفتحة والكسرة
وكانت تلك الملابسة من قبيل ملابسة العام للخاص افادت ذلك
قال جمع المؤنث السالم قدمه على غير المنصرف لانحطاطه
عن اقسام الاسم المعرب لشبهه بالفعل وهو بصدد بيان اقسام
المعرب واعرابها ولانه اكثر خلافا للاصل من جمع المؤنث
حيث ترك فيه احدى الحركات مع التنوين بخلاف جمع المؤنث
ولان جمع المؤنث السالم اكثر ارتباطا بالقسمين الاولين
لانه مقابل للاول ومناسب للثاني باعتبار الجزء الاول ومقابل
للثاني باعتبار الجزء الثاني وليكون ذكرهما على ترتيب ذكر مقابلهما
قال قدس سره في الحاشية قوله السالم مرفوع على انه صفة للجمع انتهى
لا مجرور على انه صفة للمؤنث حتى يكون المعنى المؤنث الذي سلم
عن التغير اذا جمع وجاز توصيف المضاف الى ذي اللام بذي اللام

تثليث

اي ذكر جمع المؤنث قبل غير المنصرف ه
وهو المفرد المنصرف لان المفرد
في مقابلة الجمع والمنصرف في مقابلة
غير المنصرف فقدم جمع المؤنث بعد المفرد
مقابله اعني المفرد فقدم ما هو مقابله
اعني المنصرف ه

عند الجمهور لانهما في درجة من التعريف عندهم اما عند المبرد فتعريف
المضاف المكتسب من المضاف اليه انقص وشبهه بل عنده قوله وهو
ما يكون بالالف والتاء سواء كان واحده مؤنثا او مذكرا كسجلات
جمع سجل وحوانات جمع حانوت وسواء كان جمعا لجمع كجمالات او
لجمع الاصل فقد نسي عرفات فيه ولا يخفى ان تغييره بما ذكر سواء كان بحسب
العرف او بعموم المجاز كما يدخل مثل سجلات يخرج نحو سنين فكما لا
حاجة في دخول الاول الى تقدير مضاف وهو صيغة او معطوف
وهو ما على صيغته لم يحتج في اخراج الثاني الى تقدير المضاف فكذلك
غير المنصرف بالضمة والفتحة اى اذا خلق وطبع كان كذا قوله
فاعراب هذه الاسماء الستة اى لا بخصوصها بل بعمومها اذ كثير
ما يجرى حكم على شخص ويراد الحكم على نوعه في صلة ان الاسماء الستة
محكى كذا ويتم توجيه تلك الارادة ان اللفظ اذا اريد به مجرد
اللفظ يكون علما والعلم يصح تأويله بالصفة المشتهر مسماه بها
فيصح ان يأول ابوك بما بالصفة التي اشتهرت بها وهي كونها
اسماء ستة وفيه ما وقع من تزييف كون اللفظ موضوعا لنفسه
قوله بالواو رفعا اه لا بالحركة التقديرية او اللفظية وهي حركة
ما قبل حروف المد كما قيل للزوم الاعراب في الوسط والعدول

لانه جمع جبل لا جمع جبال لانه احجار
جمعا لجمع كجمالات لانه جمع جمال وهو جمع جمل

انما قال اذا خلق وطبع لا وانما هو
المنصرف المضاف او المعرف باللام
فانه معرف منصرف مع انه معرب
بالضمة والفتحة لانه ما ادخل مع
طبعه ولو خلى لجر الاعراب للجر

الى المضاف الاصل وهو التعذر مع المغنى عنه قوله اذ مصغراتها اى
ما يصغر منها وانما قلنا ذلك لان ذو لا يصغر قوله معربة بالحركات
لانه تحرك عينه ولامه وجوبا لستقيم وزن فعيل ووقف العلة
المجهول اعرابا يجب بسكونه بب به الحركة قوله مضافة فيه
تغيير لنظم المتن حيث اخر قوله مضافة عن قوله بالواو وذلك
اما لانه جعل قوله مضافة حالا من المستتر في الظرف وجعل الظرف
عاملا فيه ولم يكون العبارة محمولة على التقديم والتاخير والا
فالحال لا يتقدم على العامل المعنوي فلهذا قدم ما اخره او لان
الشارح غير النظم لنكتة كالعناية او حسن الموقع او موافقة
الاسلوب او ليومى الى غير ذلك ولا يخفى ان قوله مضافة
يجوز ان يكون حالا من معمول الاعراب المفهوم من المقام او المقدر
في نظم الكلام قوله ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا
يتوهم تقصيرا ان خصوصية المضاف اليه المذكور غير معتبرة و
القصد الى نفي الاضافة الى ياء المتكلم فقط في غاية الخفاء
فاحتيج الى التصريح به وليس للاحتراز عن المصغر بصيغة المكبر
ولا عن المثنى والمجموع بصيغة الواحد كذلك قوله لئلا يكون
بينهما وبين الآحاد ولان الحرف وان كانت فروعا للحركات

فانه لو كانت اعرابا عاصما لوقف
التقدير ان كنت في زمن

اى العبارة المشهورة تغيير
التغيير

قول مير در رضى

لان تاء التأنيث لا يكون وسطا ويجب ان يكون ما اضيف اليه
كلا وكلتا مثنى اما لفظا ومعنى او معنى فقط كقولك كلاهما
ولا يجوز تفريق المثنى الا في الشعر كقولك كلا زيد وعمرو قوله
فاذا اضيف الى المظهر يجب ان يكون معرفة قوله واذا اضيف
الى المضمر الذي هو الفرع قيل انه اذا كان مضافا الى المضمر فلا يجب
كونه جاريا على المثنى وهو موافق له معنى ولفظا واصل المثنى ان
يكون معربا فالاولى جعله موافقا لمتبوعه في الاعراب ثم طرد ذلك
فيما اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو جئتما كلاكما ودعا ما اذا اضيف
الى المظهر فانه لا يجري على المثنى اصلا قوله واثنان قال الشيخ
الرضي كان عليه ان يذكر مذروان اذ لم يستعمل مفرده فان
زعم انه ثابت في التقدير اذ كانه كان مذرى ثم ثنى لم يمكنه جوابا نه
مثل ذلك في ثنايان وذلك ان معنى ثناء لو استعمل طرف
الحبل وليس من الطرف الواحد معنى الثني كما لم يمكن ان يأتي بمفرد
اثنان اثن اذ ليس في المفرد معنى الثني فالثنايان طرف حبل المثنى
فالثني في مجموع الحبل لان كل واحد من طرفيه قوله وهو اولو جمع ذو لا
عن لفظه فلا يكون جمعا لما وجب ان يكون مفرده من لفظه وكذا اولات
جمع ذات لا من لفظها فلا يكون جمع المؤنث السالم فينبغي ان يذكر اولات

مع جمع المؤنث السالم ملحقا به واما ذوو فهو جمع سالم فلهذا
لم يعده من ملحقاته وانما قدم الواو على عشرين لانه جمع ولا يدل على عدد
معين كما هو مقتضى الجمع قوله وهو علامة التثنية والجمع قال
الشيخ الرضي جعلت الالف قبل الاعراب علامة للتثنية والواو
علامة للجمع لمناسبة الالف لخفته لقلة عدد المثنى والواو لثقله
لكثرة عدد الجمع وهذا الحكم مطرد في جميع المثنى والمجموع نحو
ضربا وضربوا وانتما وانتموا وهما وهموا وكما وكموا
لانه الضمير المرفوع للتثنية ه ولان كلا من المثنى والمجموع
متقدم لا محالة على اعرابه واسبق الاعراب الرفع لانه علامة
العمدة فجعلوا الف المثنى وواو المجموع علامتي الرفع فيهما
ولم يبق من حروف اللين ومن الثلث اولى بالقيام مقام الحركة
الا الياء للجر والنصب في المثنى والمجموع فالجر اولى بها فقلبت
الف المثنى وواو الجمع في الجر ياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع
الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلة بخلاف الرفع قوله
وفتحوا قال الشيخ الرضي ترك فتحة ما قبل الياء في المثنى ابقاء
على الحركة الثابتة قبل اعراب المثنى مع عدم استثقالها واما
الضم قبل ياء الجمع فقلبت كسرا لاستثقالها قبل الياء لانه

فانه يكون تاكيدا للمثنى
المذروان اطراف الاليتين جمع
مذروان الهجر وطرف
وگوشه كمان ه
[illegible] القصاع الثنية نابه
عقال البعير [illegible]
ثني تقول عقلت البعير بثنايين
اذا عقلت يديه جميعا بحبل او
بطرفي حبل
ثنايان
ريسمان دو تاه

لو ابقيت والالتباس الرفع بغيره وبطلان السعي لو قلبت الياء
بضمة ما قبلها واوا مع ان تغيير الحركة اولى من تغيير الحرف فاندفع
التباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل يا الجمع ان حذف نونهما
بالاضافة وكسر النون في المثنى لكونه تنوينا ساكنا في الاصل و
الاصل في تحريك الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر وفتح في الجمع
للفرق فحصل الاعتدال في المثنى بخفة الالف وثقل الكسرة وفي
الجمع لثقل الواو وخفة الفتحة واما اليا فيهما فطارية للاعراب
قوله اللذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق اي في ضمن ما سبق من تقسيم
الاختلاف الى الاختلاف لفظا او تقديرا اما فيما ذلك ليصح تفسير قوله
التقديري واللفظي المعرف بلام العهد بما اراده كما سيتبين ويتضح بل
لاحق الكلام بسابقه فعلى هذا يكون قوله التقديري بيانا للمحل التمييز
لا لهما كما في قوله ولما كان التقديري اتى يسهل الضبط اشار اليه
اولا وان كان المناسب تاخيره عن اللفظي لان من حق العلامة الظهور
قوله اي في الاسم المعرب شار به الى ان ما ليست مصدرية كما
قيل وذلك لاحتياج الى حين غير ما في اللام ان لم يقدر او قدرت والى
لزوم تقديرا لتعذر او الاستثقال في الا مثنى وفوت الملائمة لما سبق
من بيان محال الاعراب ولان في في قوله واللفظي فيما عداه ليصح

بمعنى اللام وان لكان معناه ان الاعراب اللفظي لاجل ما هو مغاير للتعذر
او الاستثقال ولا يخفى فساده قوله الذي تعذر الاعراب فيه ففيه حذف
العائد والضمير المستتر راجع الى الاعراب وذلك ان تقول الذي تعذر
اعرابه فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه عن الضمير فصار مرفوعا
مستترا في الفعل قوله اي الذي في آخره اي في موضع آخره فلا يلزم
اتحاد الظرف والمظروف ولك ان تقول ان آخر الاسم عام
والالف خاص فلا يلزم الاتحاد قوله الف مقصورة سميت بها لانها
ضد الممدودة او لانها ممنوعة عن الحركة مطلقا والقصر المنع والاولى
اولى لعدم مقابلتها للممدودة وعدم اختصاص المنع بالالف
لتحققه في مثل غلامي قوله او محذوفة وهي في حكم الثابت ولهذا
لم يعرب ما قبل الالف وتخفيفا او هذا القسم وظهور مقابلته مثل
بالاول وترك الثاني فافهم كعصا وغلامي خبر محذوف والتقدير
هو اي ما تعذر عصا وامثاله وغلامي وامثاله او صفة مصدر محذوف
اي تعذرا كتعذر عصا وغلامي وان صح الكاف اسمية جاز
ان يكون عصا وغلامي مثالا عن قوله ما تعذر او بيانا له وقوله مطلقا
على التقدير الاول حال من مدخول الكاف والعامل فيه ما يتضمنه
الكاف من معنى التشبيه وما يفهم من الكلام من التعذر او تقدير

الرفع وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك
ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبل الياء والواو لم يستثقل الحركة
عليهما كظبي ودلو قوله ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض مرفوعا
او منصوبا او على قوله قاض اذ لو قصد تحقق نحو يخشى تقدير الاعراب
كان مستورا كالافادة الكاف اياه ولو قصد به كون الاسم
جمعا سالما بالواو والنون مضافا الى ياء المتكلم لم يحتج
الى ذكره اذ ليس المقصود في التمثيلات خصوصية المذكورات
بل يراد المذكورات واضرابها ولهذا لم يجمع بين الكاف
ونحو قوله فان اصله مسلموي قال الفاضل الهندي ان تلفظ
الاعراب في نحو مسلمي بعد الاعلال متعذر وقبله مستثقل كما في
عصا لكن المؤثر في التقدير في عصا بعد الاعلال التعذر وفي
مسلمي ما قبله من الاستثقال لان اعرابه بالواو وثقله يوجب
ابدال الحرف لا الاسكان وتقدير الحركة قوله فصار الاعراب
حالة الرفع تقديريا وذلك لامتناع ان يكون الياء المنقلبة
عن الواو بدلا عنها في الدلالة كما جعل كرة جمع المؤنث السالم
بدلا عن الفتحة لان الزائل بالاعلال في حكم الثابت فلو جعل الياء
بدلا عنها لكان في الكلمة واحدة اعرابان لفظي وتقديري بخلاف

فتحة

فتحة جمع فانها غير ثابتة تقديرا قوله فان الياء المدغمة لبقيت
باقية على سكونها قوله وقد يكون الاعراب بالحرف تقديريا
في الاحوال الثلث او بعضها فيما كان اعرابه بالحرف ولاقى
مدة آخره ساكنا بعدها سواء كان مضافا او لا كما في نحو يخشى
والمقيمي الصلوة على قراءة النصب وانما لم تعل ولا قى آخره للكلمة
ينتقض القاعدة بمصطفوا القوم ولعل انما لم يعده المقسم لانه
بصدد بيان الاعراب اللفظي والتقديري الثابت للاسم في ذاته
لا باعتبار عارض وكان الياء في مثل غلامي ومسلمي لتدة امتزاجها
بالكلمة ليست عارضة ان قلت فلم لم يعد في مع ان اعرابه
ينبغي ان يكون بالواو تقديرا في حالة الرفع كما في مسلمي وعلى ما
لم يعده من التقديري بطل قوله والتفصيل فيما عداه اجيب
بانه جنس واحد في باب علامي نظرا الى اخواته والى اللغة الاخرى
فيه وهي فصيحة وان كانت قليلة نعم بقي الاشكال في الاعلام التي
يحكى في لغة الحجاز نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد فانه معرب
تقديرا اعرابه وجوبا لاشتغال محله بحركة الحكاية وكذا في المثنى
المحكي اذا جوز الحكاية فيه قوله واكتفى بتعريفه اتماما جمع الاكتفاء
به لانحصار المعرب عنده في المنصرف وغير المنصرف فاذا علم غير المنصرف

حذف نون مثنيين فرخ الحمام
تشبيها بالمضاف
قراءة حسن البصري بالنصب
تقدير التنوين وقراءة ابن مسعود
والمقيمين على الاصل
ينب انتقال التنوين
وحذفه الواو لخفته لالتقاء الساكنين
لانه لو حذف
بالمد

غير المنصرف

بانه ما فيه علتان علم ان المنصرف ما لا يكون كذلك ولهذا وشمل
ما سبق في تعريف المعرب عدل عن تعريف النحاة المنصرف بانه الذي
يدخله الحركات الثلث والتنوين وغير المنصرف بانه الذي سلب عنه
الجر والتنوين لشبه الفعل ويحرك بالفتح وذلك لاستلزامه توقف
الشيء على نفسه في ما هو المقصود من التعريف وعدم انحصار المعرب فيهما
لخروج ما اعرب بالحروف منه عنهما قوله غير المنصرف المنصرف ماخوذ
من الصرف وهو الخالص من الزيادة وانما سمي المنصرف به لاشتماله على
زيادة على الاعراب اخص علامته وهي التنوين او الاضافة او لاتصافه
بزيادة تمكن ولهذا يقال له الامكن ولما عري ما يقابله عن تلك
الزيادة سمي بغير المنصرف قوله اي اسم معرب جعل ما موصوفة
لا موصولة لان حق الخبر ان يكون نكرة ولئلا يلزم تعريف الخبر
وتنكير المبتدا لان غير لا يكتسب التعريف من المضاف اليه وفيه ان
المراد بغير المنصرف معناه العرفي وهو مفهوم محصل لا يلاحظ فيه
معنى المغايرة ولذا ان يقول انه بهذا المعنى ليس نكرة لانه اما
انه اسم جنس او علم جنس لانه علم ضروري ولا ضرورة ههنا والقول
بانه خبر قدم يخالف الاسلوب ان ثم في تقديم المعرف وجعله موضوعا
والقاعدة المحفوظة ليس مراده سبوح العلم بانه ليس يستدعي جعله

موضوعا

موضوعا وقد سبق العلم بغير المنصرف فتعين علتان فاعل الظرف
او مبتدا قدم خبره والجملة صفة ما العلة في اللغة عارض غير
طبيعي يستدعي حالة غير طبيعية وفي اصطلاح النحاة ليس بمعنى
الموجب بل بمعنى ما ينبغي ان يختار المتكلم عند حصوله امرا يناسبه
وذلك الامر والمناسب يسمى بالحكم فعلى هذا يكون اطلاق العلة
على كل واحد مجازا لكن صريح كلام المص في الايضاح يدل على
ان اطلاق السبب على كل من التسع حقيقة وبنى ذلك على ان صاحب
المفصل بنى السبب في تعريف غير المنصرف حيث قال ما فيه سببان
ولم يقل ما فيه سبب وثم لا يخفى ان هذا الوجه جار في العلتين ليس
فيكون اطلاق العلة على كل واحد حقيقة عنده قوله واجتماع
شرائطهما انما قال ذلك لئلا يبطل مانعية التعريف بنوح و
هند منصرفين بناء على صدق التعريف عليهما وبما دخله اللام
او اضيف كالاحمر واحمركم فانه منصرف مع صدق التعريف
عليه وانما يندفع النقض به لان شرائط تاثيرهما انتفاء ههنا
بعارضهما وقد وجد المعارض فيما ذكرنا اما في الاولين فلان
سكون الوسط يعارض احد السببين واما في الاخير فلان دخول
اللام او الاضافة يعارض كل واحد من السببين او احدهما

زيادة الاختصاص لهما بالاسم ان قلت يبقى النقض بادخال الكسر
والتنوين للضرورة او التناسب لصدق التعريف عليه مع انه منصرف
عنده لقوله ويجوز صرفه وبمسلمات ليف علامات لصدق التعريف عليه
مع انصرافه لدخول الكسر والتنوين عليه اجيب عن الاول بما يجيء
في تحقيق قوله ويجوز صرفه وعن الثاني بان يمنع وجود السببين
المستجمعين لشرائطهما كما قال العلامة فان هذه التاء ليست
متمحضة للتانيث لدلالتها على الجمعية ولا مجال لتقدير التاء
لان التاء الظاهرة مانعة عن تقدير اخرى او ان نقول ان
تنوين المقابلة غير ممنوع فيه ولا الكسرة الغير المتمحضة بالجر
او ان يحذف الكسرة والتنوين كما ذهب اليه بعضهم قال
من تسع مبنية بقوله وهي عدل الخ فلا حاجة اذن الى التقييد بالعشر
بكونهما ما تعيين من القوم حتى يلزم تعريف الشئ بما هو به
والحصر فيها استقرائي قوله من علل تسع او من تسع علل
الاول ونحو بقوله او واحدة منها ويأتي الثاني التعرض قوله
موانع الصرف تسع قوله اي العلل التسع مجموع ما في هذا البيت
وذلك باعتبار تقدم العطف على الحكم كقولك البيت سقفه وجدرانه
قال قدس سره السامي او لقوله موانع الصرف تسع كلما اجتمع

البيت ٨

ثنتان منها فيما للصرف تصويب انتهى هذه الابيات لابي سعيد
الانباري النحوي وانما لم يذكر اولها حتى يكون له غنى عن التعريف
لان التعريف المستفاد منه غير جامع لعدم صدقه على ما فيه علة
تقوم مقامهما الا بضرب من التكلف بان يقال المراد اجتماع السببين
حقيقة او حكما قوله بحذف الحفظة مجردة عن التراخي وارد به مجرد
المشاركة وذلك لان ثبوت العلية للجمع ليس منها فراغ عن ثبوتها لما سبق
وكذا اعمال في التركيب قال والنون فيه ما هو اذا العلة مجموع
الالف والنون قوله منصوب على انه حال وصفة موصوف
محذوف منصوب بتقدير اعني لان النون لما ذكر مطلقه
احتيج الى تعيين المراد ويجوز ان يكون مرفوعا على انه صفة للنون
لان اللام للعهد الذهني زيدت للمحافظة على الوزن يدل
عليه تنكير الثواني او بدل بحذف موصوف اي نون زائدة او
خبر مبتدا محذوف اي هي زائدة والجملة معترضة قوله اذ
المعنى ويمنع التنوين الصرف وذلك لان قوله عدل الخ تعداد
للموانع لانه خبر محذوف اي تلك التسع هذه او بدل عن تسع
او بيان لها فالعامل هو المنع المفهوم من الكلام بغير تقديره
في نظم الكلام فبطل يجوز ان يكون عاملها التنوين المستفاد

تقديره غير نونا زائدة

واللام الذهني لا يكون لحقيقة
التعريف

من اللام كما قيل في قوله تعالى والارض جميعا قبضته قوله وقوله
الالف اما لجمع حال من ضمير جميعا اي الاول فيكون من الاحوال المترادفة
او من ضميره المستتر في زائدة فيكون من الاحوال المتداخلة او صفة
قوله ولو جعل الالف فاعلم ان الغرض بيان بين ما اذا جعل
ظرفا للزيادة او لتعلق زائدة وعلى الاول يفهم زيادتهما وتقدم
زيادة الاولى على الثانية وعلى الثاني لا يفهم الا تقدم الاولى
بحسب الوضع على الثانية قوله بعد ارتفاع ذكر العلامة من فتح المعرب
بالاقرب فعلم منه من المبالغة المفهومة من حمل المصدر على
فاعلها او من الصيغة فان باب التفعيل يجي للتكثير وفيه انه اذا
كان متعديا يجي لتكثير الفعل قوله او القول بان كل واحد منهما
الاظهر انه يقال بل قوله علة بانه اذ ليس في كلام الناظم ذكر العلة
مع ان الظاهر ان اطلاق العلة على كل من التسع حقيقة عند المص
بناء على ما ذكرناه قوله وقال بعضهم اثنان لعدل اراد من الثنتين
ما الاثنان الحكاية والتركيب اما الحكاية اي النقل من الفعل الى
الاسم ففي وزن الفعل مع الوصف كاحمر ومع العلمية كيشكر
علما ولا يخفى انها لا تتناول نحو احمر علما بل نحو اعلم ليضاد واما التركيب
ففي النوع وقد تكلف في اعتبار التركيب ههنا تكلفا لا معنى له فلا

فائدة في ايراده قوله وقال بعضهم احد عشر هذه التسع مع عدم
الانصراف نحو احمر او اسمي به ثم نكر وشبه الف التانيث المقصورة
وكل الف ليست للتانيث زيدت في آخر الاسم علما سواء كانت
للالحاق كارطى او لا كقبعثرى لانها بالعلمية يمنع من الصرف كالف
التانيث واما الالف للالحاق الممدودة فلم يجي مع العلمية بالف
التانيث الممدودة وان كانت ممتنعة من الصرف ولعل المصنف لم يعتبرها
لان مراعاة الاصل معارضة في اعتبار الوصف الاصلي ومنع صرف الثلاثي بعد ثبت
عدمه وان كان الباقي بعضه لانه شبه بالف التانيث من الالف والنون
الزائدتين قوله اشارة الى قسمي التانيث بعد التانيث اللفظي بعضه
وان كان مع التذكير الحقيقي الذي لا يعتبر تانيث الفعل بعد نحو قال
جارية طلحة وكذا المعنوي الذي خفي فيه العلامة قوله من حيث اشتماله
على علتين او اثنا فقد ذلك لان الحكم يضاف الى العلة حقيقة لا الى ما فيه
العلة ورجح القسم الى وجود احد الامرين بين العلتين وما يقوم
مقامها صرف من المصدر الى الفهم قال ان لا كسر ولا تنوين اما
ذكر الكسرة منها مع ان انتفاءها قد علم بقوله غير المنصرف بالفتحة والنصب
لانه اراد الجمع بين الحكمين فانه اقرب ضبطا ولا يخفى ان ذلك الحكم في نظير
من المثنى وجمع المذكر ان لم يكن علمين للمؤنث الا اذا اعربا بإعراب المفرد

كفرعية التركيب على الافراد والجمع على الاحاد

كوزن الفعل فانه فرعية الى وزن الاسم

المفرد كما ذهب اليه بعضهم قوله لان لكل علة فرعية اعلم ان الفرعية
لا تحقق بفرعية الموقوف للموقوف عليه بل لشبهها وغيرها كالفرعية المرجوح
للراجح وانه لا ينحصر فيما ذكر لكون الاسم مشتقا الى غير ذلك لكن لم يعتبروها
ولم يعلم وجهه قوله واذا دخل في اسم عثمان نحو ولم يمتنع بفرعية
واحدة لان المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية اذ ليست من خصائص
الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها تكلف وكذا اثبات الفرعية
في الاسماء بسبب هذا العلل خفي وفيه تكلف واحدة الا اذا قامت
مقام السببين قوله فشبه الفعل اعلم ان اصل الاسم الاعراب واصل
الفعل العمل والبناء فاذا اشبه الاسم الفعل في تمام معناه كاسماء
الافعال بني ويعطى عمله واذا اشبه في تركيب حروف الاصلية وفي جزء
معناه كاسم الفاعل يعطى عمله ولا يبني لضعفها والفعل في البناء ولهذا
يعرب المضارع لتعلق الاسم واذا اشبه بوجه بعيد لكونه فرعا فلا
يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى
بها عمل الفعل لخلوه عن معنى الفعل بل ينزع بها علامة الاعراب وهو
التنوين ثم يتبعه الكسر او ينزع عنه معاقبه كما قوله فمنع منه الاعراب
وفي تقديم الكسرة على التنوين اشارة الى ذلك او منع التنوين
اولا ثم اتبع الكسر وقد جوز المص الامرين في الايضاح وقال

صفة مخصوصة

اثنين نحو

لا للاضافة ولا للام آخره زحي

البيت الرضي الى اشتماله نحو الكسرة بضرورة عود التنوين وعدم ضرورة
عودها وانما اتبع الكسر التنوين لان التنوين يحذف لا بمنع الصرف
ايضا كما في الوقف واللام والاضافة فاراد التنصيص في اول الامر
على انه لم يسقط الا من جهة الشبه بالفعل فحذفوا صورة الكسر التي لا تدخل
الفعل وقال المص انما يتبعه لان الكسر يلازم التنوين بمعنى انه اي
موضع يدخل التنوين يدخله الكسر فاذا انتفى التنوين من غير عوض
انتفى الكسر ايضا لانه يلازمه وانما قال من غير عوض اذ لو انتفى التنوين
مع العوض وهو اللام والاضافة لم يتبعه الكسر لان وجود العوض
وجود المعوض قوله لان العدل فرع المعدول عنه لان الاصل بقاء الشيء
على حاله قوله والوصف فرع الموصوف لتوقف معناه على ما يقوم.
قوله لانك تقول قائم ثم قائمة فرع له لفظا ولتغلب المذكر على
المؤنث كان فرعا له في المعنى هكذا افاده وفيه بحث لان التانيث
طار على قائم مطلق لا على قائم من حيث هو مجرد عن التاء والمذكر
هو هذا لا ذاك فان المشترك بين المذكر والمؤنث ومعناه باعتبار نسبته
اسناده من غير تعرض للتذكير والتانيث قوله لانك تقول رجل
ثم الرجل يعني ان التعريف طار على التنكير غالبا اما بوضع جديد
او باداة فهو فرع له لفظا ولما كان ما يعرفه كان مجهولا لما كان

الاسم ف

لما كان التنوين فرعا للتنكير معنى قوله والالف والنون
الزائدتان فرع ما زيدتا عليه منهم من قال انهما للفرق لمضارعتهما
بالف التانيث الممدودة في امتناع التاء وكونهما زيدتا معا وحذفا
معا وكون اول الحرفين في كل منهما مدة والثانية حرفا شبيها
بحرف العلة ولا يخفى انه لا يدخل في اثبات الفرعية بين المشبه
والمشبه به قوله لان اصل كل نوع ان يعتبر فرعية قسم الى القسم
الاخير الذي في اوله احدى الزوائد الاربع فقط ويجوز اي
يجوز ذلك لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها ولا تخرج الاشياء
عن اصولها ولهذا جاز قصر الممدود في الشعر دون مد المقصور الا
نادرا وجوّز الكوفيون وبعض البصريين العكس للضرورة بشرط
العلمية قوله اي لا يمتنع الجواز قد يراد به الامكان الخاص وهو
سلب الضرورة عن الطرفين وقد يراد به الامكان العام وهو
سلب الضرورة عن الجانب المخالف ولا يجوز ارادة المعنى الاول
لوجوب الصرف في الضرورة بل يراد به المعنى الثاني وبتقييده
الوجود فلهذا فسره بقوله لا يمتنع قوله اي جعله في حكم المنصرف
فان ما لا يترتب عليه غايته في حكم العدم وبهذا التوجيه والتوجيه
الثاني اندفع ما ذكر من عدم مانعية التعريف والقول بانه دافع

لان مفهوم رجل مجهول منكر فاذا دخله اداة التعريف صار معلوما

يعني انه وزن الفعل فما كان مختصا بالفعل او في اوله احدى الزوائد الاربع وتوجيه ان وجه ذكره قسم الاول دون الثاني

العقلاء فالحكم بما لا يخالف وخالفهم في التنوين كا بنيناه بعيد جدا
قوله فكونوا صبت النصب زجخي آب فلي قدري في الكلام
هذا البيت مما قالته فاطمة رضي الله عنها في مرثية النبي صلى الله عليه وسلم واوله
ماذا على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان غواليا ومعنى
حاشيتها غالية بوي خوش انتهى وترتبه بخفيف الياء كعفرة
ورده ستانش كردن وكريستن تجاك ريختن وترتبه لبيض
التربة فالمدى غاية والمعنى ما الذي او اي شيء وقع على
شم تربة احمد في ان لا يشم مدى الزمان وامتداده انواع
الغالية قوله فكونوا اعداء يجوز الكسر في ان وح يكون الجملة
استينافية والفتح وح يكون منصوبا بنزع الخافض وهو اللام
والما لم يمثل الضرورة لظهورها علما قوله قلنا الاحتراز الى
قوله ضروري فالمراد بالضرورة ما عدة الشعراء ضرورة
قوله لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم في السجع
عنده ولهذا انهم قالوا الشيء وراني والاصل اراني عند
عدم مناسبة مراحب وقالت الله ثم والخرج قال سيبويه
سمي الموافقة قلنا قوله لتناسب المنصرف الذي يليه قد يعرف الكتاب
المنصرف الذي لم يليه كقوله تعالى قواريرا على قراءة التنوين فانه صرف

اي المقصود

السهو تاريكيده
٥٠

لتناسب اواخر الآي فانها كالقوافي يعتبر توافقها و تخالفها و اما
اذا قرئ بالالف فليس نصا فيما استشهد به لجواز ان لا يكون الالف بدلا
عن التنوين بل اذ يكون للاطلاق كما في قوله تعالى الظنونا اعلم ان غير
الفصيح في لغة قد ينضم اليه او يصير فصيحا فان سلاسلا في لغة
قبيح غير فصيح و اعلالا حسنة وجعله فصيحا وكذا أينبئ الخلق بجنة
قوله تع بعيده و ان فاللغة الفاشية بيدا روى ان بعض البلغاء
قال لكاتبه اكتب يا جارُ ان المركب قد جارُ و انتم الزاخ
يا جارُ فقال الكاتب يا سيدي يا جارِ بالكسر افصح فامره بامره
اولا و اخرا و بر ان الانسب لحسنة قوله منتهى الجموع غير المنصرف
الذي صرفه و الا لكان الانسب الى التعقيب بسلاسلا قوله و ما يقوم
مقامهما اللائق تقديمه على الحكم لانه بيان لما ابهم في صدر غير المنصرف
قوله اي هذا الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع اي الجمع الذي يجمع
عليه ما ينتهي الى وزن يمتنع جمع التكسير اعلم ان النحاة اختلفوا
في سبب قوته فمنهم من ذهب الى ان قوته لقيامه مقام السببين
لكونه نهاية جمع التكسير والمتقدمون ذهبوا الى انها لتكرر الجمعية حقيقة
او حكما كما ذكره قدس سره و الاكثرون ذهبوا الى انها لكونه
لا نظير له في الآحاد العربية و اما نحو ثمانٍ فشاذ و اما التراقي

الغاشية تم / ما لم بر اكنده ه / منه

فتعم / [illegible] تبيله سننه [illegible] / منه

فالاصل

فالاصل فيه ضم ما قبل الياء و اما نحو يمانٍ وشآمٍ في المنسوب الى اليمن
والشام فالالف فيهما عوض عن احدى يائي النسبة فهذا الوزن
لم يعتد به لانه صار الى ذلك الوزن بسبب احدى ياء النسبة
والالف التي هو بدل عن الاخرى ويا النسبة عارضة لا يعتد بها
في الوزن وكذا تهامٍ بفتح التاء في المنسوب الى تهم بعض تهامة وهي
بلدة قال الجوهري تهامٍ منسوب الى تهامة لكن حذف احدى ياءي
النسبة و انما لم يعتد بيا النسبة عارضة في نحو عواري جمع عارية منسوب
الى العار فانها ثبتت في واحدها وصيغ هذا الجمع باعتبار
تلك الياء في الواحد وقيل ان ثمانيا مثل يمانٍ لانه منسوب
الى الجزء الذي هو الثمن و لانه جزء بعده وقيل منسوب الى ثمانية
لنسبة المعدود الى العدد فانه ثمانية في الاصل عدد والثاني هو المعدود
ليس الا فاذن الالف التي فيها غير الف المنسوب اليه تقديرا لكونه
بدلا عن احدى ياءي النسبة وكذلك الياء غير الياء و اما سراويل
فاعجمي او عربي مفرد شاذ او جمع تقديرا و اما نحو الكلاب اجمال
وان لم يات لهما نظير في الآحاد فالاعذار فيهما انهما جمعا قلة
وحكم جمع القلة حكم الآحاد بدليل تصغيره على لفظه كما يصغر
الآحاد فصار كانهما باقيان على افرادهما ولا تصح الاعذار

اي الى العدد

بكسر ما سبقه الياء

هوازن لقبيلة من قيس فمنقول عن الجمع و اما نحو

هوازن نبية وقرني بكي [illegible] هوازن بن منصور بن عكرمة ه من الصحاح

العارية بياء النسبة منسوبة الى العار سميت بها لان طلبها عار وعيب منتهى كلامه

وبعضهم قال ثمانٍ او دال [illegible] الى ثمن فالثمن اي الاثمان منه

الا فقد ازلجي اغني الواحد لو ادرج في اسم موضع لكونه منقولا
عن الجمع كمدائن ولا بآجر وآنك لانهما اعجميان والآنك الحنين
اذ يكون فاعلا ولا باشد لانه جمع شدة على غير القياس او
جمع لا واحد له بدليل ثبات الفعل المنسوب اليه فالمصنف قدس سره
في الكافية فاكاليب جمع اكلب جمع كلب واساور جمع اسوار
واناعيم جمع انعام جمع نعم انتهى التوار باره وست وقد يجيء
القاه بالالف ورد وعليه قوله تعالى فرادة فلولا القي عليه اساورة
من ذهب نعم چارپای واكثر ما يقع هذا الاسم على الابل ومراد
والجمع جمع التكسير فقط لان جمع الجمع اما ان يراد به التكثير او
الضروب المختلفة كذا في الفرائح قوله او حكما كالجموع هنا انما
جعل ملحقا بالقسم الثاني لانه شابهه من وجوه ثلثة احدها
انه على وزنه وثانيها انه جمع مثله وقد اشار اليه قدس سره
وثالثها انه ممتنع عن الجمع مرة اخرى قوله والممدودة الهمزة
في الممدودة منقلبة عن الالف وهي للتانيث دون الالف
التي قبلها وانما لم يفارق احدهما الاخرى نسبتا الى التانيث
تغليبا ... فانها ليست لازمة للكلمة اي لبنائها وان انفتح
في بعض الكلمات لزومها كجارة ويجارة قال فالعدل ال...

العدل

لتغير العدل واخواته اي بيان نفس مفهوم السبب وشرط تاثيره
وعليته وهو في اللغة الصرف تعالى اسم معدول اي مصروف
عن جنبته قوله مصدر مبني للمفعول فيصح تفسيره بالخروج لان مفهومه
اعم من ان يكون مسندا الى الاخراج او لا وان كان المتبادر الخروج
بنفسه وانما لم يفسر المص مصدر المعلوم لانه لا يدل على ما هو سبب
للمنع الا ضمنا لان السبب ما قام بالاسم اذ به يتحقق الفرعية
وهو هنا المعدولية لا ما قام بالمتكلم قوله اي خروج الاسم
اي خروج مادته اذ لا يتصور خروج الكل عن جزءه قوله عن صيغته
كانه اراد بها ما يشمل صورته الحكمية ليعم فان خروج سحر معينا
عن السحر ليس خروجا عن صورته الحقيقية اذ لا دخل للام فيها بل
لها دخل في صورته الحكمية لان اللام بمنزلة جزء الكلمة ولهذا لا يجوز
الفصل بينهما وبين مدخولها ومع هذا يبقى الاشكال لانها غير
متناولة للصورة الحكمية ... او الاضافة ولهذا يجيء التغيير
بانه خروج عما هو حقه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى معه وفيه
انه يلزم ان يكون يوم الجمعة معدولا عن جمعة في يوم الجمعة مع انه
ليس معدولا عنه ولا يرد على تفسير المص اذ ليس للفي مدخل في صورته
الحكمية لجواز الفصل بينها وبين مدخولها بالحرف الزائد ويمكن

اي العدول

ان ينقض اذ ذلك الخروج غير تام لان المقدر في حكم الملفوظ
قوله وخرجت عنه المغيرات القياسية كالمقام فيما لم يرد في
الخروج لانها مخرجة لا خارجة وفي دخول المعدولات تامل قوله
واما المغيرات الشاذة كالمجموع والمصغرات والمنسوبات الشاذة
واما القلب كالأيس في يائس فيعتبر انه ليس خارجا عن صورته اذ لا
مدخل لتقديم الحروف على بعض في الوزن فانه امر اعتباري واما
نحو فخذ وعنق بسكون العين فيعتبر انه لم يخرج عن وجدانها اذ
يستعمل على الصيغة الاصلية الى زمن استعماله على الصيغة الفرعية
واللفظ اذا اطلق انصرف الى الكامل وبالتغيرات الاجتماعية
الى هذا الوزن على تقدير كون تغيره غير قياسي قوله بل انما
جمع الاوس والياب ابتداء على اوس وانيب ولهذا ايضا في
ايهما فيتعلق جمعهما ولو كان مخرجين عن اوس وانياب لينسبا
اليهما قوله واعلم انا نعلم قطعا انه كان وجهه ان نظر النحاة
في تتبعهم احوال اعراب الكلمة وبنائها فاذا نظروا الى اعراب
ثلث واخواته وجدوا اعرابها اعراب منع الصرف وقد علموا
بالتتبع ان منع الصرف لا يكون الا بعلتين حقيقة او حكما فتفتشوا
عن حال تلك الامثلة فوجدوا فرعية ظاهرة وهي العلمية او الوصفية

اي يعود لتغيره هذا العدد
فانه لو كان جمعا لكان معتبرا
الثاني الاول لا معدولا

١٤

ولم يجدوا اخرى فاضطروا الى اعتبار فرعية اخرى ولم يصلح للاعتبار
الا العدل فاعتبروه ثم فتشوا عن حال الاصل في بعض الامثلة لم
يجد وما يدل على ثبوت اصل له فقضوا ان العدل المعدول عنه و
في بعضها وجدوا دليلا آخر فالاول هو العدل التحقيقي اي العدل
المنسوب الى ما هو محقق اي ثابت في الخارج والاول هو العدل
التقديري اي العدل المنسوب الى ما هو مقدر ليس ثابتا في الخارج
قوله فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري هو المشهور ان
انقسام العدل اليهما ليس باعتبار الاصل بل باعتبار ان عدل
بعض الامثلة ثابت بغير منع الصرف وعدل بعضها ثابت
بمجرد منع الصرف ولعل وجهه ان اثبات الاصل قصدا اثبات
للفرع ضمنا فاذا ثبت بدليل غير منع الصرف ان اصل
ثلث ثلثة ثلثة ثبت ان ثلث فرع وليس فرعيته لذلك
الاصل الا باعتبار المعدول عنه فقد ثبت العدل بدليل غير منع
الصرف ان عدمت فكيف يقع قوله الآتي فلا دليل عليه
الا منع الصرف قلنا المراد به ان الدليل المؤثر المثبت اولا
للعدل في نظر النحاة واعتبارهم ليس الا منع الصرف او
ضرورة شبه واما ثبوت العدل فيما لا ضرورة فيه كما سيجيء

حيث لو وجد ما هو منصرف لكان نحوي
طريق الى معرفة كونه معدولا العدل
التقديري كان دليل الذي عليها الى تقدير ذلك
الاسم غير منصرف وتقدير سبب آخر وهو العدل
فان عمر لو لم يعتبر فيه منصرفا لكان الحكم فقط
بعدوله عن عامر رضي الله عنه

لانه تقديره مخففا حله

فبالوصف قوله فعلى هذا قوله لحقتا في وصف كان المتقدم واما
على المشهور فمعناه فزوج لحقتا اى زوجا ملحقا كرجل مثنى بمعنى
رجل مثنى فيكون وصفه بالتحقيق وصفا بحال نفسه وكذا معنى
قوله تقديرا اى ثلث وثلث صفة بعد صفة لكونها خبر قوله
اى ذلك زوج لزوج ثلث قوله والاصل انه اذا كان المعنى مكررا
ليوافق الدال المدلول هذا اقصر مما قاله الشيخ الرضي وهو ان الدليل
على ذلك انا وجدنا ثلث وثلثة بمعنى واحد وفائدتهما تقسيم امر
ذى اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد
في كلام العرب مكرر نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا فكان القياس
في باب العدد ايضا كذلك عملا بالاستقراء والحاقا للفرد والمتنازع
فيه بالاعم الاغلب فلما وجدنا ثلث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ
مكرر وعلى ان لفظ مكرر بمعنى ثلث اى ثلثة ثلثة فيقين انه اصله
قوله الى رباع اراد بالى تعيين الحد والا فالاظهر الواو بدل الى قوله
وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها قاله الشيخ
الرضي جاء فعال من عشرة في قول الكميت والمبرد والكوفيون
يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس
والسباع مفعول بل يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع

وجاءت السعم رجالا رجالا ... ايجز
الموقف عقيبا بعد واحد رضي

اى المكررة

وهو العدد المعدول
ثلث وعشرة

ثم علم ... ...
فزوج الزوج ... الاعتبار ...
رضي

لكن لا بمعنى المكررة

بان الثنية نحو خماسي والسداسي والسباعي والثماني والتساعي
قوله والبتة الى قوله العدل والوصف عند سيبويه وذهب
جماعة الى ان السبب تكرار العدل لانه عدل عن صيغة الى صيغة
وعن مكرر الى غير مكرر او اسمية الى وصفية قوله لان الوصفية
الوصفية التي كانت في ثلثة ثلثة اعلم ان ثلثة عن اسماء العدد
وهي موضوعة للوحدات لا لما له الوحدات حتى يكون اوصافا
بحسب الاصل نعم يستعمل فيما له الوحدات مجازا وذلك المعنى المجازي
لثلثة ثلثة لما وضع لفظ ثلث ومثلث له صارت الوصفية
اصلية باعتبار الوضعين ولقائل ان يمنع كون ثلثة ثلثة
باعتبار وضع التركيبي مجازا في معنى الوصفي قوله واخر اسم
التفضيل لشهادة الفرق نحو آخر آخران آخرون واواخر
واخرى واخريان اخريات واخر نحو الافضل الافضلان الافضلون
والافاضل والفضلى والفضليان الفضليات والفضل
لان معناه في الاصل اشد تاخرا اي انه معنى في المغايرة ثم نقل الى
معنى غير ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا كما تقول جاءني
زيد وآخر اي رجل آخر لا حمار آخر ولا امرأة اخرى قوله ودليل
اسم التفضيل انه اذا قلت ان اريد بها وضع للزيادة وان لم يستعمل فيها

وكان في الاصل معنى ... الى زيد
آخر رجل ابعد ...
رضي

فمعنى رجل آخر
رجل غير زيد
رضي

فلام الكياس وان اريد ما استعمل منه فى معنى الزيادة فانه ليس
كك لانه نقل الى معنى الاغبار قلنا نختار الاول ونقول
ما ذكره الشيخ الرضى من ان الكياس مع اخر يجب الاصل الاستعمالى
باحد الوجوه الثلثة لكن عدل عما كان حقه لتعريه عن معنى الزيادة
المستلزمة لاحدها ولما كان العدول بالكياس الى مقتضى الوضع
والوضع لا يقتضى واحدا بعينه من الثلثة بل يقتضى واحدا منها
لا بعينه لا يدعى العدول عن لازم بخصوصه واحتيج الى التعبير
بما ذكر ليظهر صدق التعريف عليه على جميع التقادير قوله فقال
بعضهم انه معدول عما فيه اللام يؤيده لزوم المطابقة للموصوف
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا كما هو شان المستعمل باللام
قيل لكنه يدفعه لزوم تخالف المعدول والمعدول عنه تنكيرا وتعريفا
واجيب عنه بجواز عدول الاسم لفظا ومعنى كما فى سحر اذا اريد
به سحرا معينا وهو سحر ليلتك فانه معدول عن السحر لفظا ومعنى
اما لفظا فلان كل جنس اطلق واريد به فرد معين من افراده فلا
بد من لام العهد سواء صار بالغلبة علما نحو النجم او لا نحو فعصى
فرعون الرسول واما معنى فلانه لو كان معنى اللام ملحوظا لبنى
لتضمنه الحرف مع انه معرب وغير منصرف فى المشهور وذلك للعدل

ولا يلزم معرفته لان معناه ان الكياس لا يعرف ولم يعرف لا انه فى معنى المعرف ه تنبه فتنبه بفضله
فلانه لا يقتضى ضم الحرف كما فى قولهم من اخر زيد ام اخر ه رضى
اى عدل عن التعريب الى التنكير ه رضى
انظر المستعمل فى الفصيح عن سحر ومن عدله محققا انما علميته فقدنه كما يكون فى الظروف ه رضى

والعلمية المقدرة كامس حالة الرفع عند بنى تميم فانه المعدول
عن الامس وغير منصرف بالعلمية المقدرة والعدل واما حالتى النصب
والجر فيبنى عندهم ويكفى اذا اريد به ضحى يومك عند الجوهرى
والكياس يقتضى ان يكون ضباعا ومتاعا معينان كامس وسحر
مع انهما منصرفان اتفاقا قوله وقال بعضهم هو معدول عما
ذكر معه يؤيده شيوع تواقع المعدول والمعدول عنه فى التعريف
والتنكير لكن يبعد عنه لزوم المطابقة للموصوف مع ان المتصل
بمن لا يطابق الموصوف وعدول ظواهر المثنى والمجموع والمونث
عن ظاهر الواحد المذكر لا يخلو عن بعد وعلى هذا يجوز العدل فى جميع
التقادير الا اخر لان تقدير من لا يوجب العدول على تغير المقدر
لما ذكرناه وعلى التقدير الاول يجوز العدل فى جميع التقادير
لان اللام وقد فى صورته الحكمية وعلى كلا التقديرين لا يظهر
اثر العدل الا فى اخر جمع اخرى لعدم احتياج اخرى واواخر
اليه وعدم منع الصرف فى الباقى قوله لانها توجب انحصار
ممنوع بما ذهب اليه الخليل فى اجمع واخواته فان لا لا ان تبقى ان
المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره
ههنا قرينة اذا اضافة اخرى مثلها فى المضاف اليه سواء كان

الا بعد
اليسوا الى ان غير الصرف العدل من كونه اضيف ه

ولو اردنا ان يكون هذا جمعا لانتفاء الواحد
الاثنين والمجموع معدولة عن لفظ الواحد
تقدم فاعل ان لا يجوز ان يكون اخر وفعله ربه
معدولة عن احد لوازم افعل التفضيل على التعيين
بل تقول من معدولة عما كان حقها ان
لها فى الاول احد الاعتبارات الثلث
مطلقا ه رضى ه
ان يلزم من هذا العدل ان يقول اخر وافراد
واخريات واواخر واخر واخرة ان
معدولات لفظها عن لفظ اخر باعتبار العدل
اخرى واواخر عنا وعن وجمعه والمثنى و
بالتاء التانيث والمونث لا يثنى ولا يجمع
المجموع بالواو والنون نحو الاحمرون والحمرون
كلهم منع الصرف ه رضى
كافى ه
فعند الخليل تعريف الاضافة
لان الاصل جمعهن فان التقدير اجمعون
جميعهم ه رضى
فى امتناع ان تقدر تقدير الاضافة ه
رضى

المضاف الثاني تكرار للاول او لا نعم يشترط ان يكون تابعا
للاول ولذا افتى الشيخ الرضي ببدل تلك العبارة او مع ولانه
اذا اضيف اليه تابع ذلك المضاف عليه نحو الاغلالة او برا
سابع قوله وفيئس فعلا فعل ان كان هو عليه الاكثرون
واعترض عليه بان فعلاء انما يجمع على فعل اذا كان مذكره مجموعا
على فعل ليفعو واحمر مجموع على احمرون لا جمع قوله وان كانت
اسما ان يجمع على فعالى بالتكسير او فعلاوات بالتصحيح وعليه
ابو علي ويرد عليه ان جمعا لو كان اسما لكان اجمع كيف لكن
يجمع على اجمعون شاذا اذ لا يجمع هذا الجمع الا الوصف والعلم
ولذا يقول انه علم جنس قوله والاخر الصفة الاصلية وان
صارت بالغلبة في باب التاكيد اسما اليه ذهب المص واعترض
عليه بانه لو كان صفة فاما ان يكون من باب احمر حمراء او من
باب الافضل فان كان الاول لم يصح جمع اجمع على اجمعون لانه
جمع باعتبار الاصل على فعل كحمر وباعتبار معناه الاسمي افاعل كاساود
وان كان الثاني لم يكن مؤنث اجمع جمعاء بل يجب ان يكون مؤنثه
جمعى ككبرى واجاب الشيخ الرضي بانه اسم التفضيل في الاصل
فمعنى قرات الكتاب اجمع انه اتم جمعا في قراتي من كله ثم

ثم جرد عن معنى الزيادة فعدل عن لوازم اسم التفضيل فهو كان
فصار في حكم احمر لفظا ومعنى فصح ان يكون مؤنثه جمعاء كحمراء كما يصح
حسنا وخشنا في حسن وخشن بجرد انهما في حكم احمر معنى
وفيه بحث لانه قد صار اسما كما صرح به المص فلا يكون في حكم احمر
معنى قوله وعلى ما ذكرنا فان الجموع الشاذة ليست بخارجة عما هو
القياس كيف ولو اعتبر جمعها عن افعل واشباه لو كان تغيري
افعل اسما وانيابه لم يصح نسبة الشذوذ اليها اما من جهة انها
معدولان على خلاف قاعدة المعدول لانه ليس الا الاول اذ جمع
ليس الا تغير الواحد ابتداء ولا الثاني اذ ليس للمعدول قاعدة
يلزم من مخالفتها الشذوذ فلهذا وتقديرا كما قال الشيخ الرضي
ما حاصله راجع الى ان فعل ثلثة اقسام اسم جنس او صفة
وصفة وعلم اما الاول فلا عدل فيه مفردا كان او جمعا كصرد
وغرف واما الثاني فان كان جمع فعلاء فعلى فلا عدل فيه
الا اخر وجمع وان كان صيغة مبالغة فاعل ففي ان لا
يختص بالنداء كخدع في مبالغة خادع اي ذا ابن الارض
فلا عدل فيها وان يختص به كيا فسق ويا غدر في المذكر
كفعال في المؤنث كيا فساق ففيها العدل عند النحاة

حتى لو سمي بهما مذكر لا منع صرفهما وتمسكوا بان الاصل فيهما (فيهما)
لما انهما للمبالغة في عدم الاختصاص بباب وفيه منع اذ لا دليل
على ان الاصل في الاستعمال معدول عن ثلاث ثلث واما الثالث
فان جمع شرطين بثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية ففيه العدل
عن فاعل الا اذا ثبت استعماله منصرفا كادد فبينه واما الحكم
بالعدول فيه للكثرة كون فعل ابدا مع الشرطين غير منصرف واضطرارا
رح الى تقدير العدل فيه كقثم لانه ثبت قاثم وعدم قثم قبل
العلمية فهو معدول عن قاثم اسم جنس واذا اختل احد الشرطين
الفرق ان قلت فينبغي على هذا صرف عمر وزفر لكون عمر قبل
العلمية جمع عامر وزفر قبل العلمية جمع زافر بمعنى السيد
قلنا لما سمعا غير منصرفين حكمنا بانهما معدولان عن فاعل
ولم نحكم بانهما منقولان عن فعل جنسي انتهى اذ تحقق الشرط الاول
ينافي ما قاله قدس سره من ان المعدول عنه في العدل التقديري غير
ثابت قلنا قوله هذا انما يصح اذا كان المعدول عنه فاعلا
اسم جنس وهو مخالف لما هو المشهور من ان المعدول عنه فاعل علما
والظاهر ان الصحيح هو هذا قوله فانهم اعتبروا العدل على زعم
بعض النحاة قوله فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء اي

ينظر

ينظر الى ما سبق بها له عدلا فيحصل البناء وذلك لان نحو والكلمة
الاولى لا توجب البناء او كثر الآن مصححه للامالة المطلوبة المستحسنة
ولان الالف تعتبر لكونه حرفا مكررا والتعليل لسببه على كثرة البناء
اخص من الاول قوله ولهذا ابنى ذكر باب قطام ههنا
ليس محله فكانه ذكر استطرادا وفيه اشارة الى ان تقدير
العدل في غير المنصرف قد يكون للحمل على الاخوات قوله فلا يكون
فما نحن فيه وهو غير المنصرف قال الوصف المناسب تعتبره
بنحائه قوله وهو كون الاسم دالا في الاصل بدلا لانه
هو السبب لمنع الصرف قوله على ذات مبهمة لم تتعين الا
ببعض الصفات التي اخذت معها وفيه نظر لان الاوصاف
الماخوذة من صفات معينة الى ذوات معينة لا تدل على ذوات
مبهمة بل تدل على تلك الذوات المعينة فان النقيض الماخوذ
من النقيض الذي هو كثرة انما يدل على ما هو كثير لا على ذات ما
لها الكثرة انما هي فانه بعيد وكذلك المصغر يدل على ذات معينة
متصفة بالحقارة مع انه وصف مثلا ادير مصغرا ادور
جمع دار يدل على ادور متصفة بالحقارة مع انه وصف ولهذا
كان غير منصرف ولهذا كان غير منصرف بالوصفية ووزن الفعل

الوصف

والتا لتبيين الكلام وسهاب وانما اعتبر البناء ليحصل الكسر اللازم بسبب البناء ه
وكان الراء حرف مشتمل تكرية فما يحصل الكسرة ه

الذي كان في المكبر فان التصغير لا يخل بالوزن فيما اوله احدى
الزوائد فالاولى ان يقال كون الاسم دالا على ذات مبهمة
لم يتعين الا ببعض الصفات المأخوذة معها او بما قيس اليه وذلك
البعض ان ثبت كان المصغر وصفا فكيف يصح منع الصرف حرف
طليحة بالعلمية والتأنيث قلنا انه اغرب ولذا ترى انهم حيث
لم يفرقوا بين المصغر والمكبر قوله سواء كانت هذه الدلالة
الوضعية على التعميم قوله وشرطه قوله لا العرض لوصفية فانه
معرض الزوال فقط فكانه لم يثبت والثبات لا ينفع لاصل و
ههنا الفرق لا يجوز الا اذا كان راسخا فان الشيخ لم يتعرض الى
الآن دليل قاطع على عدم اعتبار الوصف الوضعي والاستدلال
بانصراف اربع مدخول لجواز ان يكون انصرافه لانتفاء شرط
وزن الفعل بقبوله التاء وما نقل من ان التاء في اربعة
ليست طارئة على اربع كما هي طارئة على قائم لان اربعة للمذكر
واربعا للمؤنث والمذكر مقدم في الرتبة على المؤنث ليس بصحيح
لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الا صحيح قوله في نعل بسبب عروض
التاء لخروجه عن الوزن فكيف يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه
في الاصل خارجا عن شرط اعتبار الوزن فان السيد وليس ليضر

اذا

اربع بل ينبغي ان يكون ... [illegible] ... غير لازم ... الا انه ... [illegible] ... عدم اللزوم ... الوزن مع ... [illegible]

بني ما قيل من ان المانع قبول تاء التأنيث وهذه التاء ليست
للتأنيث بل للتذكير لان قولك اربعة رجال وزينب باعتبار الجماعة
انتهى والتذكير مفهوم من اختصاصها بجماعة الذكور ويؤيده ما قاله
ابن الحاجب التاء في الوقف وعدم انصراف قولهم اربعة
نصف ثمانية وفي المقام انما القاعدة هي الداخلة قياسا والتاء
في اربعة ليست كذلك فان شرط ان يكون الاولى ان يقول
ايضا وان لا يلزم منه اعتبار المتضادين كما تم وكانه تركه لانه يعلم
فيما بعد فانه قد ذكره في الحاشية وانما كان الوضع اصلا لتفرع
الدلالات المعتبرة عليه انتهى اي لتفرع الدلالات الثلث المعتبرة
في باب الافادة والاستفادة عليه كان الوضع اصلا لان الاصل
ما بني عليه شيء واذا كان الوضع اصلا والدلالة فرعا اتضح نسبة
الدلالة اليه يعني يتوهم ان استعمل الاصل على الفرع كاستعمال
الظرف على المظروف ولكان تقدير مضافا والتقدير في
زمان الاصل فان فلا تقرره الفاء للتفريع قوله ومعنى الغلبة
الا معنى غلبة الاسمية اختصاص الدال على المعنى الوصفي ببعض
افراده فهم او معنى الغلبة مطلقا اختصاص الدال على معنى
ببعض افراده فهم ذهب الشيخ الرضي الى ان غلبة الاسمية

على الوصفية مشروطة ببقاء معنى الوصفي فاذن لم يعتبر التقطاء الدال
على المعنى الوصفي اسما محضا وان خرج عن كونه وصفا لفظا لعدم صحة
اجرائه على غيره ذلك العرق وهو ظاهر ولا عليه لاعتباره في المفهوم
قال السيد ظاهر كلام المصنف يقتضي عدم الاشتراط لعدم تقييد الحية
والقيد بالصفة وفيه انه يحمل على الاطلاق مخالف للغة قال
في الصراح اسود مار بزرگ سیاه وارقم مار پیسه وقالوا انه
اسم للقيد في الحية لما فيه من الدهمة فالاولى ان يقال انه
بعد تعيين الذات ولا مدخل لذلك في تقييدها بصفة فعلى
هذا ذلك الفاء للنتيجة فيدل على ترتب العلم واللام للتعيين فيفيد ترتب
المعلوم فلا يغني احدهما عن الاخر وذلك اشارة الى ما ذكر
من مجموع الاصلين المترتب احدهما على الاخر الاعلى الاصل الاول
ليصح عطف امتنع على صرف ووجه ذلك ان يجعل مجموع المعطوف
والمعطوف عليه متفرعا على مجموع الاصلين ويجعل رد كل فرع
الى اصله على وفق المتعلم واما قوله وضعف منع عطف على
صرف بلا اشكال قوله فرف نسب الصرف الى الكل لانه
صفة بجزئه قوله وامتنع اسود اي صرف اسود وامتنع
اسود من الصرف قال المطرزي منع افعى مار بزرگ قوله

اشتقاقه من الجدل بمعنى الحكم بافتن رسن وافقال للطائر قالوا
هو الشوذانق وهو طائر اخضر يخالطه قليل حمرة يصول على كل
شيء قال في الصراح جبل نام مرغی که او را بنغال بد دارند قوله
لاشتقاقه من المخيل وهو نقطه سیاه که بر اندام بشر وند وخیلان
جماعة قوله لان في الاصل وثانيهما ان اما الاول فظاهر انه لم يثبت
واما الثاني فلان المستعمل لم يقصد بتلك الالفاظ الا انواعا
مخصوصة من غير ملاحظة خبث وقوة وخيال وان كانت منها
النعت مقصودة بتلك الاوصاف قال التانيث بالتاء يعني تاء زائدة
في آخر الاسم مفتوحا ما قبلها ينقلب الوقف هاء فالتاء احترز
ليست للتانيث لانتفاء القيدين الاخرين قطعا بل من بيان حد
اللام فلو سمي بها جنس مذكر صرف ولو سمي بها مؤنث كانت كهند
قال السيد قدس سره ويجوز انها معروفة على قياس ما ذكره النحاة
في عرفات فانها معروفة عنده لان التاء الملفوظة فيها ليست
متمحضة للتانيث فلا يعتبر في منع الصرف ولا يمكن تقدير تاء
اخرى معها ولم يعهد في كلامهم تقدير التاء مع التاء الملفوظة
وان لم يكن متمحضة للتانيث قوله فانه لا شرط له للزوم الالف
قوله ليصير التانيث لازما اي بعد ما لم يكن لازما لان التاء

حقد بره

ای انه ذو خیث وسواء الجنس من التطیر عن ابن الثقفی
ضعفاه وجه ان کانت القوة والحیل باعتبار الوصف باعتبار العصفور
معنى النفوذ فيه الاضافة لا يقصد فيها معنى الوصف
وان كانت الفرق عن الضعف

رضي

وضعا رضي

في ذلك بتقييده
شمه

في الاستعمال ومنعها للفرق بين المذكر والمؤنث وهي لا يكون
ح لازمة للكلمة اسما كانت تلك الكلمة او صفة كحارة حسنة
وقد يجي على خلاف اصله وقد يكون لازمة كحجرة لكن لم يعتبروا
هذه اللزوم قوله لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان
اعترض بانها انما قيد بقدر الامكان لان التصرف قد يكون
فيها للضرورة او ما في حكمها كما في الترخيم فانه في غير المنادى لضرورة
الشعر وفي المنادى للهرب عن الثقل فيما هو كثير الوقوع وكما في
الاعلام التي ليست من كلم العربية فيما تصرف العرب فيها
بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف كما قالوا في جبرئيل جبريل
وجبرال وجبرئل وذلك لشغفهم بتكلمهم بها لعدم ورودها على
اوزان كلمهم الخفيفة وتركيب ووفقا للمناسبة ولكن نقول
ان التصرف في تلك الاعلام لعدم مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم و
لذا قالوا العجمي فالعب به ما شئت فكان ثابت الاعلام فالمراد
بالاعلام الاعلام التي هي من كلمهم قوله والتانيث المعنوي اي
ما يكون تاؤه مقدرة ولا يجي ان التقدير الالف لاذهبا قوله اي كا
التانيث اللفظي بالتا قيل لان المقدر عندهم اضعف من اللفظ و
شرط العلمية قوله شرطا لوجوب منع الصرف ومستلزم لرقال

اوتركي

او تحرك الاوسط اي بالبعض فذا ركهنه مع انها متحركة الاوسط
لجبالاصل قوله يخرج الكلمة بتغيير احد الامور الثلثة اي
قلت هذا الشق قد يجب لتحتم تاثير كل من العلمية والتانيث
وتحتم تاثير كليهما فلم جعل المص موجبا لتحتم تاثير التانيث
قلنا لان الكلام مسوق لبيان شرط التانيث او لان المحتاج
الى التقوية هو التانيث لكونه معنويا دون العلمية وفي الاخير
بحث لانه لا يلائم البيان الذي ذكره المص قدس سره
قوله عليه لبلدتين اشار بقوله لبلدتين الى وجه تانيث العلمين
اعلم ان اسماء الاماكن قد يلتزم فيها تذكيرها بتاويل المكان مثلا
فينصرف وقد يعتبر كل منهما في الوجهان اذا عرفت هذا فنقول
ان كان الاستعمال معلوما فذاك وان لم يكن معلوما فلك فيها
الوجهان وكذا اسماء القبائل نحو ثمود وبهاء بالعقيدة ولحي تحوله
ممتنع صرفها او ممتنع كل منهما عن الصرف دالا ولا دفع لقوله
يجوز في شرط الزيادة على الثلثة ويهنا شرط تركها احدها
ان لا يكون ذلك المؤنث مذكرا الجنس الاصل فالمؤنث الذي كان
منقولا عن مذكر اذا سمي به مذكر انصرف وكذا حائض فانه في الاصل
المذكر وهو الشخص لان الاصل في الصفات ان يكون المجرد عن التا منها

وذو التاء موضوع للمؤنث
فكل نعت للمؤنث بغير التاء
صفة موضوعة للمذكر استعملت
للمؤنث ه رضي

من علامة التانيث لان تانيثها اصلي ... فان رجالا ودنانير وكل جمع مكسر
التعريف لان تانيثها بالتاويل بالجماعة
ولا يلزم منه الا التاويل ... الغير السلب
تاويلها بالجمع فليس ... النقل
الحقيقي الذي ... الموضوعة
حقيقة ... ورجال بالجماعة
تانيثها باعتبار التاويل ... رضي
وهو غير لازم كما ذكرنا ه

صفة المذكر وثانيها ان لا يكون تانيثه محتاجا الى التاويل غير لازم
كرجال فان تانيثه بتاويل الجماعة وهو غير لازم لجواز تاويله بالجمع
وثالثها ان لا تغلب استعماله بحسب معناه الجنسي في المذكر
ثم ان تساوي استعماله مذكرا او مؤنثا له تساوي الصرف
ومنعه وان غلب استعماله مؤنثا فمنع الصرف راجح وان لم
يستعمل الا مؤنثا فمنع الصرف واجب والسر في اشتراط الاولين
ان التانيث المذكور في الاول بتسمية طارئة وفي الثاني
بعارض تاويل غير لازم وقد زال بالعلمية ما طرأ وما عرض
فلم يبق التانيث وفي اشتراط الثالث ان الحكم
للغالب ومما ذكرنا يظهر وجه ترك الشروط قوله لان الحرف
الرابع فيما هو على اربعة احرف وكذا الخامس فيما هو على خمسة
احرف وما يجاوزه الحرف الاخير الزائد على الثلثة فيها سادّ مسدّ
التاء لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلثة وثبته ان
كانت بعض الجماعة محذوفة اللام واصلها بني وان كانت
بمعنى وسط الحوض محذوفة العين واصلها ثوب قوله اي
التعريف يجوز ايضا ان يقدر المضاف اي تعريف المعرفة و
ان يعتبر الحيثية اي المعرفة من حيث انها معرفة قوله

المعرّف

فيها ان يكون علمية قيل لم يقل شرطها علمية لان المراد بالمعرفة
التعريف وهو ليس علما ان قلت يجوز ان يراد علمية ما فيه
التعريف كما اراد في قوله التانيث بالتاء شرطها العلمية
علمية ما فيه التانيث قلنا هناك لام ابدل عن المضاف اليه
وليس ههنا لام ان قلت لم لم يات باللام ههنا حتى يكون اخصر
قلت للزوم التكرار لفظا ان قلت فيلزم التكرار لفظا في اشتراط
العجمة قلنا للزيادة فوله في العجمية قوله بان يكون حاصلة
فيه الاظهر ان يقال حاصلة فيه حصول الصفة في موصوفها ولا
يخفى ان التعريف الذي شرط تاثيره بالعلمية لا يحتاج له الا ان يحتاج
العلمية بخلاف الوصف فان تحققها معناه يحتاج العلمية قوله
يجعل غير المنصرف منصرفا اي في حكم المنصرف قوله فلم يبق
الا التعريف العلمي هذا مبني على ان السبب الآخر الجمع والتاء
الصفة الاصلية او العلمية لا التعريف بالاضافة المقدرة
او اللام المقدرة كما ذهب اليه جمع قوله وانما جعل المعرفة
سببا مع انه اجرى في قوله وما فيه علمية مؤثرة على اصطلاح
غيره او على التجوز اي بارادة العام في الخاص وفيه ان كون تاثير
التعريف مشروطا بتحققه في ضمن العلمية ابين بثبوته في العلم والجمع

العجمة

الا ان المؤثر هو العلمية وانما الاختلاف في التعبير فلعله تجوّز
ولا نتكلم باصطلاح الغير قوله لان فرعية التعريف للتنكير
اظهر لان الفرعية لمقابل التنكير والتعريف يذكر في مقابلة التنكير
لا العلمية قوله وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب لا غير
قوله كان في العجم اسم جنس بمعنى الجند في لغة الروم قوله
سمي به احد رواة القراء سمي به نافع راويه عيسى قوله وانما جعلت
شرطا لتحقيق الاشتراط لما قاله الشيخ الرضي وهو ان العجمة
في الاعجمي يقتضي ان لا يتصرف فيها تصرف كلام العرب ووقوعها
في كلامهم يقتضي ان يتصرف فيها تصرف كلامهم فاذا وقعت فيه
اولا مع العلمية وهي منافية للام والاضافة فامتنعا معها
جاز ان يمتنع معها ما تعاقبهما ايضا اعني التنوين رعاية لحق
العجمة حين امكنت فيتبع الكسر التنوين على ما هو عادته
وبقي الاسم بعد ذلك قابلا لتصرفات كلامهم على مقتضيه
ووقوعه فيه لما تقرر ان الطاري يزيل الحكم المطرد عليه فيقبل الاعراب
وياء التصغير وياء النسبة ويخفف ما يستثقل فيه بحذف بعض
الحروف وقلب بعضها كجرجان واذربيجان في كركان
واذربايكان واما اذا لم يقع الاعجمي في كلام العرب اولا

مع العلمية قبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين ايضا مع
الكسر كابقبس ابن الضاربين قوله وتحرك الاوسط ذهب
سيبويه والاكثرون الى ان الشرط الثاني الزيادة على الثلثة
ولا اعتبار لتحرك الاوسط لان الثلاثي ضعيف ووضع كلام
العجم على التطويل فكان الثلاثي ليس منه قوله وهذا اختيار
المص ذهب الزمخشري الى ان نوحا كهند وكانه قاس العجمة على التانيث
المعنوي او غيره لحتم منع ماه وجور ونحوهما لذلك انه قاله بما ذكره
الشارح قدس سره قال الشيخ الرضي ما ذهب اليه ليس بشيء اذ
لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شيء من كلامهم قوله لانه امر معنوي
اي ليس له علامة لفظية قال شارح قيل يجوز ان يكون امتناع صرفهما
لتاويلهما بالبقعة وفيه انه لا يستعمل الا مذكرا ولا يرجع اليه
ضمير المؤنث وللتعبير فيه مجال فهو مثل تلك اسم ابن نوح
النبي عليه السلام لكان اسلم قوله لان غرضه التنبيه على ما هو الحق
عنده مما وقع فيه النزاع من نوح وشتر وتقديم انصراف نوح
على امتناع شتر لان انصراف نوح مخالف لما هو اصل هذا الكتاب
اعني المفصل ودون عدم انصراف شتر ولان انصراف نوح مجمع
عليه مما لا ينبغي ان ينازع فيه بخلاف امتناع صرف شتر فانه ليس

الجمع

المثابة
بارز كردن نكاه

بهذه المثابة قال الجمع اى الجمعية او جمعية الجمع او الجمع من حيث انه جمع
ويجوز ان يجعل اللام فى الجمع للعهد اى جمع يقوم مقام السببين لتعظيمه
تغيير التعريف قوله شرط باذكره وفى نسخة قال صيغة منتهى الجموع
منتهى مصدر ميمى مضاف الى الفاعل اى صيغة ينتهى بها جموع التكسير
يعنى ان تلك الصيغة من حيث انها غير قابلة للتكسير فلا يرد النقض
برجيب بنا على انه بخصوصه غير قابل للتكسير فان وزن فعال قابل
للتكسير ولذا الجمع جمار على جمير قوله وبعد الالف حرفان او لهما
مكسور او ثلثة اوسطها مكسور فلا يرد النقض بصحارى وكلاب
قوله لانها جمعت فى بعض الصور مرتين اى لانها صيغة جمع جمع
وهو تعليل للعلية المستفادة من قوله لهذا قوله ليكون صيغة
مصونة عن قبول التغير فتغير لازمة فيصح ان يرفع اصلا هو العرف
فان تغيره رائها للملابسة والتغير بعض النقض والمعنى بلا لحاظ
بل لا بهاء كما فى قولك كنت بغير مال فان المعنى كنت بلا مال
بل لا بمال لا انك كنت بما يغاير المال وهو خبر آخر لشرطه او صفة
لقوله صيغة قوله منقلبة عن تاء التانيث فى الاول يكون
قوله بغير لها معتبدا اى تاه الوقف وعلى الثانى يكون معتبدا بخلافه فى
جمع فارهة لا فاره كاجبل لان فاعلا اذا كان صفة لا يجمع

على فواعل فتى قد كسر ه فى الحاشية الفاره هى ذوق ويقال للبغل
والحمار فاره بين الفروهة ويقال للفرس جواد انتهى وحاوى
مردزيرك ويقال للفرس الرائع ليفهم قوله لانها لو كانت
مع التاء كانت على زنة المفردات انتفى التاء غير لازمة فيتفرع
ان لا يعتبر تغير الوزن بها اجيب بانها وان كانت غير لازمة
لكن لها اثر فى تغير الاوزان كما فى وزن الفعل على ان التاء
فى وزن فعالة موضوعة مع الكلمة لعدم استعمال شاعث
وفرازن وفيه نظر لان التاء انما يكون لازمة فى فعالة اذا
كانت للمنسوب كاشاعثة فى جمع اشعثى لانها بدل عن ياء النسبة
بخلاف ما اذا كانت للاعجمى كجواربة فى جمع جورب وبعض
عدم الاستعمال بلا تاء لا ينقض الوضع مع التاء قوله ولا
حاجة الى اخراج هذا النحو بزيادة ولا بياء النسبة كما قيل مع
انه لو زيد يخرج نحو كراسى مع انه غير منصرف قوله فانه مفرد
محض لا يصح الا مطابقة المفرد معه بخلاف فرازنة فانه جمع
محض لا يصح الا مطابقة الجمع معه قوله جمع فرزين او فرزان وهو
معرب فتى واما فرازنة فمنصرف ليصح اما للتفصيل لعدم التعدد
ولا للاستيناف لسبق كلام آخر الا انه يمنع الاستيناف لعدم سبق

اشعث
بر شغته موى
شعر

اى لا حاجة فى ان يجعل مدا يتى بغير
خارج بتقدير نعت ما لانا ناقض وارازنة
خارجة عنه لانه كما هو احد كلاهم
حاجة الى انفس او تباع كالحاتم
الى اخراج اوفيه ولا بياء النسبة
لاخراج هذا النحو بحث

الاجماع وانما لم يبق منصرفة لان المنصرف صار اسماً فيجوز اعتبار
الجنسية او ان المراد لحو وزنه او ان المراد اللفظ وهذا هو الظاهر لا
يقال فعلى هذا يكون غير منصرف بالعلمية والتانيث فكيف يصح
تنوينه لانا نقول تنوينه للحكاية وفي كلام المصنف مع انه يجوز ان
لا يكون منونا فتدبر وحضاجر علما للضبع ليس منصوبا بالمعنى لان
المنصوب به لا يخ او قلنا لجنوع مدح او ذم او ترحم ولا يستقيم
شي من تلك المعاني بل هو منصوب على انه حال من المستتر في
غير منصرف وجاز ان يتقدم معمول ما اضيف اليه غير اذا كان
بمعنى النفي فانه ح في قوة لا وجاز فيه ما جاز في لا من تقديم معمول
المدخول وزيادة لا في ما عطف على المدخول لتاكيد النفي ولا يخفى
ما فيه من ابهام ان امتناع صرفه مخصوص بحال العلمية وليس كذلك
لامتناع صرفه حال التنكير ايضا وفي بعض النسخ علم بالرفع على انه
خبر محذوف وينبغي ان يكون الجملة اعتراضية لا حالية ليخلو الكلام عن
ذلك الابهام قوله بل الجمعية الاصلية الجمعية وان كانت منافية
للعلمية كالوصفية لكن اعتبارها ليس مع اعتبار العلمية حتى يلزم
اعتبار المتضادين في حكم واحد وفرق بان الجمعية غير منافية للعلمية
لجواز تسمية الكثير من رجل نحو ابن بني لان نوع الابهام

قوله علما حال من الضمير في غير المضاف باعتبار كونه غير بمعنى مغاير وفيه ان المضاف اليه ومعمول المضاف اليه لا يتقدم على المضاف اذا لم يكن غير بمعنى لا فلو كان المضاف لفظ غير [illegible] ٥

قوله علما بالنصب حال من ضمير في قوله غير منصرف ومعمول المضاف اليه لا يتقدم على المضاف الا اذا كان غير فانه لا يجوز انا زيدا غير ضارب [illegible] ويجوز انا زيدا غير ضارب وبالرفع بدل او خبر مبتدا محذوف والجملة معترضة ٥ [illegible]

فان قيل ليس بين الجمعية والعلمية تضاد كما يدل عليه العلم بعد تضاد الوصف والعلمية فالجواب بين المتضادين مع العلمية يصح اعتبار جمعية [illegible] جماعة معينة من رجال يراد
كالتسمية جماعة معينة مشتركة وهذا بعد جماعة البنات [illegible] بمعنى جمعية وهي مع العلمية [illegible]
[illegible] اللفظ يصح جمعية [illegible] الجمعية
[illegible] معنى التشبيه [illegible] العلمية [illegible]
والتشبيه ٥ [illegible]

منافيا

منافيا للعلمية لازم للمعنى الجمعية كما ان الابهام المنافي للعلمية
لازم لمعنى الوصفية نعم يجوز ان يبقى شائبة من معنى الجمعية
في العلم كما يجوز ان يبقى شائبة من معنى الوصفية كما اذا سميت
شخصا واحدا بالاحمر قال قدس سره في الحاشية الضبع من الاناث
والضبعان الذكر والجمع ضباع كرمان وسراحين انتهى وفي
القاموس حضاجر ككنار وضبع ككتف وضبعان بالكسر كعمار [illegible]
ضبعانة مادة وهذا يوافق الصحاح فعلى هذا اندفع السؤال
قوله والا لكان بعد التنكير منصرفا الملازمة ممنوعة لجواز ان
يكون مثل احمر علما اذا نكر قال قدس سره في الحاشية فعلى هذا
معنى قوله علما للضبع انه علم لجنس شامل للضبع لا لجنس هو الضبع
انتهى هذا التاويل بناء على تسليم تانيث الضبع وقد عرفت
ما فيه قوله لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف ولامكان اعتبار
الجمعية المطلقة قوله وهو الاكثر في موارد الاستعمال او مذهب
الاكثر فهو اعجمي خبر محذوف قيل حمل على موازنه لانه دخيل والدخيل
يميل الى المجانس وانما لم يمنع من الصرف آجر المعرب تحقيقا حملا على
موازنه من افعل على لان جميع ما يوازنه ليس ممنوعا من الصرف
كالكلب والجرو لكنه من قبيله حكما انه اعتذار عن انه لم يعد حمل

على الموازن من الكتب بأنه قد يعتذر عنه بانه تسبب على سبيل الاجمال
لا على سبيل القطع قال المص في شرحه يلزم هو لا ان يقولوا الجمع وما اشبه
الجمع وقد قال بعضهم بذلك قال تقديرا اي قدر تقديرا قوله فكانه
سمي كل قطعة من السراويل سروالة هذه عبارة السيد قدس سره وانما
قال كانه لان السروالة لم تجئ بمعنى قطعة من السراويل بل جاء بمعنى قطعة
من الخرقة فيكون المفرد مفردا مضادا انما لم يجعل جمعا لها بالمعنى الثاني
حتى يكون المفرد متحققا لان السراويل مختص بالابزار فلا يصح ان يكون
السروالة بهذا المعنى مفردا له ولقائل ان يقول ان سراويل منقول
من المعنى الجمعي الى هذا الجنس ولم يلاحظ فيه معنى الانقطاع اصلا
فيجوز ان يكون منقولا اليه من معنى الانقطاع من انقطاع الازار في
قبل نقل الجمع الى الواحد في الاجناس لم يجئ نعم جاء في الاشخاص
كمدائن في مدينة معينة اجيب بان ذلك في الجمع المحتاج لا في مطلق
الجمع وبان المفرد اذا اشتمل على الانقطاع جاز اطلاق اسم تلك
الانقطاع عليه كما يقال ثوب شراذم جمع شرذمة وهي القطعة
وفيه ان ذلك من باب اجراء الجمع على الواحد لا من باب اطلاق
الجمع عليه اللهم الا ان يقال اذا صح الاجراء صح الاطلاق فتأمل
واذا صرف لما كان عدم الصرف غالبا والصرف مغلوبا كان

لفظا او الى الاول واقعا موقعه وفي الثاني واقعا موقع ان الكلمة
فلا اشكال بالنقض على قاعدة الجمع لانا نقول ان نفي جنس الاشكال بهذا
المعنى لا ينافي اثبات الاشكال من وجه آخر وهو ان سراويل اذا صرف
كان ينبغي ان ينصرف مصابيح لانه يوازن مفردا كما ينصرف فرازنة
لانه يوازن كراهية ويمكن ان يدفع بان سراويل مفرد اعجمي ولا
اعتبار بموازنة الاعجمي او بالندرة او بتقدير الجمع في سراويل مطلقا
صرف او لم يصرف وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن
نظر الى التقدير منعه من الصرف ومن نظر الى وقوعه على الواحد صرفه
قوله اي كل جمع منقوص وكذا كل مفرد غير منصرف منقوص
كقاض اسم امرأة واعيل مصغر اعلى لا مقصور كاعلى فان
الالف فيه ثابتة لخفتها قوله في حالتي الرفع والجر اشارة الى
انهما منصوبان على الظرفية والعامل فيه المماثلة المستفادة
من الكاف قوله لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة ولان
الاعلال سببه قوي وهو الاستثقال المحسوس ومنع الصرف سببه
ضعيف وهو شبهه غير محسوسة قوله على وزن سلام فصار
مثل فرازنة المشبهة بكراهية قوله وذهب بعضهم الى انه
بعد الاعلال يفهم منه ان جعله غير منصرف يجعل الاعلال مقدما

قوله وسراويل الخ ... ان قيل ان سراويل اعجمي مفرد وقد انصرف مع انه على صيغة منتهى الجموع ... لانه اسم اعجمي ... ما لا ينصرف ... شبه ... منع الصرف ... لان ... العلمية ... العلمية ... المعنوي ... رضي الله عنه

قائلا ... رجل ... رضي

... ...

لان ان السبب الخفيفة ... نفيه ... رضي

فانه قدم الاعلال ... ووجد علة منع الصرف ... الالف ... الاصل ... للتخفيف ... رضي

على منع الصرف سواء كان التنوين عوضا عن الياء او عن الحركة وينبغي
ان يكون كذلك لان منع الصرف لو كان متقدما على الاعلال لوجب الفتح
حالة الجر والقول بان الفتح مع كونه اخف في حكم الكسر لانه بمعناه
بعيد لكن في قول ان التنوين عوض عن الحركة هو المبرد والمفهوم من كلام
الرضي ان منع الصرف متقدم على الاعلال عنده واصل جوار جواري
بالتنوين لان اصل الاسم الصرف ثم جواري بحذف فيها واثباتها الحركة ثم
جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بتعويض التنوين عن الحركة
لتحقق الثقل بحذف الياء ثم كتب قوله في لغة بعض العرب
اثبات الياء وهي قبيحة وعليه قول الفرزدق شعر ولو كان عبد الله
مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا ويجوز ان يجعل الياء للمتكلم
والالف مولى بتشديد الياء حذف فتح الياء الاول وزيدت الالف
للاشباع وللاختصار ما فيه من المبالغة في الهجو قوله وهو ضرورة كلمتين
او اكثر كلمة واحدة لكنه في ان التركيب الذي ينبغي ان يعد من
الكتب التركيب يوجد في الاسماء وهو الموقوف هنا لا مطلق التركيب
فصح التعريف جمعا لا يقال فاذن لا حاجة الى اشتراطه بالعلمية
لان المركب المجعول كلمة واحدة لا يكون الا علما لانا نقول
لا نسلم الحصر لجواز ان ينقل ولا الى معنى جنسي او ينقل اولا الى معنى

التركيب

قوله وانما قيد بقوله ولا تقبل في الكلمتين
اعلم ان الجر اما يكون باسمين او فعلين او حرفين
وكذا قوله كلمة ليخرج الاسم والفعل والحرف
والصحيح ان المعتبر هنا اتحاد الاسم لا الحرف

علما ثم ينقل الى معنى جنسي كما اذا نكر ذلك العلم ولو سلم فنقول
العلمية شرط لتحققه وثبوته لا شرط له قوله من غير حرفية جزء الكلمة
اعتبار هذا القيد في ما اريد بالتركيب جزء عن اعتبار نفي الاضافة و
الاسناد والحكم قلنا الحرف لما كان شديد الالتصاق بالكلمة
لم يظهر اثر تركيبها فلم يعد في جنس التركيب الذي ينبغي ان يعد سببا
بخلاف التركيب من الاسمين اسنادا كان او اضافيا وما لم يوجد
التركيب من القبيلين لم يحتج الى نفيه بوجه قوله ليبان من الزوال
والاختلال ولتحقق سببا فرعيا حتى يترتب اثر المنع قوله
فيحصل قوة اي اللزوم قلت وان لا يكون باضافة ولا اسناد
ابدا للملابسة اي لا يكون ذلك التركيب ملابسا بهيئة الاضافة
والاسناد وذلك لان كل كلمة تقتضي غير تركيبها اعرابها وبناءها
باعتبار المنقول عنه ومعناها باعتبار المنقول اليه فلا يقع اعتبار منع
صرفه باعتبار وضعها العلمي لامتناع اعتبار حكمه قوله لان الاضافة
او لان تاثيرها اما في الجزء الاول وهو باطل لما عرفت واما في
الجزء الاخير على قياس بعلبك وهو ايضا باطل لانه مشغول بالاعراب
الحكائي قوله فكيف يؤثر فيه المضاف اليه اي اذا كان في طباع
شيء اقتضاء امر لا يجوز ان يكون فيه اقتضاء ما يضاده كما في مادة

واحدة حكما فان المركب لا محالة في حكم كلمة واحدة قوله في قبيل المبنيات

عند جماعة منهم المص ومن قبيل المعربات الممكنة عند جمع ولا يبعد
ان يحكم بعدم انصرافه وان لم يظهر اثره لفظا كانه اكتفى انما في
كان لان المذكور فيما بعد مع بعده حكم لما يتضمن حرف العطف
بالفعل لا لما يتضمنه بحسب الاصل ومن الجائز التخالف ولذا ذهب بعضهم
الى ان نحو خمسة عشر علما معرب غير منصرف ومن ههنا يندفع جواب
آخر هو ان المص وافقهم في منع الصرف قوله من غير ان يقصد بل
غير منقول عن مركب مستعمل في معنى فيكون علما على الارتجال فتلك
الالف والنون قبل الواو وبعد مع ولكن باعتبار العطف اولا
ثم الحكم عليه بعوله ان كانا اسم قوله لانهما من الحروف الزوائد بالفعل
فواحش اللفظ لو به الاصالة جاز صرفه تحت ن يجوز ان يكون من الحسن
كما جاز ان يكون من الحس ويمنع ح قوله لمضاعفتهما الف التانيث
في منع دخول تا التانيث لما كان منع صرفهما دائرا عليه وجودا
وعدما جعله وجه الشبه ولم يجعل غيره من الوجوه وجها للشبه لان
الوجوه الاخر في الوزن مع صدر سكران وحمرا وكونه
الزائدتين في سكران مختصتين بالمذكر كما ان الزائدتين في نحو حمرا
مختصين بالمونث وكون المونث في نحو سكران صيغة اخرى

محالفة للمذكر كما ان المذكر نحو حمرا كذلك ولا يدور عليها منع
صرفهما الابرى الى صرف ندمان مع تحقق تلك الوجوه ومنع عمران
وعثمان مع عدمها قوله اما كونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه
لا يظهر حسن هذا التعليل بوجه اشتراطهم انتفاء التاء الا ان يقال
وجهه ان المجرد عن التاء اصل لما زيد عليه التاء والاصالة تنافي
الفرعية التي تؤثر ان تكون سببا قوله واما شبههما لالفي التانيث
اي في منع دخول تاء التانيث ان قلت لا بد في السبب من فرعية
ولا فرعية على هذا المذهب قلت السبب اما المشابهة او المشابه
فان كان الاول فهي فرع للطرفين وهو ظ وان كان الثاني فهو فرع
لما زيد عليه لكنه سبب غير اصيل لتوقفه على المشابهة مع ان المشبه
من عداد المشبه به فلا حاجة فيه الى اثبات مغايرة لفرعية
المشبه به قوله والراجح هو القول الثاني لان فيه اشتراط ضابطة
الاولى وانتفاء التاء على تقدير الثاني غير ظاهر قوله لا الاسم
اي العلم ولا الاسم المقابل للقب والكنية والمقابل للمهمل و
المقابل للظرف اللازم الظرفية قوله وافراد الضمير باعتبار
انهما سبب واحد او مجموع وتثنية الضمير في قوله ان كانا باعتبار
تعددهما في انفسهما قوله او شرطا ذلك الاسم فيه انه يخالف

الشروط

السابقة لكن يمكن ان يجوز عدم تنافي بين اعتباري الواحدة والتعدد
كما في التوجيه الثاني قوله فرطه العلمية فرقي انها شرط وسبب
ومنهم من فرق بانها شرط لتحقق المشابهة لا سبب لانهما كما في التانيث
يقومان مقام علتين قوله او لم يمتنع التاء او لم يتحقق سببا اخر كما
وقت في التركيب فاتى كعمران وسلمان وعثمان فقد جاء في الاسم
علامات التانيث وفي الصفة لم يجي كسر التاء وجاء فتحها وضمها لبعض
لكن المؤنث جمع مع التاء قوله او في صفة فيه انه عطف باو على
عاملين مختلفين وليس على شرطه قيل الصواب الواو بدل او لان
الالف والنون يوجدان في الاسم والصفة واجيب بان الترديد
ليس باعتبار نفس الطبيعة بل باعتبار فردها وفردها لا يوجد
الا في احدهما ويمكن ان يجاب بان او للتنويع قوله لانه
متى كان مؤنثه فعلى هذا عند الاكثرين وجوز بعضهم اجتماعهما
وحكم اخ بالانصراف قد افاد به ان وجود فعلى ليس مقصودا
لذاته بل المطلوب منه انتفاء فعلانة فالعدول عنه الى ما ليس
مطلوبا غير مناسب بل غير صحيح لان المطلوب قد يحصل بغير
وجود فعلى فهذا الوجه ضعيف وقد اشار المص الى ضعفه بقيل
ان قلت اذا كان المطلوب من وجود فعلى عندهم انتفاء فعلانة

كان الواجب عندهم امتناع صرف رحمن لحصول المطلوب فيه قلنا
لعل المطلوب عندهم انتفاء مؤكد مبني على دليل لفظي والانتفاء
المبني على الدليل اللفظي لا يكون الا بوجود فعلى قوله لانه صفة
خاصة به تعالى ان يقول اختصاصه به في الاستعمال لا في الوضع
فاذا نظر الى الوضع كان له مؤنث بحسب القياس اما بالتاء لان
الاصل في التانيث التاء واما بالالف وهو الراجح لان فعلان
يجي اكثر في فعلى من فعلانة فعلى الاول ينبغي ان يكون منصرفا بالاتفاق
وعلى الثاني ينبغي ان يكون غير منصرف اتفاقا اللهم الا ان يقال
ان التانيث بالقياس لا يعتبر ولا يكفي فتامل وهذا ان لما كان
المراد بهذا ان اللفظ كان علما غير منصرف فينبغي ان لا ينصرف
ولا يكسر ههنا الا كلمة المستثنى قوله وهو كون الاسم على وزن
يعد من اوزان الفعل سواء كان له زيادة لنسبته الى الفعل او لا فاضافة
في قوله وزن الفعل محمولة على النسبة لا على زيادة النسبة والا لم
يحتج الى قوله فرطه ولكان يحمل عليها ويحمل قوله فرطه على شرط التحقق
لا على الاشتراط لان السببية ليست الا للفرعية ولا فرعية الا في
زيادة اختصاص بالفعل قوله بالفعل ينبغي ان في اكثر نسخ المتن
والضمير راجع الى الفعل وضمير يختص راجع الى الوزن او بالعكس

وذا اعرب كما هو المشهور قوله وكذلك بذر من بذر المال اي اسرف
قوله وخضم من خضم الشيء اذا اكله بجميع ما فيه قوله وشلم
علما مرتجلا بالعبرانية لموضع بالشام يقال هو بيت المقدس
قوله ومثل ضرب على البناء للمفعول وزن فعل مجهولا من
الخواص لم يات في الاسماء الاجناس الا دئل لدويبة وقيل الا البعض
العرب قد ينقل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان قليلا كقوله
نهاكم عن قيل وقال فيجوز ان يكون منقولا من دئل بمعنى اسرع
واما دئل علما للقبيلة فيجوز ان يكون منقولا منه ومن دال بمعنى
مشى مشيا مخصوصا والتغيير للدلالة على العلمية كما قيل في شمس
شمس بالضم واما الوعل لغة في الوعل والدئل بمعنى الكت فيها ذان
قوله ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة وذهب يونس
الى ان الوزن المشترك بين القبيلتين يؤثر وذهب عيسى الى تاثيره
اذا كان منقولا من الفعل كقوله شعر انا ابن جلا وطلاع الثنايا
ولولا ذلك لنون جلا وترويه ان كان علما محكيا مع الضمير و
هو لا يتغير وان لم يكن علما فهو صفة مقدر اي انا ابن رجل جلا
اي انكشف امره او كشف الامور قوله او يكون اسما ليس
بدله او يغلب كما في النحاة لان فاعلا اذا جمع على المذكر

كان منفردا مع انه غالب في الافعال ولم يجي في الاسماء الا حاتم وعالم
وشاتم اسم شجر اسود ولان في اثبات الغلبة زيادة مؤنة
لا يتحقق في اثبات الاختصاص لبعض تلك الزيادة لانا نقول لعله
لم يجد فيه ما يحترز به عن ذلك المحذور ان علمت هذا الوزن انما يصح
سببا اذا كان له زيادة اختصاص بالفعل حتى يظهر عنه وزيادة
الاختصاص اما بالاختصاص بالفعل او بالغلبة فعلم زيادة تلك الحروف
فيكتيبة في جميع الافعال المتفرقة فصارت لاطرادها في جميع الافعال
دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل قوله او يكون غير مختص
خصته ببونية المغايبة لحصل وجه ان الشيوع الاولى بالتاثير
والظاهر ان اولى منع المحو وان النسبة بين التفسير العموم من وجه
لافتراقهما في نحو احمر واجتماعهما في نحو يزيد ويشكر ونحو اشجع
معلوما ومجهولا وادرا واستبرق اتجي وتباعد ويباعد وافتعل
وانفعل قوله اي اول وزن الفعل ثم لما كان المراد من وزن الفعل
كون الاسم على وزن الفعل صح رجع الضمير الى الوزن والى الموزون
كما هو المقصود قوله زيادة حرف او حرف زائد على الاول
من لفظه لان الصفة تنسب الى الموصوف بمعنى وهو شائع وكذا
في الكلام لان النسبة بين قوله اوله وبين الحرف الزائد العموم

فروجه ويصح لنسبة العام الى الخاص بنفي وبالعكس او لان المراد
موضع اوله قوله فى حروف ابين لو غير ذلك الحروف لم يغير
كدراق ونهر فى مغر لداق فاضبا واربع اعزا وكذا لو تغرف
فى الوزن مع بقاء الزائد سواء كان بالحذف كجمع او بالقلب
كاغنى او بالادغام كاشد او بالرد اى ما كان كاذا سميت
بفعل محذوف العين او اللام لاجل الجزم او الوقف فانك
ترد المحذوف لان السقوط للجزم او الوقف لا يكون فى الاسماء
فتقول فى يقل من لم يقل وخش من اخش اسمين جاء يقول واخشى
قوله غير قابل اى حال كونه حالى فى حيز اوله وانما لم يجعله شرطا
للنوع الاول لانه لا اختصاص بالفعل لا يقبل التاء اصلا قوله
ولو قال غير قابل للتاء كانه اراد غير قابل التاء بحسب الوضع فلا
يرد النقض باسود اذ قياس مؤنثه ان يكون على فعلاء كحمراء
ومن ثم امتنع احمر والفرق تعليل تبين جعل وجود الشرط علة
للمشروط نظرا لما تقرر من ان المشروط يثبت بالسبب لا بالشرط قد يدفع
بانه جعل اشتراط هذا الشرط علة للحكم بامتناع احمر وانصرافه
تعليل ولا يخفى ان هذا الاشتراط لا سبب للحكم المذكور قوله بالبنية
المحضة او مع شرطية لا بالشرطية المحضة عند الجمهور خلافا لجماعة

وهو الهندى ٥

حيث قالوا ان تأثير علمية الاسم الذي فيه الالف والنون ليس الا
لتحقق السبب فيه وهو المشابهة بالالف التانيث الممدودة قوله
بواحد من الجماعة اى بمفهوم صالح لان يراد به واحد من الجماعة قوله
فانه اريد به المستثنى زيد والا لم يصح توصيفه بآخر لانه نكرة فلا بك
لا يتبين اى لا يدخل خبر بالالتزام قوله استثناء ثانيا من الاستثناء
الاول اى استثناء بعد تقييد المستثنى منه بالاستثناء الاول فلم
يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد بلا عاطف لان الاول استثناء
من المطلق والثاني استثناء من المقيد ونظير ذلك ما يقال فى توجيه
ظرفين من جنس اذا كانا متعلقين بفعل واحد بلا عاطف
ولو جعل المص قوله العدل ووزن الفعل معطوفا على قوله
ما هي شرطية لكان اظهر دلالة واخصر عبارة ولعل النكتة فى الفصل
اختلاف تأثير العلمية فى المعطوف والمعطوف عليه رعاية الاسلوب
قوله كان عمر واحمد اتفق النحاة على ان العلمية مؤثرة مع العدل
فى اسم لم يوضع الا علما كعمر ومع وزن الفعل سواء كان الاسم
غير منصرف قبل العلمية كاحمد او لا كاضبع ويزيد واختلفوا فى
تأثيرها مع العدل فى اسم كان غير منصرف قبل العلمية كثلث مثلث
فذهب اكثر النحاة الى انصرافه لان العدل تابع للوصف فقد زال

بالعلمية وذهب جماعة الى عدم انصرافه اعتبارا للعدل الاصلي واليه
الشيخ الرضي قائلا ان العدل امر لفظي وهو باق واما اُخَر وجُمَع
واخواته اعلاما فغير منصرفة عند سيبويه اعتبارا للعدل الاصلي ومنصرفة
عند الكوفيين فتأمل وهما متضادان فدفع لما يتوهم من ان القاعدة
المذكورة منقوضة بكلمة جامعة للعدل والوزن والعلمية فان
العلمية مؤثرة فيها مع انها غير منصرفة بعد التنكير وقد يدفع ايضا بان
العلمية غير مؤثرة معهما لاستقلالهما بمنع الصرف قبل ورودها
على اوزان مخصوصة هي اوزان ثلث ومثلث واخر ونحوه عند تميم و
قطام ايضا عندهم   اى لا يوجد شئ من الامر الدائر بعض اى المستثنى منه
بسبب المنع مطلقا لعدم صحة الحكم ولا السبب الذي هو احد الامرين
للزوم استثناء الشئ عن نفسه بل معناه ما هو مجموع السببين او احدهما
او معناه ما هو او بانه غير ما يجيء معه العلمية مؤثرة ولم يكن مشروطا بها
وهذا المعنى وان كان مختصا في اصله لكنه اعم منه بحسب التصور
وهذا القدر كاف في صحة الاستثناء كما في كلمة التوحيد
لم يوجد فيه سبب وان كانت الاربعة مجتمعة كما في اذربيجان
وايضا قد عرفت ايضا بدفع به النقض بآخر جمع وزن افعل حيث
قيل انه معدول عما كان معه اللام او الاضافة او من   وتمام كان

قوله التمييز اظهر يعد ان يجعل للاخفش فاعلا اذ يلزم منه جعل قول
سيبويه اصلا مع انه مناف للقاعدة المقررة عنده وامتناع نصب
اعتبارا بتقدير اللام والقول بانه منصوب على الظرفية او على انه
او كونه بدل الاشتمال بعيد فتأمل في مثل احمر علما حال من احمر لانه منقول
لما فيه   وكذلك افعل التفضيل وكذلك ثلث   لضعف
معنى الوصفية فيه بخلاف افعل فعلاء ولذلك لا يعمل افعل التفضيل
في الظاهر دون افعل فعلاء   حتى صار افعل اسما اى صار
ملحقا به كافكل فتأمل اعتبار لجواز ان يكون مصدرا كما لا يخفى
لان ذلك الاعتبار نوع مخالفة لاصل اعتبار الوصفية الاصلية
بمعنى ان المعدوم يجعل كالثابت   وفيه بحث لانه ان قيل
جاز اعتبار شبه معنى الوصفية في العلم كما اذا سميت باحمر فيه حمرة
اجيب بان المقصد الاهم في وضع الاعلام المنقولة غير ما وضع
له لغة ولذلك ترى لها مجردة عن المعنى الاصلي كزيد   واما الاخفش
فقال الشيخ الرضي نقل للاخفش في كتاب الاوسط ان خلافه في نحو
احمر انما هو مقتضى القياس واما السماع فهو مع منع الصرف
وهذا القول اظهر لان المعدوم من كل وجه لا يؤثر   حتى لا
يلزم عليه التعرف للتنكر   فان العلم للخصوص والوصف

للعموم بعض آية ارادوا بالتضاد التقابل ولم يرد التقابل بالذات
لان العموم والخصوص من صفات معانى الاعلام وان وصف فالتقابل
بينهما بالعرض فتامل في حكم واحد اي في شان اثر واحد وتحصيله
وهو منع صرف لفظ واحد منعا تخفيفا فلا يرد اعتبار
المتضادين في منع صرف الالفاظ وهو واحد اي بالنوع ولا
في منع صرف احمر في حالى الوصفية والعلمية لتعدد المنع
قلنا نعم تاثير احد الضدين مع بل نقول ليس في المقام الا توهم
اجتماع المتقابلين وبيان ذلك انه لا تدافع بين الدلالة
على العموم والدلالة على الخصوص وهو ظاهر ولا بين العموم
الخصوص لاختلاف محلهما وهو المدلول ولا بين ارادة العموم
والخصوص ان جوز استعمال المشترك في المعنيين وان لم يجوز
فذلك ليس للتقابل ولكن ان تقرر الكلام على وجه لا مجال
للشبهة فيه وهو ان الوجود اللفظي بازاء الوجود العيني فكما
ان يكون في عالم اللفظ ما تبدر في عالم العين او لا يكون فيه
في بادى النظر وهو تاثير الضدين في امر موجود واحد بالشخص سواء
كان الضدان مجتمعين اولا وانما قلنا في بادى النظر لان الضدين
قد يوثران في امر واحد كالكيفيات المتقابلة المؤثرة في المزاج

كما ان المتعلقات الاضداد
عدم جواز
بل لا شبهة
اي تبين
عطف على تبدر

وذلك تدقيق فليتق لكنه شبهة فان لزوم اجتماعهما
في التصور حالة تاثيرهما في امر شخصي بمنزلة اجتماعهما في التحقيق
اي باب غير المنصرف يعني ان اللام للعهد اي بصورة
النكرة يعني انه اراد بالنكرة صورة النكرة بطريق الاستعارة لان النكرة
بلا تا من القاب البناء عند البصريين ويطلق على الحالة الاعرابية
مجازا فالظاهر ان يقول بالنكرة لعدم اختصاصها بالبناء اعني
اللام والاضافة دون سائر الخواص كالعلمية والمفعولية قيل
وجه ذلك انهما معرفان لمدلول الاسم بخلاف البواقي وحيث
ضعفت اي حين توجيه عدم سقوط النكرة ان التنوين كالثابت لوجود
خلفه وهو اللام او الاضافة او انه محذوف لا يمنع الصرف بل
للاضافة او اللام وفيه انهم صرحوا بان الاضافة في جواب بيت انه
منافية للتنوين المقدر اي العلمية يزول باللام او الاضافة
فيه ان اللام يجامع العلمية اذا كان العلم في الاصل مصدرا او صفة
كالفضل والحسن كالصافنات قال في شرح الكشفية
الصافن من الخيل الذي تقوم على ثلث قوائم واقام الرابعة على طرف
حافرها فلا غير التصحيح اي المرفوع الدال عليه المرفوعات
ولانه يجمع على الجنس لا على فرده فعلى هذا التغير يكون جملة هو ما اشتمل

متغيرانا نسيم
المرفوعات

منقطعة عن الت بق وهو انا موقوف وقف الكلمات الغير المركبة
مذكور للعض او مرفوع على انه مبتدأ محذوف الخبر او خبر محذوف المبتدأ
والتقدير المرفوعات هذا او هذه المرفوعات واللام للاستغراق
الانواع ويحمل على التقدير الاول العهد الى بعض من السابق حيث
قال انواعه رفع ونصب وجر وفيه تأمل لان التعريف انما
يكون للماهية فمن جعل التعريف راجعا الى كل واحد من المرفوعات او الى
المرفوعات وقال فى توحيده وتذكيره بالنظر الى خبره اعنى ما اشتمل فانه
المبتدأ هو الخبر فيجوز مطابقته له كما يجوز مطابقته للمرجع لم يات
بشئ الا ان يقال ان اللام ابطلت معنى الجمعية وانحام صيغة
الجمع للاشارة الى تعدد الانواع او يقال ان الكلام محمول
على بيان الطرد فتامل علم الفاعلية لم يقل على علم الرفع لانه
المختار فى المرفوع ليس الا باعتبار ماخذه فاذا اخذ الماخذ فى تعريفه
صار من قبيل اخذ المعرف فى تعريفه ولئن تنزل عن ذلك فلا شبهة
فى ايهام الدور ولانه خال عن الاشارة الى اصالة الرفع فى الفاعل
وعن زيادة الايضاح المناسبة لمقام التعريف والمراد باشتمال
الاسم عليها ان يكون موصوفا بها اى كالموصوف بها فان الحركات
والحروف الاعرابية وان لم تكن اوصافا لكنها مشبهة بها لعدم استقلالها

احكام
درمانده كردانيدن كسى

تنزل

وتبعيتها للمعرب ويجوز ان يقال ان صيغة المرفوع كصيغة المعمول
للنسبة فالمرفوع ما له نسبة الى علامة الفاعلية لكونه ملابسا لها ملابسة
الكل لجزئه وتتمته له او ملابسة المظروف وعليه للظرف والمراد بالاشتمال
هو هذه الملابسة او معنى الرفع المحلى انه فى محل لو ظهر
من العبارة ان الرفع المحلى هو هذه الحيثية وتحقيق الاشتباه نوع
اتصاف الاسم بها لكنها ليست على الفاعلية نعم لو قيل ان ثبوت
هذه الحيثية مستلزم لتوهم رفع له او الاعتبار رفع لما هو فى
محله وان الاشتمال اعم من ان يكون محققا او موهوما او اعم
من ان يكون الاشتمال له او لما هو فى محله لكان الامر ظاهرا
وكيف يحمل الرفع بعد ابايه على التخصيص عدم ظهور اشتمال
الاسم على علم الفاعلية او جعل اللام للعهد كما ذكر آنفا
اى من المرفوع فان الكلام مسبوق له ومن ابيدانه القضية
ويابى عنه قوله ومنها المبتدأ او ضمها اشتمل لغويه ويجوز
ان يجعل راجعا الى المرفوعات بضرب من التاويل ويوافقه
قوله ومنها المبتدأ لانه جزء الجملة الفعلية ولانه لا يحذف
بدون المسند وفيه انه قد يحذف كذلك ما ضرب واكرم الا انا
وقولهم بريك اى رائى وبدفع بانه نادر ولانه لا ينسخ بالعامل

التفاعل

وفيه انه قد ينسخ نحو كفى بالله ويدفع بانه نادر غير مطرد ووقف
زائد التي هي اصل الجمل لاشتمالها على ما هو موضوع للاسناد
ولان عاملها اقوى لانه موجود محسوس بخلاف عامل المبتدأ فانه
عدمي معقول وقوة المؤثر تقتضي قوة الاثر فالفاعل في المرفوعية
اقوى من المبتدأ ولا يعارضه ما ذكر في المبتدأ فانه لا يفيد قوة رفعه
بل يفيد فضيلة بحاله لانه باق ولان ما عداه يصح ان يرد باليه
منه اقسام المرفوعات كان الف الاستفهام اصل فيه لعلتها مقام
كلمات وانه يحكم عليه بكل حكم ولانه يحكم عليه بتعدد فلذا استبعاب
وهو فضيلة وكال اي بالمشتق حقيقة او حكما فان المصدر
العامل في قوة ان مع الفعل فكانه اسند اليه الاسناد هنا بمعنى
النسبة ناقصة كانت او تامة خبرية كانت او انشائية مثبتة
كانت او منفية محققة كانت او مفروضة بقرينة ذكر التوابع
بعدها لا يخفى بعدها عن التعريف فكانه اشبه او للتنويع لا للشك
او للتشكيك اي ما يشبه الفعل او في الدلالة على الحدث
والا لخرج فاعل الظرف لانه فاعل لعامله حقيقة فكانه وقدم الجملة
حالية بتقدير قد والغرض فيه راجع الى الاصل او برفع المستفاد من لفظة او
لان الاسناد الى غير شئ اسناد اليه في الحقيقة لانه متعلق الاسناد

ولو ارتد الاسناد بحسب الدلالة اللغوية لكان ذكر قوله وقدم لرفع
توهم الدخول واليه قال المحقق في الرضي والمراد تقديمه عليه
وجوبا لانه الفرد الكامل المراد وجوب تقديم نوعه بقرينة
انه بصدد تعريف نوع من انواع المرفوع ويجب ان يكون المعرف
واجبا من لوازم المعرف والسر في لزوم تقديم الفعل ان غرض
المتكلم في تقديم زيد على قام بتعيين محل الفائدة وان المخاطب
يقع في انتظارها وفي تقديم قام على زيد بتعيين الفائدة وانتظار
محلها فلو قدم زيد في قام زيد لا نقلب الغرض فيفوت عن الكوفيين
جواز التقديم واستدلوا بانا لو جعلنا زيد في زيد قام فاعلا وجعلنا
الكلام محمولا على التقديم والتاخير لم يحتج الى الاضمار وتغيير محل المجرد
ابهن في اثبات المعدوم ولهذا قالوا ليس في زيدا ضربت الا
التعقيب ولا يلزم عليهم نقض بكلمة لم اضع لان الفعل لا يقع عليه
وكذا الحكم اخواته اي اسنادا واقعا اشارة الى ان قوله
على جهة قيامه متعلق بالاسناد صفة لمصدره قيل يحتمل ان يكون حالا
بعد حال ولا يخلو عن شئ فان الفعل لا يكون على طريقة القيام بل
الاسناد يكون كذلك على طريقة قيام الفعل بمدلوله يقال
عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اي على طرزه وطريقته وشكله

قوله وطريقة قيامه بان يكون على صيغة المعلوم اى ذلك
علامتها او من امارتها وذلك لان القيام بثبوت موجود لا يرد
الاتفاق ذلك الامر به والتعبير عنه ليس الا بصيغة المعلوم لان
مصدر المجهول لا يوجد اصلا ومصدر المعلوم قد يوجد لكن فيه تامل
والمراد بالاسناد الذى هو على طريقة القيام ثبوت شئ لامر ثبوتا
يماثل القيام وبالجملة فى المعنى اوفى التعبير فتعبيره بغير القيام ان
قطع هذا يخرج الاسناد الذى هو نفس القيام فلان للقيام افراد
بعضها يماثل بعضا قوله واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم
فاعله وان كانت للمصدر المجهول فانه فى قوة ان مع الفعل
المجهول قوله كصاحب المفصل والشيخ عبد القاهر فانهما مالا الى
ما ذهب اليه اكثر المتقدمين البصريين قال ورد زيد قائم ابوه
فيه لو كان فاعلا بواو لكان نصا فيما هو بصدده لان ابوه يحتمل
ان يكون مبتدا ووجهه انه لو كان مبتدا لوجب تقديمه على قائم
كما فى زيد قائم قال والاصل ان يلى الفعل هو فى اللغة ما يلى
عليه شئ وفى العرف القاعدة والمراد ما سيذكره قد كسره
ان قلت لم اثر هذه العبارة على قوله الا ان يلى مع انه
اوضح واحسن لمراعاة الاشتقاق قلنا لان فى لفظ الاصل

اخبارا الى ان قرب الفاعل من الفعل كانه بمنزلة قاعدة لا يجوز
هدمها وانه ليس مجرد اولوية بل يبتنى عليه بعض الاحكام كما بناه
بقوله فلذلك فعبر زيادة لتشويق الى استماع الحكم المتعلق
قوله فى الفاعل وكذا الاصل فى ما هو بمعناه ان يقرب من الفعل
ويتقدم على ما ليس بمعناه كالمفعول الاول من باب اعطيت بالنسبة
الى مفعوله الثانى وكذا الحال فى المفعول بلا واسطة بالقياس الى
المفعول بواسطة قوله اى ما ينبغى ان يكون الفاعل عليه الاصل
ان الفاعل من حيث هو فاعل يقتضى قربه من الفعل ورجحانه لكن
قد يزول ذلك الاقتضاء بعارض يقتضى رجحان البعد او وجوبه
ونظير ذلك ما يقال ان الماء بطبيعته يقتضى البرودة لكن قد يزول
ذلك الاقتضاء بعارض يسخن قوله ان يلى الفعل لم يقل ان
يليه مع انه اخصر واشمل لتناوله شبه الفعل ايضا فوضع المظهر موضع
المضمر زيادة للتمكن فى الذهن والاشارة الى ان الفعل اصل
فى هذا الحكم وشبه الفعل ملحق به قوله لشدة احتياج الفعل اليه
لان النسبة الى الفاعل مقوم لمدلول الفعل وطرف النسبة الذى
هو فاعل ههنا داخل فى قوام النسبة ومقوم لها ومقوم المقوم مقوم
فكان الهيئة لدلالتها على النسبة كانت جزءا للفعل كذلك

الفاعل لدلالته على ما هو داخل في قوام النسبة كان في عداد جزئه
يدل على ذلك دلالة إنيّة كما ان السابق دالّ عليه دلالة لمّية ويدل
لفظ تلك الدلالة وضع ابواب الفعل بعد الفاعل نحو يضربان و
يضربون وتضربين فانّ في ذلك اللام للتعقيب فيفيد ان يكون
الاولى اصالة غنية بجواز المثال الاول وامتناع الثاني فالفاء اما
للتفريع فيفيد ترتب العلم بالجواز والامتناع فيهما على العلم بالاصل
الذي او للتعقيب فيكون من باب الاستدلال بالمعلول على العلة
فلا استدراك في الجمع بين الفاء واللام ولا يخفى ان امتناع المثال
المذكور وان كان يترتب على الاصل المذكور لكنه لا يتوقف
عليه لثبوته على تقدير ثبوت التنافي في المرتبة فلا يصح الاستدلال بما
امتناع عليه قوله لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة تقدم المرتبة على
او رتبة كون الذي يجاوره مقتضية للتقدم سواء تقدم بالفعل
او لم يتقدم وهو ح في حكم المتقدم لان ثبوت السبب في قوة
ثبوت المسبب فيكون من باب وضع السبب موضع المسبب
قوله خلافا للاخفش وابن جني لكون الياء فانهما جوزا اتصال
ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة افتقار الفعل
للمفعول كافتقاره الى الفاعل وفيه انه لا يقتضي تقدمه على الفاعل نعم

بعض ان هذا بيان لان ... الى المفعول ... الى العلة ... الى المعلول

تقدم وتأخر

وهو المتقدم

يستدعي تقدمه على ما سوى الفاعل فقال الشيخ الرضي الاولى تجويز ذلك
وليس للبصرية المنع مع قولهم في باب التنازع بما قالوا انتهى
قيل تجويز الاضمار قبل الذكر في باب التنازع في العمدة والتمييز
المضاف اليه غير عمدة وقيل تجويزه للضرورة اذ لو لم يضمر لزم اما حذف
الفاعل وهو غير جائز او التكرار وهو قبيح وفيه ان ارتكاب
القبيح اهون من ارتكاب الممتنع مع ان مثل ما ذكره جار هنا لان
حذف المضاف اليه بلا قرينة غير جائز واظهاره يوجب التكرار
وقد يعترض ان اعمال الثاني يقتضي الغاء الاول في الاسم الظاهر
فلو اظهر كونه ملغى جزى ربه عني بجملة دعائية والمراد بالكلاب
العاويات اما شرار الناس او حقيقتها قال قدس سره في الكشف
عوى الكلب يعوي عوا اذا صاح وقد فصل جملة الخبارية وقعت
على سبيل التفاؤل كانه الدعاء فقد اجيب فلك لفظا تنزيل
اذا اتفق لفظ الاعراب قوله في ضمن الامثلة فان احضار الفرد
متضمن لاحضار جنسه خصوصا اذا لم يكن الغرض متعلقا بخصوص فرد
كما في التمثيل قوله والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة او في
ضمنه وكذا المقابل الذي هو الفاعل لا تعلق الذهن من احد المتقابلين
الى الآخر قوله فلا يرد مع ان التعميم بعد التخصيص شائع قوله

لكن على تقديره رضي

لم يظهر

لا تقديره رضي

نحو ضربت موسى حبلى فان القرينة فيه تقتضي علامة الفاعل بالفعل و
القرائن اللفظية الاعراب الظاهر في تابع احدهما واتصال ضمير
الثاني بالاول نحو ضرب فتاه موسى قوله بعد الا بشرط توسطها
بينهما نعم اي بعد الا الواقعة بينهما في صورة التقديم الثابت والتاخير
الذي يحكم بامتناعه يعني ان التقديم الثابت مشروط بتوسط
الا بينهما اذ لو لم تتوسط وقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل
بين اداة الاستثناء والمستثنى وذلك غير جائز والتاخير
الممتنع ليس مشروطا بتوسط الا بينهما لما سيذكره قدس سره
فلتحرز عن الالتباس المخل بالمقصود مع رعاية النظم الطبيعي لقائل ان
يقول التحرز عن الالتباس المخل يقتضي امتناع تقديم المفعول على الفعل
في نحو موسى ضرب عيسى لالتباسه بالاسمية التي تخل بالمقصود قوله
فلمنافاة الاتصال الانفصال اي للزوم خلاف المفروض قوله
مع جواز ان يكون عمرو مفردا بالتخصيص اخر هذا ظاهر في المثال المذكور
ونظائره مما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا كقولك ما ضرب
احدا الا زيدا وذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيد مفردا
له قوله لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا كما ذهب اليه
الكسائي وجماعة من النحويين اما عند اكثرهم فلا يجوز لانهم لم يجوزوا

او نحو ضرب زيد الا عمرا
ما ضرب عمرا الا زيد

نحو ما ضرب الا زيد عمرا على
تقدير ان يكون عمرا مستثنى ودون
زيد
لانقلاب المعنى

ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون تابعا له او معمولا
لغير عامله او مستثنى منه فلعله قدس سره حمل كلامه على ما هو المتفق عليه
او الى ما ذهب اليه جماعة قوله لاقتضائه ان يكون معناه
ما ضرب احدا احد الا عمرو زيد كما ذهب اليه جماعة من النحويين
اما عند اكثرهم فلا يجوز استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف
والمجوزة انه استدلوا بقوله تع وما نراك اتبعك الا الذين هم
اراذلنا بادي الرأي اي ما نراك اتبعك احد في حالة من الاحوال
الا الذين هم اراذلنا في بادي الرأي اي بلا روية قوية وقد يرد
بان الظرف متعلق بفعل مقدر اي اتبعوا في بادي الرأي
او بان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل قال اذا اتصل به
وكذا اذا اتصل بصلة او صفة ضمير المفعول عند من لم يجوز الفصل
بين الصفة والموصوف بالاجنبي نحو ضرب زيدا الذي ضرب
غلامه واكرم هندا رجل ضرب غلامها قال وجب تاخيره لم
يقل وجب تقديمه اي تقديم المفعول لانه ذكر احوال الفاعل
قال لقيام قرينة مقام النعت في الدلالة على ما هو المرام والقائم
للوقت لا الاجل لان قيام القرينة تصحح لا باعث قوله لانت
لتقدير الخبر ولان الت في عالم لصدور الفعل جا الخصوص

نحو ما ضرب الا زيدا الضرب ه رضي
نحو ما ضرب الا زيد احدا ه رضي

من صدر عنه الفعل فيسئل عنه فالجواب المنطبق على السؤال تعيين
الفاعل لا ذكر المبتدأ وحمل شيء عليه لانه هو المقصود في الجملة الاسمية
ولان الفعل موضوع كما عرفت وعند وضع الفعل قوله كون بالفاعل
كما يؤتى عند وضع المسند اليه بالخبر ولان السؤال عن غير متردد في الحكم و
زيد قام يفيد تقوي الحكم بتكرار الاسناد فلا يطابق السؤال معنى
قال الشيخ الرضي ان زيد في المثال المفروض مبتدأ لا فاعل
لا يطابق السؤال فانه جملة اسمية ولان السؤال عن القائم لا عن
الفعل والاهم تقديم المسؤول عنه قوله يزيد مرفوع والاصل على
يزيد لان البكاء يتعدى بعلى لكنها تحذف لكثرة الاستعمال
نقل عن العارف الزوزني قدس سره ان يزيد منادى بحذف حرف
النداء والجملة الندائية معترضة وذلك لان المكتئب للمقام ان
يدعى ان الضارع والمختبط لما وقعا في شدة ونقمة بسبب موتك
يا يزيد ناسب ان يبكي عليهما دونك لانك فزت ونعمة قوله
بتقدير السؤال المقدر المدلول عليه بلفظ المبني للمفعول فانه منشأ
للالتباس والتردد وهو منشأ للسؤال فنزل السبب منزلة المسبب
قال لخصومة اللام للتعليل كما هو الظاهر وح يراد بالخصومة خصومته
خصومة غيره ويحتمل ان يكون للوقت وح يحتمل خصومته و

خصومة

وخصومة غيره قوله متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان
الجار والمجرور يكتفي برائحة من الفعل لا بيبكيه المقدر لان هذا البكاء
بكاء فوز لا بكاء الخصومة مع انها ليست سببا قريبا للبكاء قوله
ومختبط مما تطيح حكاية حال ماضية قد يورد الماضي بصورة الحال
اذا كان الاولى بلا استقرار له في الخيال مع بقاء اثره قوله
والمختبط السائل من غير وسيلة اي بغير علقة وسابقة معرفة يقال
اختبطني فلان واصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا لتسقط
ورقها قوله والطوائح جمع مطيحة على حذف الزوائد كما يقال
اعشب فهو عاشب ولا يقال مطيحات على القياس ويجوز ان
يكون جمع طائحة للنسبة مثل نهر دافق يقال طاح يطوح وطاح
يطيح اي ذهب قوله كاللواقح جمع ملقحة من الالقاح الذي هو آبستن
كردن يقال رياح لواقح اي للسحاب ولا يقال ملقحات
قوله وما مصدرية لانها اسلم من الموصولة بمعنى التي اهلكتها الطوائح
من الاموال قوله وما يتعلق بمختبط فمن وح كلمة من في السببية
وتعلقه بيبكيه المقدر مما يأباه سليقة الشعر لانه لما بين سبب
الضراعة ناسب ان يبين سببا لاختباطه انتهى مع ان تعليل
البكاء باهلاك الطوائح يزيد مما لا يلائم لان علة البكاء هلاكه

سببًا
بای سبب کان ولیس القطوائح بصیغة جمع جمع خالجنس لا تحقیق
لهلاکه قوله ای فی کل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام
فائدة ذلک ان التفسیر بعد الابهام اوقع فی النفس وذلک
المفسر اما فعل صریح او حرف یؤدی معناه مثل ان الدالة علی
الثبوت بشرط ان یکون خبرها ماضیا فانها مع خبرها یفسر فی قوة
ثبت المقدر وذلک فیما بعد لو خاصة نحو لو ان ذات سوار
لطمتنی فان لو للشرط وجوابها محذوف والتقدیر لسهل علی و
یحتمل ان یکون للتمنی وهذا مثل یضرب لمن یتاذی ممن دونه
واصله ان رجلا شریفا لطمته امة قوله تحذف الجملة انما قدر
جملة لانا نفهم لیت فانه ونعم غیر صالحة للافادة لانها حرف غیر مستقل
بالمفهومیة فافهم واذا تنازع الفعلان نحو جبذنی وجبذتا الثوب
قوله واقتصر علی الفعل یجوز ان یراد بالفعلین العاملان علی
طریقة تغلیب الاکثر علی الاقل والاصل علی الفرع قوله فی اکثر
من فعلین نحو کما صلیت وسلمت وبارکت وترحمت علی ابرهیم
وقد یکون الآخر کالثانی والبواقی کالاول عند البصریین والاول
هو الاول والبواقی کالثانی عند الکوفیین قوله اقتصارا علی
اقل مراتب التنازع واولها قوله معمول للفعل الاول اتفاقا

فلا یجری فیه التنازع بین المعمولین سواء اعتبر التنازع بین الفعلین
کما اعتبر بعضهم او لم یعتبر قوله اذ هو یستحقه قبل الثانی هو طالب
والاسم مطلوب والمزاحم مفقود او هو مؤثر والاسم قابل والمانع
مرتفع قوله ومعنی تنازعهما فیه انهما بحسب المعنی یتوجهان الیه
لوقوعه بخصوصه او بعمومه طرفا لنسبتهما وانما قلنا بالعموم لیدخل فیه مثل
حسبنی وحسبتهما منطلقین الزیدان منطلق والاخر ان ذلک
التوجه اما بحسب الاصل والطبع او بحسب التصور ان یرجع علی التحقیق
بمرتبتین اذ لا تنازع بالفعل حال تحقق الفعلین لوجدان کل منهما
معموله ولا حاجة التصور الذی هو مبدا للتحقق قوله ویصح ان یکون
هو مع وقوعه فی ذلک الموضع ای لا یابی فی حسبانه واقع فی ذلک
الموضع ان یکون معمولا لکل منهما لیتصور التنازع والاخر ان منطلقا
فی حسبنی وحسبتهما منطلقین الزیدان منطلق لا یابی غیره وقوعه
معمولا للفعل الثانی بل یابی عنه ذلک تثنیة المفعول الاول و
التخالف بین المفعولین وان التفسیر المتصل بالفعل فی حسبانه
واقع فی ذلک الموضع یابی عن وقوعه معمولا لغیر ذلک الفعل فظهر الفرق
بینهما قوله لانه حرف لا یصح اضماره ای استتاره کالمستتر فی
هکذا قالوه وفیه ان الفاعل هو المتکلم وهو کالمستتر فی المضمر

نعم لو كان بدل انا هو او كان الواجب هو الاتيان بالضمير اما
بطريق الاتصال فلان الضمير لا يتصل الا بعامله او بما هو كجزء له
والاول ليس عاملا ولا جزءا له واما بطريق الانفصال فلانه في صورة
المتنازع فيه وكل من الفريقين التزموا الغاء احد الفعلين الى تعيين
في المفعول لضرورة ملجئة الى ترك الالغاء فيه ولا يتعذر الالغاء
الا بالحذف او بالاضمار المخالف للمتنازع فيه هذا اذا كان الفعلان
متوافقين في اقتضاء الرفع اما اذا كانا متخالفين فيتعين الاضمار
كقولك ما ضرب الا انت وما اكرمت الا اياك ولا يخفى ان
عدم صحة القطع في بعض الصور الضمير كاف في عدم صحة التعميم
قوله ومراد المص بالتنازع لان المصنف لما هو بصدده وذلك
لانه يخالف ما يقتضيه الاصل ان يبقى على رأي الكوفيين فيكون من
تنازع الاصل ان يبقى واما ذكر اقتضاء المفعول فلتتميم البحث
قوله فلهذا اخصه بالاسم الظاهر ان قلت حكم الاسم الظاهر الواقع
بعد الا حكم الضمير المنفصل فلا بد من تخصيص الظاهر قلنا النقل المراد
جواز القطع بالاضمار ههنا لكن لما لم يستعمل الا بطريق الحذف
كان ينبغي ان يحذف ولا يجاب بانا ندعي المهملة لا الكلية لصحة
المهملة في تعذر اطلاق الاسم قوله واما على مذهب غيرهما فلا

اذا تنازع الفعلان في ضمير منفصل يعني اذا تنازع الفعلان في ضمير منفصل المعمول لا يجوز الالغاء لتعين احدهما فلا باتيان في قوله ما ضرب الا انت

بكل قطعا لان طريق القطع عندهم ثم قال الشيخ الرضي يلزم البصريين
في هذا المقام اي في مقام ما ضرب وما اكرم الا انا او الا زيد متابعة
الكسائي في مذهبه لانهم لو اضمروه ههنا فات غرضهم الحصر لا الا
اذ لا يستعمل الا كذلك قوله قال فقد يكون اللفظ بحسب اللفظ انه
جائز وبحسب المعنى انه بيان لاقسام التنازع وقد يكون ايراد قوله
فان اعملت الثاني المقدر الذي هو جائز اعمال كل منهما او فيختار
كما في بعض النسخ قوله وليس هذا اقساما للتنازع المذكور
لانه تنازع في ظاهر واحد كما يدل عليه اول الظاهر وتنكيره ليتبين
قال مختلفين حال والعامل فيه معنى فعل يستفاد من الضمير
المستتر في قوله فقد يكون رجوعه الى تنازع المدلول عليه بقوله
اذا تنازع الفعلان لا ان العامل نفس الضمير فيكون هذا التركيب
مثل هذا زيد قائما في ان العامل فيه فعل يتوهم قوله لقربه اي
لقرب الطالب الى المطلوب وعدم لزوم الفصل بالاجنبي وورود
الاستعمال اي شاع عليه ان قلت ان كان القرب مرجحا
كان ينبغي ان يعمل الجواب الشرط عند اجتماع اداتي الشرط
والقسم لا جواب القسم مثل والله ان اتيتني لاكرمتك قلنا
القرب مرجح عند تساوي مرتبتي القريب والبعيد وليس القسم

وواو الزيدان مرتبة لان القسم اقوى في اقتضاء التصدر قوله
لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير اعلم ان الغرض
من التفسير ان كان منحصرا في رفع الالتباس وازالة الحيرة كما في ضمير
الشأن وضمير نعم رجلا وربه رجلا فلا نزاع في جواز الاضمار قبل
الذكر لان المفسر نص في كونه مرجعا وان لم يكن منحصرا فيه بل كان
مذكورا لكونه فاعلا او مفعولا الى غير ذلك فمنهم من منع وان
كان في العمدة لان المفسر لا يتعين ان يكون مرجعا فلا تزول
الحيرة به ومنهم من جوزه في العمدة كما نحن فيه وقالوا ان حذف
الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعده ما يفسره في
الجملة وان لم يكن نصا فيه قوله والاولى التكرار ايد كثير وليس من
باب التكرار اظهار المفعول في نحو حسبني وحسبتهما منطلقين
الزيدان منطلقين لاختلاف اللفظ افرادا وتثنية قوله
دون الحذف خلافا للفراء قوله لانه لا يجوز حذف الفاعل هذه
مقدمة مشهورة قد اعترض عليها بان الفاعل قد يحذف كفاعل المصدر
والفاعل في نحو ما ضرب واكرم الا انا وفي اسمع بهم وابصر حيث
حذف بهم وهو فاعل عند سيبويه وفي نحو اضربن يا قوم واكرموا القوم
يحذف الواو او الياء في الاول والواو في الثاني لسبب التقاء

الساكنين وقد اجيب عنها اما عن الاول فبان المصدر قد ينزل
منزلة الجوامد فليس له فاعل لا لفظا ولا تقديرا واما عن الثاني فانها
من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسيا والمحذوف في باب
التنازع محذوف نسيا وفيه بحث لان المحذوف في باب التنازع لو كان
كذلك لزم ان يكون المتعدي في مثل ضربت واكرمت زيدا منزلا منزلة
اللازم فلم يكن من باب التنازع لعدم اقتضاء المفعول ولزم وجود الفعل
بلا فاعل في مثل ما ضرب واكرم الا انا زيدا اذ لا ضرب اذ بعد عن الثاني
الا عن مثل ما قام واكرم الا انا فانه في عداد المستثنى وذاته ومن
ثم ترتيب ترى قوم عنه منهم واما نحو اسمع بهم وابصر فانه ليس مما ذهب
اليه الجمهور بانه في رتبة المفعول للزوم الجار وكونه فضلة في صورة ما
[illegible] يلزم استتار فاعله واما عن الاخيرين فبان الضمة والكسرة بعض
الواو والياء فكان الفاعل غير محذوف فقد خرج … الكل قال
خلافا للكسائي في اصله لحكاية قول الاضمار وقيل للكسائي خلافا قال
وجاز الحذف اي حذف … وكذب ببيان قول الفراء قوله روى عنه تركيب
الرافعين فيلزم توارد العاملين على معمول واحد وذلك غير جائز
وذلك لان العوامل النحوية بمنزلة المؤثرات الحقيقية عندهم قوله
ورواية المتن غير مشهورة عنه قال الشيخ الرضي الرواية

مرجوحا حمل قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه على اعمال الثاني وان لزم حمل افصح الكلام على الوجه المرجوح قوله الا ان يمنع مانع اى احترز في جميع الاوقات الا وقت منع مانع قوله وهو انه لو اخر مفرد اخالف المفعول الاول وما هو بل المفعول الاول يكلف واحد بعيد قوله ولو اخر مثنى خالف المرجع فلذلك التزم جاز فيه لغة التحرز للمرجع اذا لم يلتبس المخالفة بينهما فلهذا التزم وان كانت واحدة وقيل ان كون فيه والتحرز للاول لا يجوز حسبتني حسبتهما اياهما الزيدان منطلقا وفي التوزيع بحث للفرق البين بين الاصل والفرع قوله ولكن نظر انه لا يتصور التنازع ثم مبنى على انه ما هو بل المفعول الاول يحل واحد منها لا بعبارته قوله وما استدل لابي الحسن ان يقول لا يجوز ان يكون من باب اعمال الاول والا لزم حمل الكلام على الوجه المرجوح وهو حذف المفعول لانا نقول يحذف لضرورة الشعر والوزن قوله لادنى معيشة المعيشة زندگانی وآنچه بآن زندگانی کنند والمراد ههنا القليل من اثر القليل صرح بالتميم تنبيها على قوة الاستشهاد وضرورة الجواب عنه وقوله كفاني بدل او بيان لقوله قوله على تقدير توجه كل من كفاني ثم ان قلت هذا اذا كان لم اطلب معطوفا

الصحيحة عنه تخالف ما في المتن وهي ما ذكره قدس سره وذلك ان يجعله موافقا للرواية الصحيحة بان تقول معنى اضمار الفاعل في الاول اتصاله به ويكون معنى جاز انه جاز اتصال الفاعل بالفعل خلافا للفراء فانه لا يجوز ذلك بل يقول بما نقل عنه او بان تقول جاز اعمال الفعل الثاني فقط في جميع المواد خلافا للفراء فانه لا يجوز ذلك في ما اذا اتفقا في طلب الفاعل فانه يقول فيه ان استغنى شرطا استغنى بغير تكرار التقدم ما يدل عليه قوله لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت لان مفعوليه لزم حذف بعض الاجزاء لمفعول واحد واعترض عليه بانه يجوز في السعة وغيرها وان كان قليلا لان كلا منهما في الظاهر مفعول به ومنه قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم اى لا يحسبوا هو خيرا لهم قوله لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفاعل الفضلة اعترض عليه بان العلة المجوزة للاضمار قبل الذكر في الفاعل هي امتناع حذفه وهو متحقق ههنا مع ان امتناع الاضمار قبل الذكر في الفضلة لا يقتضي عدم الاضمار مطلقا لجواز الاضمار بعد الذكر لكن فيه انه يلزم الفصل بين المبتدأ والخبر بالاجنبي وهو قبيح قوله على المذهب المختار او الوجه المختار على اتفاق الطائفتين وذلك كان الحذف وجها

على كفانى اما اذا كانت الجملة حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية
فلا يلزم هذا الفساد قلت لا يجوز الاول للزوم تقييد الجزاء بنقيض
الشرط ولا الاخيران للزوم حمل الكلام على التأكيد مع ان التأسيس
مع ان واو العطف والاعتراض تبعد اعن ذلك وذلك
لان نفى السعى يستلزم نفى الطلب اذ قلت السعى البليغ فيكون اخص
من الطلب ونفى الاخص لا يستلزم نفى العام قلت المراد بالسعى
هنا الطلب مطلقا لان الكفاية تحتاج الى الطلب لا الى الطلب
البليغ قوله لاستلزام عدم السعى وجعل نقيض الشرط جزاء قوله
وثبوت طلبه المجد لكل منهما اما منافاته لعدم السعى فلما قرر ان المراد
من السعى الطلب واما منافاته لعدم الكفاية فلما يدل عليه صريح
الشرطية قوله فعلى هذا ينبغى ان يجوز ان قلت يلزم مع عدم صحة
الاستدراك بقوله ولكنما اسعى قلنا لا نسلم انه معطوف على
الجزاء لجواز ان يكون الجملة حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية
وحاصل البيت انه لم يطلب فى زمان الماضى قليلا من المال ولا
مجدا لكنه يطلب الآن وفى الازمنة الآتية المجد المؤثل ولو سلم
فنقول صحة الاستدراك باعتبار توصيف المجد بالمؤثل وباعتبار
استمرار طلبه فى الازمنة الآتية وبيان ذلك انه لما قال طلبت

المجد كان لمتوهم ان يتوهم انه طلب المجد اما فى بعض الازمنة
الماضية اذ فرض ان العاقل القانع وعدم الاكتساب على طلب
ما يغنى فدفعه بقوله ولكنما اسعى الخ لكن يجوز ان يناقش
فى الوجه الاول بان التوصية على اعتبار المجد البيت الآتى
وهو مقيد بالمؤثل والمناسب تقدير المجد المؤثل لا تقدير المجد المطلق
قوله لشدة اتصاله بالفعل لقيامه مقام الفاعل واشتراكه
معه فى الاحكام قال كل مفعول فيه ان المنطوق فى التوبيخ
بجنس لا الوزد فلا يصح لفظ كل فلعله الحق للاشعار بتطرد فان
حذف فاعله بالمعنى المذكور لا الفاعل الحقيقى فلا يرد النقض بانبت
الربيع البقل لان الفاعل بالمعنى المذكور مذكور لا محذوف
قوله واما هو الخ التفسير المستكن لئلا يتوهم اسناد الفعل
الى الفعل مقامه فيلزم عطف الجملة المعطوفة على الجملة الواقعة صفة
غير التفسير قوله الى الغش اى الى الماضى المجهول يعنى انه اراد بالعلم
الشهرة وصار ادراك بالشخص محبة ويجوز تقدير معطوف الى
الغش ونحوها قال ولا ينفع اى لا يصح ونحوه لانه لا ينفع الا سماعى
والا كان الاشيا ان يقول لم ينفع وان لا يخص الحكم بالمفعول فيه
باب علم لان الثانى منه ايضا لم ينفع فى الاستعمال مقام الفاعل

الاول

فاعله متعلق بالمذكور

قال المفعول الثاني نقل ان المتأخرين جوّزوا وقوعه موقع الفاعل
وقالوا لا امتناع فى ان يكون المسند اليه مسنداً اليه لشيء آخر نعم لا يجوز
ان يكون مسنداً اليه لذلك الا وقال والمفعول له والمفعول معه
كذلك لعله لم يكتف بعطف المفرد على مفرد تقدم مع اختصاره
للتنبيه على صحة ادعاء ان الامتناع فى المفعول الثاني والثالث
اتم فى الامتناع فى هذين المفعولين وان اتفق الكل فيه وذلك
لوضوح الدليل فيكون فيه مبالغة فى رد من جوز قيامهما مقام الفاعل
قوله بلا لام قيل باللام ايضاً لا يقع لانه ليس من ضروريات الفعل فلا
يشبه الفاعل فلا يتوهم مقامه وكذا المفعول معه قوله لان النصب فيه
مشعر بالعلية لدلالته على تقدير اللام الدالة على العلية لا يقال
ينبغي ان لا يقع الظرف ايضاً مقام الفاعل لان النصب فيه مشعر
بالظرفية لانا نقول ربما يحصل الاشعار بالظرفية بنفس اللفظ
نعم يجوز ان يناقش بجواز اشعار القرينة بالعلية وتبقى ان المفعول
له لا يقع مقام الفاعل لكونه جواب لم ولا يصح السؤال بلم قبل
تمام الحكم ثم اعترض بانه يوجب امتناع ضُرب للتأديب والقول
بان المنصوب جواب لم دون المجرور تحكم ولقائل ان يقول
ايضاً انه ليس جواباً عن سؤال نشأ من الفعل المذكور كيف ولو كان

كذلك لكان معمولاً لمقدر لا للمذكور فمعنى قولهم ان المفعول له جواب
لم انه مع عامله يصح ان يذكر فى جواب السؤال عن العلية فاذا قيل لك
لم ضربت قلت تأديباً وضرب للتأديب فكذلك يتعين خلافاً للكوفيين
وبعض المتأخرين فانهم ذهبوا الى انه اولى اسنده لا له بالقراءة
الشاذة فى قوله تعالى لولا نزّل عليه القرآن بالنصب وقراءة ابي جعفر
المدني ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون وقراءة عاصم وكذلك نجّي
المؤمنين على اضمار المصدر قوله لشدة شبهه بالفاعل قيل
بناء الفعل للمجهول وكون اسناده اليه حقيقة والى غيره مجازاً
لا يصار الى غير الحقيقة مع امكانها وفيه ان معنى قولهم لا يصار
الى المجاز مع امكان الحقيقة ان الكلام اذا دار بين الحقيقة
والمجاز فانه يحمل على المعنى الحقيقي متعين لان التكلم بالحقيقة
متعين مع امكان التكلم بالمجاز حاشاه عما ان يقال ان الاسناد
الى ما سواه مجاز عقلي ولا يمكن المجاز العقلي مع وجود ما هو له ان قلت
باي علاقة تسند الى الزمان والمكان والمصدر قلت اما التسبيب (?)
الى الاولين فلان هذا الفعل لما كان موضوعاً لان تسند
الى ما هو محل الفعل وقابل له وكان الاولان محلين للافعال
وهي مؤثرة فيهما نوع تأثير حتى تعرف بها كانا شبيهين بالمحل

الفاعل واما النسبة الى المصدر فلانه اثر الفعل وذلك لان قولك سير
بزيد سير شديد في قوة قولك سير شديدا ان قلت هذا التحقيق يقتضي
نقل النسبة الايقاعية الى سائر المفاعيل عند قيامه مقام الفاعل
وهذا النقل لا يتصور مع وجود حرف الجر نحو ضرب في الدار ان الدار
مضروب فيها لا انها مضروبة مجازا قلت هذا النقل في المفعول
بلا واسطة واما في المفعول بالواسطة فلا نقل هناك لان الربط
المستفاد من الواسطة ربط حقيقي لا مجازي بقي ههنا شيئان
احدهما ان ما ذكره يقتضي ان يكون نسبة الفعل المتعدي بلا واسطة
الى المفعول بالواسطة نسبته الى ما هو له فينبغي ان يتعين
لقيامه مقام الفاعل اذا وجد نحو مر بزيد يوم الجمعة مع ان التفريع
بخلافه وثانيهما ان نسبته الى سائر المفاعيل لو كانت بطريق النقل
وجب في قيامها مقام الفاعل دخول الواسطة عليها ولم اجد
في ذلك نقلا قوله اذ لا فائدة فيه والفاعل محل الفائدة
فيجب ان يكون ما يقوم مقامه محلا لها ولهذا لا يقع الزمان والمكان
المبهمان مقام الفاعل لدلالة الفعل عليهما فيقع هذا وجب
تعيينه قوله فالجميع سواء بما سيذكره قوله تشبيه المفاعيل بلا واسطة
وانما قيد بذلك لان الظرف وان كان معناه مفعول فيه

في الجزيرة عند المصنف فمن يظهر ثمرة التفريع بالتشبيه فقط وان لم يكن فالجميع
سواء قيل لو قال والبواقي سواء لكان اخصر واظهر ان البواقي
سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقعه
وفيه ان نص البواقي قد علمت على تقدير وجود المفعول واما
المجهول حالها على تقدير عدمه فالتعرض لها على تقدير وجوده مستدرك
مع انه اراد التفريع برد من قال ان البواقي على تقدير عدمه ليست
سواء كما اراد التفريع برد من قال ان المفعول اذا وجد مع
الفاعل لم يتعين فقط واذا وجد فهو قوله اي جميع ما سوى
المفعول به وهو الزمان المعين والمكان المعين والمصدر
المقيد والمفعول بالواسطة ان قلت ينبغي ان يكون المفعول
بالواسطة متعينا لانه اذا يقع مقام الفاعل لانه مفعول قلت
صورة الجر لما كانت منافية لحال الفاعل اعني الرفع منعته
ان يكون في درجة المفعول بلا واسطة قوله سواء في جواز وقوعها
موقع الفاعل لا يخفى ان هذا القيد مما يسبق الى الذهن بلا شبهة
يعني انه لم يرد الاستواء الا في جواز وقوعها موقع الفاعل و
امتناع وقوعها موقع الفاعل حتى يلزم ان لا يكون لترتيب الجزاء
على قوله وان لم يكن معنى قوله لان فيه معنى الفاعلية لا يخفى ان

ان هذا الدليل يقتضي ان يكون الاول من باب علمت او من ثانيه لانه
وان كان مفعولا للاعلام فاثل للعلم قوله واما عند عدمه ثم ان قيّدت
يجوز رفع الالتباس بان لان الاول خبر وان دل على انه مفعول
ثان لكنه لما كان مع ذلك صالحا لان يكون مفعولا اولا وهو اولى
بان يقوم مقام الفاعل امكن ان يقع الحيرة والاشتباه وكثيرا ما
يحترز عن خوف اللبس قوله ومنها المبتدأ عطف على قوله فمنه

المبتدأ والخبر

الفاعل قوله او من جملة المرفوع بيان لحاصل المعنى لان من للتبعيض
ويحتمل ان يريد التبعيض بتقدير المضاف اي من جملة افراده
قوله على ما هو الاصل فيهما اي في المبتدأ والخبر وهو ان يكون المبتدأ
مسندا اليه دون ما اذا كان مسندا فانه مبتدأ ايضا لا اليه للمقرر
ولهذا لم يكن قائم في اقائم ابوه زيد مبتدأ لاحتمال ان يكون خبر
الزيد وليس لهذا القسم من المبتدأ خبر فانه مع مرفوعه كلام تام كالفعل
مع فاعله فلا معنى لتقدير خبر مسند اليه كما تكلفه كثير من النحاة قوله
واشتراكهما في العامل المعنوي وهو ههنا تجريد الاسم عن العوامل اللفظية
للاسناد اي اسناده الى شيء او اسناد شيء اليه قوله هو قيل اي
بصيغة الفصل للدلالة على الحصر ههنا دون الحدود التي بعد
مع ان الحصر مستفاد من مقام التعريف للزوم اطراده وانعكاسه

اما لانه الكثر في بعض الحدود وفيه لانه صورة التصريح على صورة
الاكتفاء او لانه اراد التصريح ليكون التعريف بالحصر ردا على من زعم ان
اسم الفعل مبتدأ وفيه نظر لان صيغة الفصل تفيد حصر المسند
في المسند اليه ولو سلم ذلك فانه مما ينفي لتأكيد الحصر لان المسند اليه
اذا عرف باللام فيفيد حصره على المسند ولو سلم انها لا تفيد الحصر فنقول
ان اسم الفعل مبتدأ عند المصنف فكيف يصح الحصر على زعم اللهم الا
ان يقال اراد بحصر المبتدأ الذي اتفق عليه ومن الوجوب تحمل عليه
ليصح التعريف ولا يخفى ان الحصر ليس بلازم قوله الاسم لم يرد
بالاسم ما يقابل الصفة كما يتبقيه مقابلته الصفة لجواز ان يكون
هذا القسم من المبتدأ صفة مثل ضاربٌ زيد ضارب محمود زيد
قوله او تقديرا وتاويلا وذلك فيما يقع الاسم موضعه قوله
نحو وان تصوموا وسواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم قوله
المجرد قيل انما صح لفظ التجريد مع انه يقتضي سبق وجود لان الامكان
الوجود واحتماله قد ينزل منزلة الوجود كقولك ضيق فم البئر قوله
اللفظية فيه تنبيه الجزئي الى الكلي قوله اي الذي لم يوجد عامل لفظي
اصلا يعني ان العبارة وان كانت ظاهرة في سلب العموم لكن المراد
عموم السلب اما باعتبار ان اللام ابطلت معنى الجمعية فصار للجنس

منفيا او باعتبار ان سلب العموم وان كان اعم من عموم السلب لكن
المراد هو هنا بقرينة المقام واما القول بان العبارة ان حملت
على العدول افاد عموم السلب فغير ظاهر وانما اكد النفي بقوله اصلا
ردا على من زعم ان المراد بالعوامل اللفظية نواسخ المبتدأ والخبر
كباب ان واخواتها لئلا ينتقض التعريف بحسبك زيد وذلك
لان الذهن لا ينتقل من العوامل اللفظية الى خصوص النواسخ
قوله وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى وذلك
لان الظاهر ان المؤثر لفظا مؤثر معنى ولكن ان تقول ليس الحرف
الزائد كالمعدوم وان التجرد اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا
ان قلت ينبغي ان لا يجوز العطف على محل اسم ان بناء على كونه
مرفوع المحل بالابتداء قلت لعل جواز ذلك مبني على توهم ان
اسمها كان مبتدأ ولكن يجاب بان ان لا تغير معنى الجملة فكانت
كالحروف الزائدة فانها للتوكيد اثباتا ونفيا فلم تخرج اسمها عن
حد المبتدأ واما ثانيا فلانه غير حاسم لمادة الشبهة لجواز العطف
على محل اسم لا التي لنفي الجنس مع انها مغيرة لمعنى الجملة ولا يصح
الجواب بان العطف ليس على محل اسم لا بل على المجموع المركب
من لا واسمها لان القضية سالبة لانعدام الموضوع قوله

بل نفي النواسخ ونحوه

وثاني قسمي المبتدأ قد اشار به الى ان المبتدأ مشترك معنوي لا ان
لفظ المبتدأ مشترك لفظي كما ذهب اليه الشيخ الرضي والا لزم استعمال
اللفظ المشترك في معنيين قوله او الصفة لفظا او لانتفاء التحقق
ومن قال انها لمنع الخلو دون الجمع لم يات بشيء لا لان استحالة
اجتماع القسمين بين واما امتناع ارتفاعهما فلو ثبت كان بالاستقراء
واعترض عليه بان التعريف ينتقض بقائم في اقائم ابوه زيد لصدق
التعريف عليه مع انه ليس مبتدأ كما ذكرناه واجيب عنه بتقييد الصفة
بان يكون غيرها لم يكن صالحا لكونه مبتدأ لها ولا يخفى ان التعريف
لا يدل على ذلك قوله او جارية مجراها لكونها في قوة منسوب
الى قريش نحو ذا قوله واقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام
والاولى حذف الحرف والالف ليكون اخصر واشمل فيدخل ايما و
غيره وهل وغيرها من كلمات الاستفهام قوله ونحوه فذكر الالف
للاصالة ولا يخفى ان مثل هذا الاعتبار لا يناسب التعريف قوله
كليس وما وان ومتى وكيف وكم واما ان التمثيل بهل وما ذكرناه
ظاهر واما التمثيل بمن فلا يصح بان يقول من قائم ابوه لان قائم
صفة صالحة لان يكون خبرا لمن وما يصلح ان يكون خبرا لا يصلح بان يكون
مبتدأ ولعل تمثيله بقولك من ضارب زيد على ان من مفعول الضارب وفيه

نسخة

عليه او ما يجري مجراه بتقدير المعطوف او من باب عموم المجاز وذلك
ان يريد بالظاهر معناه اللغوي اي البارز قوله لم يخرج تنبيه على اللغة
المشهورة قوله يكون الصفة مبتدأ ثم قيل لم يجتنبوا عن التباس
المبتدأ بالفاعل في مثل زيد قام فلم يجوزوا تاخير المبتدأ فاجيب بان
جواز الوجهين ليس الا فيما كان تحمل على الوجهين مخالف للاصل كما
نحن فيه فانه في جعل زيد في اقائم زيد فاعلا خلاف الاصل وفي جعل
المبتدأ مسندا وفي جعله مبتدأ خلاف الاصل آخر وهو تغير النظم
الطبيعي للمبتدأ وان التباس المحذور ليس الا فيما اذا كان احد الوجهين
موافقا للاصل فيسبق الذهن الى ما هو الاصل من غير معارض فيورث
التشويش والالتباس قوله اي هو الاسم المجرد ولك ان تقول
اي هو المرفوع المجرد لانه ذاكر اقسام المرفوع فلا يصدق التعريف
على يضرب في يضرب زيد لانه ليس مرفوعا بالمعنى المذكور وهذا الوجه
اسلم من تقدير الاسم لان المراد به ان كان الاسم حقيقة يخرج عنه
بعض الاخبار وهو ما اذا كان الخبر مركبا او لفظا يراد به نفسه
كالجملة وضرب وفي وان كان الاسم حقيقة او حكما دخل فيه المثال
المذكور والجملة ايضا مع انه مصرح بخلافه وذلك لصحة التعبير عنهما
بالاسم ويمكن ان يقال ان المثال المذكور لا يصح التعبير عنه بالاسم

فان المرفوع ما يشتمل على علم الفاعلية ويضرب ليس كذلك ٥ وهو المجرد المقيد بالقيود المذكورة ٥

مع بقاء الربط فان ربط يضرب الى زيد بعينه هو وربط الاسم
الذي قام مقامه الى زيد بعينه هو نعم بقي امر الجملة اللهم الا ان
يراد بالاسم الحكمي لفظ يعد واحدا ويصح التعبير عنه بالاسم قوله
فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد وكذا لا يصدق على يضرب في
زيد يضرب قوله اي ما يوضع به الاسناد وقد اشار به الى ان الباء
متعلقة بالايقاع المفهوم لا بالاسناد لانه بنفسه يتعلق بالمسند
فلا حاجة الى الباء قوله ولك ان تقول المراد به المسند به الى المبتدأ
بقرينة اتصاله لكنهما متلازمان كما اشار اليه بذكرهما معا في العنوان
قوله او بجعل الباء بمعنى الى فيه تكلف في اي شيء وكان النكتة
في تغيير العبارة ان لا يشتبه بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ
ومن لم يتفطن بقوله فائدة قال لا حاجة اليه انتهى قد بينا وجه عدم
الاحتياج اليه قوله وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ
كما يخرج به يضرب في يضرب زيد لكن فيه ان ضاربا في زيد ضارب
ونحو زيد ضارب ابوه يخرج عنه لانه مسند الى فاعله لا الى المبتدأ
مع انه خبر الكلم الا ان يقال ان الخبر هو مجموع اسم الفاعل وفاعله
لا اسم الفاعل وحده لكن لما لم يكن المجموع قابلا للاعراب اجري
الاعراب على الجزء القابل للاعراب او يقال المراد بالاسناد الى

المبتدأ اعم من ان يكون اسنادا الى المبتدأ نفسه كما في زيد جسم
او الى جزئه او الى متعلقه وفيه نظر لان ضاربا لم يسند الى شيء
اصلا لان الاسناد هو النسبة التامة ونسبة ضارب الى فاعله ليست
تامة ولانه يصدق على يضرب زيد يضرب ابوه ويضرب في زيد يضرب
ويضرب في زيد ابوه ويضرب مع انه ليس اخبارا عن زيد قوله
اي تجريد الاسم ان قبل التجريد صدق فلا يوثر فالاولى ان تعتبر الابتداء
بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا كما ذكرنا او اسناده
الى شيء قلت العوامل في كلام العرب علامات لتأثير المتكلم
لا مؤثرات والعدم اي من يجوز ان يكون علامة مع انها جعلية
او اثر اعتباري فلا يقبح ان يكون مؤثرا قوله ليسند الى شيء جعل الكلمة
كائنة القسم الثاني من المبتدأ او ليسند شيء كما في القسم الاول من المبتدأ
وانما قال ذلك ليخرج التجريد الذي يكون للعدد قوله فينبغي الابتداء
عامل في المبتدأ والخبر لطلبه لهما على السواء قوله وقال اخ ودنا
هذا الوجه قوي عند الشيخ الرضي وهناك قولان آخران فكانه
قدس سره لم يعتد بهما قوله لان المبتدأ ذات والخبر حال من
احوالها غالبا فلا يرد النقض بقولنا المنطلق زيد ان قيل
هذا الدليل جار في الفاعل فينبغي ان يكون اصله التقديم اجيب

اي المحكوم به

بان تقديم الحكم في الجملة الفعلية لكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة
العامل قبل مرتبة المعمول وانما اعتبر الامر اللفظي دون الامر
المعنوي لان الامر اللفظي طار والاعتبار بالطارئ دون المطرود
عليه وبان الفعل يحتاج الى الاسم والاسم مستغن عن الفعل
فاراد في الجملة المركبة منهما تقديم الناقص بالكامل قوله وعن
ثم اشار بطريق الاستعارة الى الحكم السابق فان الحكم الذي يستخرج
منه شيء مشبه بالمكان قوله جاز في داره زيد انما لم يقل في داره
رجل اذ لا صدارة بالشيء في اصالة التقدير لوجوب تاخيره اعلم
انهم اختلفوا في جواز في داره قيام زيد ومنعه بعضهم لان ما
اضيف اليه المبتدأ ليس له التقدم وجوزه الاخفش لان المضاف
اليه شديد الاتصال بالمبتدأ فله حكم المبتدأ وقد جاء في الكفاية
درعي الميت قوله وقد يكون المبتدأ نكرة انما لم يقيد عليه مواضع
لزوم تقديم المبتدأ على الخبر وعكسه مع انه المناسب للاصل الذي
مهده آنفا لئلا يلزم الانتشار بينه وبين الاصلين الآخرين
وهما تعريف المبتدأ وافراد الخبر المفهومين عن لفظة قد في قوله قد
يكون المبتدأ نكرة وفي قوله والخبر قد يكون جملة ولئلا يلزم تقديم
ما يبتني ابتناء على المبني عليه كما نظم عند التفصيل قوله

والمطلوب المهم الثول بان الحكم على الطبيعة المستفادة من المعرف

بلام الجنس مبهم دون الحكم عليها اذا كانت مستفادة من المنكر غير

ظاهر قوله يومئ بان لفظة ما زائدة او صفة لما كان التخصيص في

امثال الامثلة المذكورة كان الانسب ان يقول اذا تخصصت

مثل وبعيد موجز لان لفظة ما بنبئ عن عدم الانحصار قوله لعل

اشتراكهما واحتمالهما ادبر فيع قوله وحيث وصف بالمؤمن

تخصص بالصفة التخصيص الفردي بالصفة مصحح واما التخصيص

النوعي بها كما في المثال المذكور فعن كونه مصحح مناقشة لانه لو كان

مصحح لزم صحة الابتداء بان ان لصحة الابتداء بتفصيله وهو حيوان

ناطق وما يعم منه غير صحيح بما التعم الا ان يفرق بين التخصيص

الرافع للاشتراك بالفعل والخصوصية الثابتة للمفهوم في نفسه

ان قلت اذا لم يكن من باب التخصيص بالصفة فمن اي باب

قلت من باب التخصيص بالعموم اولا يشذ فرد وقاع عن هذا الحكم

فالعموم فيه اظهر من عموم تمرة خير من جراد لاحتمال خروج المعدود منه

ان قلت لو لم يوصف العبد بالمؤمن لم يصح الابتداء به لعدم صحة

الحكم قلنا فرح بين صحة الحكم وصحة الابتداء فان الحكم بان

الاربعة نصف لاثنين مستقيم والابتداء بها صحيح فيكون نظير لكل

اي وبعيد من ... ان لا يتميز شيء من الافراد فان كان خارجا عن هذا الحكم ه

ولعبد مؤمن خير

رجل كافر في النار ان قلت فرق بينهما فان العموم في كل رجل جاء

من قبل كل وعموم المثال المعروض انما جاء من قبل الصفة لان النكرة

الموصوفة نعم قلت الصفة جارت لتحقيق المصحح لا التفصيح

قوله فان المتكلم بهذا الكلام يعلم فيه ان هذا التخصيص

عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما في الدار والاختصاص المصحح

هو الاختصاص عند المخاطب وفيه ليتم ان هذا التخصيص منتف

في مثل ارجل في الدار فينبغي ان يمتنع الابتداء به مع انه صحيح

قوله فتعينت وتخصصت يعني ان المراد بالتخصيص هنا التعين المجتمع

لقطع الاحتمالات او تقليلها فلا يرد ما قيل من ان لا تخصيص

هنا لان التخصيص ان يجعل لبعض من الجملة شيئا ليس لآخر امثاله

قوله فانه لا تعدد في جميع الافراد خلاصة هذا الوجه جار فيما اذا

اريد بالنكرة نفس الطبيعة فانه لا تعدد فيها بل هي فرد واحد

قوله نحو تمرة خير من جرادة فان فيه معنى العموم لان الطبيعة

التمرية تقتضي التفضيل على الطبيعة الجرادية فيعم الحكم لكل فرد

او لان فردا من جنس اذا فضل على فرد آخر من جنس آخر من غير

خصوصية علم ان التفضيل بينهما باعتبار الاندراج في الجنس

فيعم الكل ولان العبارة لما لم تدل على خصوص فرد كان المناسب

لعدم العلم ام الدلالة على حصول

جزء عند المتكلم وعدم شيء آخر

تخصيص الابتداء ه رفق

ثالثه لحركة في سياق الاستفهام

في تأويل المعرفة اي اي واحد

المجتمع الدار ه مع الياء

وهو الرقي ه

وانت اذا قلت ما احد خير منك

فنقصد ان هذا الحكم ... متخصص

ثابت لكل فرد فرد فلم يخف

بعض الافراد لاجل العموم بل

ذلك وخصوص فرد العموم بل

حيث انما جاز ذلك لان كل

عنيت الحكم عليه ورد كل

فرد فرد ه رفق

المقامي خطابي ان هذا الدليل يجوز ان يكتفى بمجرد الاخبار المخاطب ولا يطلب الدليل عليه
حاشية مختصر

ان يرله بجميع هذا اعني الترجيح بلا مرجح كما قالوا في امام الكشوف
في المقام الخطابي قوله لتخصيصه بما تخصيص الفاعل لا يخفى
ما فيه من التكلف لانه جعل بمنزلة ما في تخصيصه خفاء قوله اذ يستعمل
في موضع ما اهر ذا ناب الا شر يعني ان الكلام محمول على التقديم
والتاخير كما قالوا في انا عرفت قوله وما تخصيص الفاعل فيه ذكره
قيل معنى تخصيص الفاعل بتقديم الحكم ان الفاعل يصير في حكم المعرفة
وحاصلها يعني ان التقديم كما لا يتنفر عن اصغاء الكلام اذا كان
المحكوم عليه معرفة لئلا يفوت الغرض من الكلام كذلك لا يتنفر عن اصغاء
الكلام اذا كان الحكم مقدما فيحصل النكرة بالافهام قوله قد يكون
خيرا بالنسبة الى الطلب اما بالنسبة اليه فشر قوله فيقدر وصف
فيكون في قريب التخصيص بالصفة ولك ان تقول ان التنوين
للتعظيم فلا حاجة الى التقدير قوله علم جوابا بخلاف ما اذا قيل
قائم رجل فانما يحتمل ان يكون مبتدأ ولذلك خص بالظرف وفيه بحث — في قائم
اذ قائم لا يحتمل ان يكون شيئا من قسمي المبتدأ ولكان تقول التخصيص
بالظرف لسعة قوله بتخصيصه بنسبته الى المتكلم فيه ان هذا التركيب
في كل دعاء اذ ليس معنى ويل لك وويل لك لان الويل الهلاك
ولا ويل لك لعدم النقص بل معناه الهلاك لك والتنوين تاكيد للمراد

وصف يكون في قريب ان يكون من باب التخصيص بالصفة ولك ان تقول ان التنوين للتعظيم
نسخة

وتخصيص فيه او تخصيصه بالخطاب الا انه كان بجزاء الفعل الا على الغائب والمشهور
زكي

فيكون انه المراد وعليه التعظيم
رضي

بالويل دعاء الشر اطلاقا للاسم المسبب على السبب فيكون التقدير
دعاء الشر لك بعيد فالاولى ان يقال يكفر سلام رعاية
اصله حين كان مصدرا منصوبا وانما اخر الجار والمجرور لتقديم
الاهم والتبادر الى المراد اذ لو قدم الخبر ربما ذهب الوهم
الى اللغة قوله اذ اصله سلمت سلاما فيه انه لا يجوز ان يكون
بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك كسبحت
من سبحان الله فمعنى سلمت قلت سلام عليك فمعنى مصدره
قول سلام عليك فاذن يكون معنى سلام عليك قولي سلام عليك
عليك بل بمعنى مصدر سلمك الله اي جعلك الله سالما فالاصل
سلمك الله سلاما فلم يكن تخصيصه بالمتكلم بل بالغائب الا انه
يرد على اختياره ان لا معنى لذكر عليك بعد اشتقاق سلم منه قوله
قلنا التقدير بحسب الاصل سلمك الله دون ذكر عليك فلما
حذف الفعل مع متعلقه وقصد الدوام زيد لفظ عليك نعم
يرد على ترجيحه انا لا نسلم بطلان قول سلام عليك عليك
لان قول مبتدأ وسلام عليك بيان او بدل ومقول وعليك خبر
وهذا المعنى مستقيم ان قلت فيه تكرار الخطاب قلنا الخطاب
الثاني لتعيين المخاطب بالارادة من اللفظ الشائع لان يراد به كل

كل من خوطب فلا يكون تكرارا نعم له ان يقول ان هذا المعنى غير لائق
لكن يمكن التوجيه بوجه آخر على ما قيل وهو لزوم اخذ المعنى في
المفسر فيه دور وهو في المفسر يحتاج الى التفسير مرة اخرى وهكذا حتى
فيتسلسل واجيب عنه بان معنى سلمت قلت السلام عليك وهو ليس
عين المفسر ولم يحتج الى التفسير لانه معرفة وبان سلمت معناه قلت
سلاما اي جعلك سالما وكما ان نقول ايضا ان السلام
الماخوذ في المفسر مصدر سلمت كما ان سبحان الله ماخوذ في تفسير
سبحت بمعنى قلت سبحان الله مصدر سبح بمعنى نزه قوله وعدل الى
الرفع لقصد الدوام لان النصب يدل على الفعل والفعل على
الحدوث قوله اي سلام من قبلنا التفسير لما من قوله مدار صحة
الاخبار عن النكرة على الفائدة الضابطة في تجويز الاخبار عن المبتدأ
والاخبار عنه سواء كانا معرفتين او نكرتين حصول المخاطب بالنسبة
فان كان جاهلا بها صح الاخبار وان كان المخبر عنه نكرة وان كان
عالما بها لم يصح الاخبار وان كان المخبر عنه معرفة قوله وهذا الوجه
اقرب الى الصواب لظهور وجه وروده واستعمال عليه بقوله تعالى
وجوه يومئذ ناضرة والى من قولهم وقوله فيوم لنا ويوم علينا
الى غير ذلك مما لا يعد وارجاعها الى المخصصات المذكورة تكلف

قوله ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد وقد عرفت
ان الخبر المعرف يجوز ان يكون مطلق الخبر كما هو الظاهر فقوله والخبر
قد يكون جملة للاشارة الى التعميم وكون افراده اصلا قوله والخبر قد يكون
جملة لم يقيده بكونها خبرية فكانه تبع جمهور النحاة في ان الانشائية
ولو كانت قسمية صح ان يكون خبرا للمبتدأ ومنهم من منعه متمسكين
بما لا طائل تحته وقد تبع السيد الشريف هؤلاء متمسكا بان الخبر يجب
ان يكون حالا من احوال المبتدأ والانشاء ليس حالا من احواله الا بتاويل
مثلا اذا قلت زيد اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم ليس
من احوال زيد الا باعتبار كونه متعلقا للطلب وكونه مفعولا في
حقه واستحقاقه ان يقع فيه ذلك قوله ولم يذكر الظرفية
لم يذكر الشرطية ايضا لان الشرط عند اهل العربية قيد للجزاء كما هو المشهور
والجزاء اسمية او فعلية ولو بالآخرة قوله والجملة مستقلة لاشتمالها
على الفائدة وحدها فاذا لم يكن فيها رابط لم يكن المبتدأ محلا لفائدة
اصلا فكان ذكره لغوا بخلاف ما اذا كان فيها رابط فانه وان لم
يكن محلا لتلك الفائدة لكنه يصير محلا للفائدة التي تضمنها الرابط
فان الشيء كما يتصف بصفات نفسه يتصف بصفة ما يتصل به حدثا
وذاتا وغير ذلك قوله فلا بد في الجملة وكذا لا بد في المفرد اذا كان

مشتقا او جامدا مأوّلا بتأويل المشتق نحو هذا القاع عرفج كله
القاع المكان المستوي والعرفج شجر ينبت في السهل والمعنى هذا
المكان المستوي غليظ وكله تأكيد للضمير في الكل اي لا بد في الخبر
مطلقا من عائد واستدل بالاجماع على ان في خبر كان ضميرا حتى قالوا
معنى قولهم كان زيد اخاك كان زيد اخا كهو ولا فرق بين خبر المبتدا
وخبر كان واجيب عنه بان في خبر كان معنى الفعل لدلالة كان على الزمان
ودلالة خبره على المعنى فيثبتا لدلالة على معنى مختص بزمان فصار بمعنى
الفعل فلم يكن بد من الضمير قوله من عائد خبر لا وليس متعلقا باسم لا
والا لنصب الاسم لشبهه بالمضاف قوله كاللام في نعم الرجل
لانه للعهد قوله ووضع المظهر موضع المضمر ان كان في معرض
التفخيم جاز قياسا والا فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون
بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز مطلقا وعليه قوله تعالى إِنَّ الَّذِينَ
آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا اي لا نضيع
اجرهم قوله وكون الخبر نفس المبتدا قيل لا حاجة الى العائد اذا كان
الخبر عين المبتدا كما في المثال المذكور وفي قولك مقولي زيد قائم قوله
اذا كان خبرا وذلك الحذف قياسي ان كان الضمير مجرورا بمن في جملة
اسمية يكون المبتدا فيها جزءا من المبتدا الاول لان جزئية ينبغي

سهل زمین نرم ونم

بالتمييز فيحذف الجار والمجرور للتخفيف وهو صفة ان كان المبتدا الثاني نكرة
كما في السمن منوان بدرهم وكذا ان كان الخبر معرفا باللام نحو البر الكر
بستين درهما لان التعريف غير مقصود كما في قوله ولقد امر على اللئيم
يسبني ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي في الخبر فالعامل فيه الخبر و
ينبغي ان يقدر منه موخرا لئلا يحتاج الى القول بجواز تقديم الحال على
العامل المعنوي اذا كان ظرفا وسماعي ان كان غير ذلك وذلك
الضمير المنصوب والمجرور لان الضمير المرفوع فانه قد سمع في اي شيء
الكر واحده وزاد مهذب انتهى الكر اثنا عشر وسقا والوسق
ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد المن قوله وما وقع
ظرفا او جارا ومجرورا وهو الجار والمجرور لانه يوافقه في الاحكام
ولهذا جعل بعضهم الظرف اسما للكل من الظرف والجار والمجرور اصطلاحا
فيجوز ان يريد بهذا الاطلاق كما هو ظاهر الشرح قوله اي الخبر الذي
وقع ظرفا زمانا او مكانا ههنا فوائد اولها انهم قالوا ان ظرف
الزمان لا يقع خبرا عن اسم العين اي ما يقوم بنفسه ويعبر عنها بالجثة
بعضهم قيل لان العين لا تعلق لها بالزمان وفيه ان الظرف مطلق
متعلق بالحصول والاستقرار عندهم وذلك معنى وان المعنى الا
ما يقوم بغيره لا تعلق له بالزمان الا باعتبار معنى الحدوث فانه

ان يقال لان الزمان لا يتعلق بحصول العين واستوارها العدم
الفائدة لان الازمنة الجزئية ظرف للموجودات الكائنة معها كلها
فلا فائدة في تخصيص بعضها بها بخلاف الامكنة فانها ليست ظرفا
الا لبعضها وفيه ان كون الازمنة ظرفا لكل المخلوقات لا يقتضي
عدم الفائدة لجواز ان يكون الى مع جاهلا بكونها معها مثلا فيفيد
قولك الزمان في الخريف سا معالم يعرف كونه في الخريف ق
ثانيها ما قاله الشيخ الرضي وهو ان ظرف الزمان ان كان خبرا
عن معنى باعتبار حدوثه فان استغرق ذلك المعنى جميع الازمنة
او اكثره وكان اسم الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم
والسير شهر لانه باستغراقه اياه كانه هو لا سيما مع تنكيره
المناسب للجزئية ويجوز نصبه وجره بفي خلافا للكوفيين فانه
في عندهم للتبعيض وان كان معرفة لم يجز الرفع غالبا كالاول
وان لم يستغرق فالغالب نصبه او جره بالاتفاق واما قوله
الحج اشهر معلومات فلتاكيد امر الحج ودعاء الناس الى الاستعداد
له حتى كان افعال الحج مستغرقة بجميع الاشهر وثالثها ما قاله ذا لفر
وهو ان ظرف المكان اذا كان خبرا عن اسم عين فان كان
غير متصرف فلا كلام في امتناع رفعه وان كان منفردا وهو

نكرة فالرفع راجح نحو انت مكاني قريب اي مكانك مني مكان
قريب او انت مني ذو مكان قريب وان كان معرفة فالرفع راجح
ورابعها ما قاله وهو ان كلا من ظرفي الزمان والمكان يجب رفعه
اذا كان منفردا وموقتا محدودا واخبرت به عن اسم عين لارادة
تقدير المسافة القريبة او البعيدة نحو دارك مني فرسخ ومنزلك
مني ليلة على حذف مضافين اي ذات مسافة فرسخ وذو مسافة
سير ليلة ومني متعلق بمدلول الخبر اي بعيدة او بعيدة هذا القدر
واما انتصاب نحو داري خلفك او خلفك فرسخين وميلا
ويوما وليلة فعلى التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة اي بعدت
فرسخين فالنون في مبعدان لها كان اي ارتفع امتلاء الاناء
ماء مالا وقيل انتصابه على المصدر اي بعد فرسخين قوله
فالاكثر الفاء لتضمن المبتدا معنى الشرط فان ما فيما وقع موصولة
او موصوفة قوله على انه اي كاينون واقعون عليه قوله مقدر
اي ماول لجعله بجعل التقدير بمعنى التاويل لتصحيح الكلام اذ لو لم يصرف
عن ظاهره لم يصح نسبة التقدير الى الظرف وذكر الباء في تجنه فقيل
في توجيهه ان الباء زائدة دخلت على التمييز نحو زيد طيب ابا
اي ابا والمعنى ان الظرف مقدر من حيث انه جملة او من حيث انه جملة

الاول نبت تعبير وه
معا در

اى المفروض انه جملة نائبة عن الجملة او انه اتى بالاحتياج والمعنى
ان الظرف مفروض ملتصقا بالجملة ويجوز ان يكون التقرير بعض الالحاق
تعالى قد رتع هذا بذلك اى الحقيقة به فالمعنى ان الظرف
ملحق بالجملة الحاق الجزئي بالكلي واحسن التوجيهات ما في الشرح
قوله بتقدير الفعل وهو من الافعال العامة اى مثله للافعال غالبا
كالحصول والكون لدلالة الظرف عليه وقد يكون من الافعال
الخاصة اذا اتى في الذهن اليها بحسب المقام ولا يجوز اظهار ذلك
الفاعل لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده واما قوله ثم
فلما راه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك قوله لا بد له من
متعلق الفعل التي هي على ذلك وفيه بحث لان في مثل زيد في الدار
للظرفية وهي نسبة لا تتحقق الا ظرفا ومظروفا اما الظرف فقد ذكرها
واما المظروف فهو زيد ولا حاجة الى اعتبار امر آخر ان قيل
هذا انما يصح اذا كان الحكم بوقوع الظرفية لا بهو هو والحكم فيه
ليس الا بهو هو قلنا لا نسلم ان الحكم ليس الا بهو هو ولا بد لذلك
من دليل مع ان تقدير الفعل لا يصحح الحكم بهو هو الا بتأويل قوله
والاصل في العمل هو الفعل وللقياس على نحو اتدري في الدار وكل
رجل في الدار ان قيل تقدير الجملة في المثالين للضرورة ولا

اى الافعال العامة

من نوع فيمكن فيه قلنا المتبادر بالذهن من الطريق المشتهر معنى
واحد فاذا اثبت تقدير الجملة في بعض المواضع ثبت في الكل قوله
والاصل في الخبر الافراد ليتوافق الركنان ولا يخفى ان عدم افادة الربط
والتعويض تقوى الافراد قوله وجاز تأخيره للاتساع وعدم
التضييق كما هو شأن العرب ولهذا كان لغتهم اوسع اللغات
قوله كمه تدعيا لاحكام المختصة كما يكون في الشرع يكون في النحو
وغيره قوله مشتملا اشتمال الدال على مدلوله سواء كانت دالة
بنفسه او بما يجاوره من او متقدم عليه نحو ازيد قائم اوام تأخر
نحو غلام من جاءك قوله عما وجب له صدر الكلام اى صدر
دالة او صدر نفسه مسامحة قوله كالاستفهام وغيره من القسم والتمني
والترجي وضمير الشان ولام الابتداء والشرط ولو نوع تفصيل
مثل الذي ياتيني فله درهم في الجملة ما يغير اصل الكلام ويجعله
نوعا آخر وانما اقتضى التصدر لان السامع يبني الكلام الذي لم يصدر
بالمغير على اصله فلو جوز ان يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع اذ سمع
بذلك المغير اهو راجع الى ما قبله بالتغيير او مغير لما يجيء بعده من الكلام
فيتشوش لذلك ذهنه قوله وهذا مذهب سيبويه للاشارة الى انه
المختار لم يمنع المقدم بالمثال المتفق عليه نحو من جاءك قوله وذهب

مثلا

بعض النحاة بل عند سيبويه قيل لان من زيد معناه النجار ام الخياط
والوصف متعين للخبرية والمقدمة الاولى ممنوعة لصحة الاخبار بالكل
في الجواب وكذا الثانية لصحة الاخبار عن الخياط بزيد قوله لكونه معرفة
ولا يجوز تنكير المبتدأ مع تعريف الخبر نقل عن ابن الحاجب في دفعه ان
من معرفة لانه في قوة ازيد ام عمرو او خالد وتطرق الابهام في هذه
المسبب على المتكلم لا يوجب تنكيره ولا يخفى ضعفه ونقل عن سيبويه جواز
كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة اذا كانت النكرة متضمنة للاستفهام
او افعل تفضيل مقدما على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل
افضل منه ابوه قوله او كانا معرفتين اتفاقا بطريق جعل احدهما
مبتدأ والاخر خبرا ان ما زعمت ان انت من يطلب العلم لكونه
وصفا للاخر يجعله خبرا قوله ولا قرينة فلو وجدت قرينة معينة
للمراد لم يجب التقديم مثل ابو حنيفة ابو يوسف اذ المقصود تشبيه الثاني
بالاول ومنه لعاب الافاعي القاتلات لعابه قوله او كانا
متساويين قيل لو اريد به التساوي في التعريف والتخصيص لكان
غنى عن قوله او كانا معرفتين لكنه لم يكتف به لذهاب الوهم
الى التساوي في درجة التعريف وفيه ان التمثيل بزيد ابوك يدفعه
مع ان مثل هذا الوهم غير مندفع لثبوته في التساوي في التخصيص

والمراد بلعاب السم

اي لعابه مثل لعاب الافاعي في زهري

فالاولى

فالاولى ان يقال لم يكتف به لعوات التخصيص قوله او كان الخبر فعلا
فيه ان الخبر لا يكون فعلا بل فعلا مع فاعله وهي جملة ودفع بان المراد فعل
صورة كما جعل انيّ في ان زيد معروف باعتبار الصورة ثم فعلا فلا يرد
نحو قاما الزيدان لان الخبر جملة صورة وفيه انه لا حاجة الى لفظ
له للاحتراز عن نحو زيد قام ابوه مع انه احترز بها عنه في شرحه فالاولى
ان يقال المراد بالجملة الفعلية فعلا تسمية للكل باسم جزءه المقدم الا انه
ينبغي ان يقول ليشمل او كان الخبر بعد الا ومعناها نحو ما زيد الا قائم
لوجوب تقديم المبتدأ ح قلت وذلك المبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام
لاشتماله على النفي او معلوم حاله بالمقايسة على ما سبق لتكرار العلم
بحال ما بعد الا او معناها قوله او بالبدل من لم يقل بوجوب
التقديم في مثل الزيدان قاما لم يلتفت الى الالتباس بالبدل او
الفاعل بناء على ان اللبس لا يحمل عليه لاستلزام عود الضمير قبل ذكر
مرجعه او خلاف الاصل قوله واذا تضمن الخبر المفرد اي نفسه
او لو تضمن متعلقه لا يجب ان يقدم متعلقه نحو غلام زيد راكب
تفنن في العبارة حيث قال تضمنه ولم يقل اشتمل قوله كما الاستفهام
في الموجب لتصدر الخبر متضمنه الاستفهام وفيه نظر لمكان النفي
نحو ما قائم زيد قوله لتصدره في حقيقته اعلم ان ما يقتضي صدر الكلام

رد على ما قال شارح الكبير زيده

بكلمة ان يقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليه شيء من كلمي تلك
الجملة ولا اما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها لكان وسائرها
لحدث معنى من المعاني في الجملة التي يدخلها فما يقال أين من تضربه أضربه
واما جواز قولك الذي ان تضربه تضربك فلان الموصول لا يؤثر في
صلته معنى قوله بكسر اللام يجوز فتحها بناء على ان الخبر هو الفعل المقدر و
الفعل متعلق بالمجرور بسبب حرف الجر قوله بتعينه يمتنع تقديمه وذلك
ليس لانه من الظرف المستقر وانما حكم بامتناع تقديمه للزوم تقدم الشيء
على نفسه فان الخبر في المثال المذكور على التمرة فلو قدم التمرة عليه لزم
ذلك المحذور قوله في المبتدأ نفسه اما اذا كانت في صفته فلا يجب
التقديم نحو على التمرة زبد مثلها لجواز تأخير الخبر بان يتوسط بين المبتدأ
وصفته لجواز الفصل بين الصفة والموصوف قوله لان الخبر
ولك ان تقول لان الخبر هو المقدر والمجرور وحده متعلق بعامله المقدر
لان الجار لا يفيد الا تعلق المجرور بعامله الظاهر قوله مثل تعلق الجزء
بالكل انما لم يجعل الخبر الفعل المقدر والتعلق من باب تعلق المعمول
بعامله لعدم طرده في مثل غلام رجل مثلا اذا جعل مبتدأ قوله
او خبرا عن ان يشترط ان لا يكون ان بعدها نحو اما انك فارس فلا
اصدقه فانه لا يجب حينئذ تقديم الخبر لعدم الالتباس لان الجملة الثانية

لا يقع بين اما وفاءها قوله اذ في تأخيره خوف لبس دون تقديمه
فانه حينئذ يتعين لان يكون خبرا عن ان المفتوحة مع اسمها وخبرها اذ
لا يجوز ان يكون ما في حيز ان المكسورة معنى لصدارتها ولا مما في حيز ان
المفتوحة معنى لانها موصولة ولا يجوز تقديم ما في حيز الموصول عليه فتعين
ان يكون خبرا اما لان المفتوحة مع اسمها او لان المكسورة معهما والثاني
باطل لانها جملة تامة غير مأولة بمفرد فتعين الاول قوله بالمكسورة
لجواز ان يكون المذكور بعدها خبرا عنها او ظرفا لخبرها قوله
لامكان الذهول عن الفتحة وجواز الحمل على ما سبق اللسان لان صدر
الكلام موضع ان المكسورة قوله او في الكتابة لم يعهد رفع لبس الكتابة
بالتقديم نعم تعهد بالزيادة نحو عمرو قوله قد يتعدد لفظا فقط كتعدد
او التحقيق قوله وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا وذلك
التعدد اما غير واجب كما في مثال المتن او واجب كقولك هما عالم و
جاهل وح يجب العطف وتوجيهه ان يعطف اولا ثم يجعل المجموع خبرا
عن ارادة التفصيل اعتمادا على فهم السامع وليس شيء من المعطوفين
خبر المبتدأ لان المبتدأ منفكك تقديرا فكانك قلت في المثال المذكور
احدهما عالم والآخر جاهل ولهذا جاز ان لا يجعل فيما نحن فيه لان المخبر
عنه متعدد حقيقة فعلى هذا جاز ان يكون قوله قد يتعدد من تعدد المخبر عنه

احترازا عنه ويؤيده قوله فيما بعد وستعمل ذلك على وجهين
قوله فانهما في الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة
بين الحلاوة والحموضة لا اثبات انفسهما كما قيل بناء على ان الطعمين
امتزجا في جميع الاجزاء والمنكر احدهما بالآخر فعلى هذا القول يكون
في كل من الجزئين وهي مضمر المبتدا وعلى ما قلناه يكون في المجموع
ضمير المبتدا وليس في شيء من الجزئين ضمير ان قلت فيلزم خلو الصفة
عن الضمير قلت جاز اذا لم يسند الصفة الى شيء اذ قلت فينبغي ان
لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث شيء من الجزئين عند تثنية المبتدا وجمعه
وتانيثه قلت اجرا تلك الاحوال على الجزئين كاجراء الاعراب عليهما
فان حق الاعراب اجراؤه على المجموع لكن لما لم يكن المجموع قابلا
للاعراب اجري اعرابه على اجزائه فقس عليه سائر الاحوال اعلم
انه اذا اخبرت عن شيء باحوال اجزائه المنقسمة جاز ان تجعل
المجموع في حكم خبر واحد كقولك للابلق هذا ابيض اسود فانه في
قوة هذا ابلق فحكمه حكم هذا حلو حامض وجاز ان يجعل كلا منهما
خبرا مستقلا باجزاء وصف الجزء على الكل وح يكون في كل من
الجزئين ضمير المبتدا وعلى هذا الوجه يتعين بشهادة مطابقتهما
للمبتدا افرادا وتثنية وجمعا وفيه بحث لان مطابقتهما يجوز

وهو ارض ...

(ان)

هذا ابيض اسود

ان يكون كالمطابقة في المثال المذكور آنفا ولان التقدير يجوز
ان يكون راجعا كالمطابقة الى الابعاض المستفادة من الكل لا
الى نفسه فيكون من قبيل هما عالم وجاهل ويدفع الاخير بانه لو كان
كذلك لزم ان يجوز مع افراد المبتدا تثنية الضمير وجمعه ويجب
تعدد الابعاض قوله اي من قال قدس سره في الحاشية المراد
الجامع بين الحلاوة والحموضة قوله وفي هذه الصورة ترك
العطف اولى ان قلت لهذه الصورة مثال آخر لا يجوز فيه
العطف اصلا مثل هذا اجامع مانع قلت انه من باب التاكيد
حقيقة فليس من باب تعدد الخبر قوله وجوز العطف باعتبار
تقدم العطف على ما حققناه قوله ولا يبعد انه يؤيده ما قالوا
من امتناع تعدد الفاعل قوله معنى الشرط الاضافة بيانية
او لامية قوله وهو سببية الاول للثاني قال الشيخ الرضي
ليس معنى الشرط سببية الاول للثاني بل لزوم الثاني للاول
كما في جميع الشرط والجزاء فلا يرد نحو قوله تع وما بكم من نعمة فمن الله
لكن الشارح قدس سره بما يوافق كلام المصنف في بحث كلم
المجازاة قوله او للحكمية فان الجمل الخبرية كثيرا ما يورد ولا يراد
مضمونها بل يراد الاخبار بها قوله فلا يرد نحو وما بكم من نعمة فمن الله

توجيه الورود ان كون النعمة ملصقة بهم ليس سببا لكونها
من الله وذلك ظاهر ان قيل الامر بالعكس لان كونها
من الله علة لكونها ملصقة بهم قلنا فيه بحث لان من العلوم
استقرار اللزوم للصوق الى ايجاده واعطائه
واما استناده الى كونه صادرا منه ومعلولا له فغير مسلم
قوله فيه المبتدأ الشرط لما كان دخيلا في هذا المعنى خالف
الشرط في جواز ترك الفاء في خبره وفي جواز كون الصفة
او الصلة ماضية اريد بها المضي لكنه قليل وفي جواز
كون الظرف صلة او صفة له قوله وذلك لان الاسم
الموصول قيل تعريف جزئين يقتضي الحصر يعني حصر المسند
اليه في المسند وذلك لا يستقيم لان المبتدأ الداخل عليه
الفاء والمتضمن لحرف الشرط كمن وما من هذا الباب ولاحد
ان يناقش فيه بان التعريف بلام الجنس يكون للحصر لا
التعريف باسم الاشارة ولو سلم انه كالتعريف بلام
الجنس اذا اشير الى الجنس فنقول انه لا يقتضي الحصر مطلقا ولو
سلم فنقول الكلام محمول على التمثيل فكانه قال كالاسم
الموصول والحق ان التعريف بمعونة مقام الضبط

ينتقض الحصر والتعيين فالجواب الحق ان المراد بتضمن المبتدأ
لمعنى الشرط ان لا يكون ذلك التضمن بواسطة الشرط كما سيجيء حكمها
او ان قوله ذلك اشارة الى المبتدأ الذي تضمن معنى الشرط وتفرع
على التضمن صحة دخول الفاء عليه ولا يخفى ان مولد التعقيد ثبت مندرجة
في ذلك تامل فتدبر قوله بنفس وما في قوته كما على الفاعل والمفعول
الواقعين صلة لام الموصول قوله وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم
الموصوف به لانهما في حكم لفظ واحد وكذا اسماء المضاف والمضاف اليه
او النكرة الموصوفة بما ينبغي ان يتوصل به لان العائد الى المعطوف
والمعطوف عليه او يعود قوله الذي يأتيني الا تعنيت صلة الموصول
صيغة الاستقبال وقد جاء الماضي بمعنى الاستقبال ايضا وهو غير
نادر قوله او في الدار ليست لفظة او للترديد بل للتخيير بين العبارتين
قوله فقوله ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ان قيل
ان الموصول ليس عاما اذ لا يريد ان لكل موت تفرون منه يلاقيكم
اذ رب موت فر منه الشخص فما لاقاه كالموت بالقتل فالمراد
الجنس وصحة دخول الفاء مبنية على العموم اذ به يصير مشتبها باسماء
الشرط في العموم والابهام فيكون الفاء زائدة او يكون الموصول
جزاء قلت فكان الحق ان لا يجب العموم في الموصول كما قررنا

الشرط لما ذكرنا في وجه المبالغة نعم الأغلب فيه العموم قوله لأن صحة
دخوله عليه ولأن دخول الفاء بملاحظة مشابهة المبتدأ لكلمات الشرط
ومقتضاها التصدر ومقتضاه امتناع دخول النواسخ مطلقا عليه
وانما جاز دخول ان لانها لا يغير معنى الكلام قوله والشرط والجزاء
من قبيل الاخبار هذا مبني على انعقاد الربط بين الشرط والجزاء فلا
يرد ما قيل من ان الجزاء قد يكون انشاء قوله لانها لا يخرج الكلام
عن الخبرية لا بد وان يدعى ان ليس هناك مانع آخر قوله قيل
بعضهم الذي الحق ان بها هو سيبويه نقل عن المصنف انه قال في شرح الايضاح
منع سيبويه جواز دخول الفاء في خبر ان بعيد من جهة النقل والمعنى اما
النقل فقد استشهد سيبويه في كتابه بعد قوله الذين ينفقون اموالهم
بقوله قل ان الموت واما المعنى فبعيد منه وقوعه في كلام الواضع
قوله فوالله ما فارقتكم قاليا لكم القلاء بالمد والفتح وبكسر و
وسمن وسمين قوله لقيام قرينة اللام للوقت لا للاجل لانه متضح
لا مقتضى ودواع والدواعي مذكورة في علم البلاغة قوله وقد يجب
حذفه قيل لا يجب حذفه اصلا لانه ركن اصيل في الكلام ونحو الحمد لله اهل
الحمد محمول على حذف الخبر اي اهل الحمد هو والجواب بان المخصوص بالمدح او
الذم خبر مما لا يعتد به قوله ليعلم من اول الامر حاصل الكلام انه صفة لما قبله

مع المعنى نو

في الأصل ولكنه قطع عنه وجعل اعرابه مخالفا لاعراب ما قبله لان في
الافتنان وتغيير المألوف زيادة تنبيه وايقاظ للسامع للاصغاء
اليه وذلك انما يكون لشدة الاهتمام به وشدة الاهتمام بالمدح
او ذم او ترحم يعنيه زيادة اعتناء فكأنه اراد انه اختار من
بين الصفات بالمدح او الذم او الترحم ولو ذكر المبتدأ لم يبق في
صورة الوصف فلم يتبين انه في الاصل وصف ثم خبر قوله في قول
المستهل المبصر قيل الاستهلال ماه نو ديدن وبانگ كردن وكلام مستقيم
الهلال ماه نو تا سه شب وبعده القمر قوله لان مقصود المستهل
تعيين شيء هو لا تعيين الهلال بالاشارة قوله ولذا يتوهم
نصب الهلال براية اد اروى وذلك لان الاصل في المفردات
الوصف قوله خرجت فاذا السبع الفاء للعطف حملا على المعنى
اي خرجت ففاجأت كذا وقيل جواب الشرط ولعله اراد
انها للزوم ما بعدها لما قبلها اي مفاجات السبع لازمة لخروجي
وقيل زائدة وفيه انه لا يجوز حذفها قوله على المذهب الصحيح
انما قال ذلك لان فيه خلافا قيل انه اذا ظرف مكان خبر عن
السبع وفيه انه لا يطرد في مثل فاذا السبع بالباب وجعله
بعد لا نعت وقيل ظرف زمان خبر عما بعده بتقدير مضاف

الفاء

اي قبالمكان ان السبع وحضر

اي في وقت خروجي حصول البيع وانما قدر المضاف لان
الزمان لا يقع خبرا عن الجثة وقيل ظرف زمان مضاف الى
ما بعده وعامله محذوف اي في حاجة وقت وجود البيع
وفيه انه يلزم اخراج اذا عن الظرفية لانه مفعول به لفاجأت
اللهم الا ان يقال اذا فاجأت تنزل منزلة اللازم ولو قيل
ان الظرف غير مضاف الى الجملة كما في الوجه الاول والعامل
فاجأت لم يلزم اخراج اذا عن الظرفية لجواز ان يقال معناه
فاجأت وجود البيع زمان الخروج قوله فيما التزم فيه
الرفعة الخ فالتزمه اي قبل ملازمته قوله هي في تركيب
الاظهر بحسب اللفظ ان يقال اي في خبر دال لازم لفو الجملة
عن العائد بحسب الظاهر لان الضمير في موضعه وغيره راجع الى
وانما قلت بحسب الظاهر لان الذهن يلتفت في الخبر الى كونه
واقعا في التركيب فيتغير عند التفسير قوله وذلك في اربعة ابواب
لا يقال هنا كل قسم آخر وهو اذا كان الخبر ظرفا فان متعلقه خبر
وهو واجب الحذف لانا نقول الخبر بحسب الظاهر بل بحسب الحقيقة
ليس الا الظرف والتقدير ليس الا لرعاية امر لفظي فليس هو
من باب حذف الخبر والتزام غيره مسده قوله فلا يجب ضمنه

نحو زيد عندك اي في الدار صح

لعدم دلالة لولا عليه ولو دل بالقرينة الخارجية جاز الحذف بلا
وجوب قوله ولولا التفريع الا زيدا لجواز متعدي نحو في قوله
هذا على مذهب البصريين فان لولا عندهم كلمة ملتحقة فيكتفى
كالجزء الاول واما مذهب الكسائي فان لولا لو كانت مركبة من لو ولا
فشاعية ولا النافية لم يجب حذف الفعل الواقع بعدهما الا اذا
اي بغيره كما هو شأن الفعل الواقع بعد ادوات الشرط
ووجب تكرارها لان لفظ لا لا تدخل على الماضي في غير الدعاء او
جواب القسم الا مكررا في الاغلب قوله وقال الفراء لولا هي الرافعة
لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل والتفرع ضروره قوله منسوبا
الى الفاعل الخ قال الشيخ الرضي بل منسوبا مضافا الى الفاعل او
المفعول او الى الفاعل والمفعول نحو قضاء ربنا قوله وبعده حال
مفرده كانت او جملة اسمية كانت او فعلية والاسمية يجب معها
الواو على هو على الاصح قوله والخبر شربي السويق ملتوتا
السويق بيشت آرده فلت قد كسره في الحاشية لت السويق لتا
اذا بله مفتاح قوله واخطب ما يكون الامير قائما اي اخطب
كون الامير قائما الا اخطب اوقات كونه وان كان الاشياء تقدير
الزمان مع ما المصدرية لما فرغوا عن هذا المبحث الحسان يكون

بيشت آرده

مصدرا او عبارة عنه نعم لو رفع قائم على الخبرية جاز هذا التقدير
ايضا كما صرح به الشيخ الرضي حيث قال يجوز رفع الحال السادة مسد
الخبر على انه خبر المضاف الى ما المصدرية الموصولة بكان او يكون التامة
المصدر الصريح فلا تقول ضربي زيدا قائم وذلك لان نسبة الاخطب
الى الكون مجاز في اول الكلام والمجاز لا يلتبس بالمجاز ويجوز ان يقدر
زمان مضاف الى ما لشيوع تقدير الزمان معها وشيوع الاسناد
الى الظرف مجازا نحو نهاره صائم وتقديره اخطب ما يكون الامير
يوم الجمعة قوله فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا
حاصل اذا كان قائما لان الاخبار عن ضرب زيد بكونه مقيدا بالقيام
لا يكون الا عند حصول الضرب ووجود زيد وانما لم يكتف بتقدير
حاصل عن غير تقدير كان لانه قائما يكون حينئذ حالا عن معمول المصدر
فان كان عامله المصدر كان بعينه مذهب الكوفيين وسيجيء
بطلانه وان كان عامله حاصلا لزم اختلاف عامل الحال وعامل
صاحبها وهم قد التزموا الاتحاد واذا قدر كان لم يلزم شيء من
ذلك لان قائما حال من ضميره الراجع الى زيد وفي تتمة الخبر وقد
نوقش في لزوم الاتحاد فيثبت على هذا وجه آخر قوله ثم حذف
اذا مع شرطها تمي مدخولها شرطا وان كانت اذا ظرفية لانه بمعنى

الشرط واذا هذه للاستمرار كما في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا
قوله وفيه تكلفات كثيرة فانه قد ارتكب فيه ثمانية وهي حذف
اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان وحذف
العدول عن ظاهره بحمل كان الناقصة الى معنى التامة لان معنى
قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهر في معنى الناقصة واقامة
الحال مقام الظرف انتهى انما عدلوا عنه لان مثل هذا المنصوب
لم يسمع مع كثرته الا نكرة ولو كان خبرا لسمع معرفة مرة ولان
الواو في الجملة الاسمية الواقعة موقع هذا المنصوب لازمة
ولو كانت خبرا لها لم يلزم الواو ولان دخول الواو في اخبار
الافعال الناقصة ليس الا لتشبيهها بالحال وذلك لا يقتضي
اللزوم قوله وتعيينه المبتدأ المقصود عموم اتفاقا وذلك لان اسم
الجنس اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو الظاهر
في الاستغراق دفعا للترجيح بلا مرجح قوله وذهب الاخفش
يرد عليه انه يلزم حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك ممتنع عندهم
لانه في قوة ان الموصولة مع الفعل ولا يجوز حذف الموصول
مع بعض صلته قوله اي ضربي زيدا اضربه اي ما ضربي اياه الا
هذا الضرب المقيد قوله الا ان هذا المبتدأ لا خبر له كما في النعم

الثاني في المبتدا قوله لكونه بمعنى الفعل ويؤيده امتناع تاكيده بكل
وامثاله وامتناع توصيفه قوله اذ المعنى ما اضرب زيد الا
قائما لا يخفى ان استفادة الحصر على هذا التقدير غير ظاهرة قوله
وثالثها كل مبتدا ذكر فيه قال الشيخ الرضي الظاهر ان حذف الخبر في
مثله غالب لا واجب فان الكوفيين ان الواو مع ما بعدها
خبر لانها بمعنى مع ولو اتى بمع كان خبرا فكذا ما هو بمعناه
وفيه ان المعطوف لا يصح ان يكون خبرا ولا يجوز ان يعطى
اعرابه منقولا عن الواو لان مع . اذا وقع خبرا لا يستحق الرفع
لفظا حتى ينقل الى ما بعده بل يكون منصوبا قوله وكل رجل
وضيعته قال في ذكر في اي كتبه الضيعة في اللغة العقار التي
هي الارض والنخل والمتاع وههنا كناية عن منفعتها اعني
الصنعة انتهى الصنعة كار و پيشه كردن صراح ان قلت
لا يجوز رجع الضمير في ضيعته الى كل لظهور فساد المعنى ولا الى
الرجل لانه ليس مقصودا قلت المقصود واضح فان المعنى
ان كل رجل مع ضيعة ذلك الرجل قيل في توجيه التقدير
كل رجل مقرونان هو وضيعته هي ان يكون ضيعته معطوفة على
ضمير الخبر فيجوز سد ما مسد الخبر وفيه انه يلزم ثلثة امور حذف

اي جاز النظر فيه ووقوعها محل مثله مقام الخبر نحو زيد معك كالمعروف زيد عندك رضي

المؤكد وجواز الرفع والنصب في ضيعته كما في حسبنا ان زيدا
وعدم الاندراج في القاعدة المذكورة لان ضيعته ليست
معطوفة على المبتدا ويمكن ان يجاب اما عن الاول فبان
حذف المؤكد مع المؤكد جائز اما عن الثاني فبان المفعول
معه لا بد له من فعل غير المدلول عليه بالواو واما عن الثالث
فبان المراد العطف على المبتدا نظرا الى الصورة قوله
اي كل رجل مقرونان مع ضيعته كما تقول زيد قائم وعمرو
وانما لم يقل كل رجل وضيعته مقرونان كما هو الظاهر لان الخبر
مثنى فمحله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ يسد
مسد الخبر ولا يجوز ان يجعل المعطوف سادا مسد الخبر لانه
من تتمة المبتدا وقيل لهذا الخبر حيثيتان حيثية كونه خبرا عن
رجل وحيثية كونه خبرا عن ضيعته فهو من حيث انه خبر عن رجل
جاز ان يسد ضيعته مسده ويكفي في النيابة حيثية
واحدة قوله ورابعها كل مبتدا يكون قسما به ومتعينا للقسم
فان تعينه له يدل على تعين الخبر فنحو امانة الله لافعلن كذا
لا يجب حذف خبره قوله نحو لعمرك لافعلن كذا اذا استعمل
لعمرك في قسم السؤال نحو لعمرك افعلن قوله اي من المرفوعات

خبر ان

اشارة الى ان قوله خبر ان واخواتها مبتدا محذوف الخبر بقرينة
ما سبق فقوله المسند ابتداء كلام ويحتمل ان يكون المسند خبرا وقوله
هو ضميمة الفصل وانما لم يقل ومنها لانه في الاصل خبر المبتدا فلم
ينفصل بما هو ظاهره يشعر بكونه بابا على حدة قوله اى اشباهها
استعير الاخوات للاشباه والنظائر لما بينهما من التقارب
والتماثل كما بين الاخوات قوله لا بالابتداء كما ذهب اليه
الكوفيون لضعف تلك العوامل عن عملين قوله لانها لما اشبهت
ولان اقتضاءها للجزئين على السواء فالاولى ان يعمل فيهما
قوله بعد دخول احد هذه الحروف زاد لفظ احد ليصح
التعريف على كل فرد اولها المعرف ان قلت المعرف ان كان
مجموع اخبار تلك الحروف فلا خفاء في عدم صدقه عليها لانها ليس
بعد دخول احدها وان كان كلا من خبر ان واخواتها فلا يصدق
على مجموع اخبار اخواتها انها بعد دخول احدها قلت المعرف حقيقة
خبر هذا الباب وذلك اما بتقدير المضاف اى خبر باب ان
او اخواتها او بجعل قوله ان واخواتها مجازا عن هذا المعنى وانما
لم يحمل الكلام على توزيع يتضمن تعريفات لكل واحد واحد لان المقام
مقام التعريف وان المناسب للتوزيع اخبار ان واخواتها بصيغة

جمع قوله لا يراد اثر فيهما لفظا او معنى اما لفظا فبالعمل واما
معنى فلاستتباع معانيها فان تأكيد الحكم مثلا ينجذب الى المحكوم به
وعليه على كل تقدير لا ينتقض التعريف بمثل يقوم في خبر المبتدا
بعد ان المكفوفة بما او بعد ان المخففة الملغاة قوله حتى
يرد انه يجوز ان يقال وان يقال يجوز زيدا اضربه ولا يجوز ان
يقال ان زيدا اضربه قوله ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا
لان الاستفهام ينافي التحقيق قوله الا في تقديمه حق العبارة
ان يقال الا في التقديم لانه استثناء عن وجه التشبيه ووجه التشبيه
يجب ان يكون مشتركا بين المشبه والمشبه به والقول برجع الضمير
الى المنطوق بعيد قوله والاصل ان يتقدم كما عرف قوله والاصل
الا بل قوله الا ان يكون ظرفا استثناء مفرغ والتقدير الا في
تقديمه في كل حال من احوال الخبر الا اذا كان ظرفا ويجوز ان يكون
استثناء من معنى الكلام والحاصل ان اخبار هذه الحروف تخالف
خبر المبتدا في جواز التقديم في الاوقات كلها الا وقت كونه
ظرفا قوله وذلك لتوسعهم وذلك لان كل محدث لا بد ان
يكون في زمان او مكان فصار الظرف مع الشيء كالثوب المحرم
للشخص به فلا حيث لا يدخل غيره من الاجنبي واجري الجار والمجرور

مجراه لمناسبة للظرف اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور قوله خبر لا
لنفي الجنس اذا دخلت على النكرة وانما عملت عمل ان لانها تشابه ان في
افادة المبالغة فان لا للمبالغة النفي وان للمبالغة الاثبات فيكون
من باب حمل النظير على النظير وقيل لان لا نقيض ان فيكون من باب
حمل النقيض على النقيض قوله انما عدل في المتن ليس غلام التميمية
بل لا رجل ظريف حسنا لان ظريف في الظاهر صفة اسم لا لا ان خبر
لا يحذف كثيرا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما مثل له وفي مثالنا
لا يحتمل ظريف الا الخبر لان المضاف المنفي بلا لا يوصف الا بمفرد
واعترض عليه بان ذلك مذهب جماعة منهم واما الآخرون فقد
جوزوا الرفع حملا على المحل كما في توابع اسم ان قوله على الفظ
انما قيد ذلك لجواز ارتفاع صفته حملا على المحل كما ذهب اليه جماعة
قوله لان الظرافة لا يتقيد بالظرف وكونه من الحال بدون سماعه
قوله لئلا يلزم الكذب وانما لم يلزم الكذب ح لان المجموع خبر
واحد حقيقة كقولك للابلق هذا ابيض اسود والحاصل نفي كونه
غلام رجل جامعا للظرافة وكونه في الدار ان كنت جعل الخبر من
هذا القبيل ليس الا اذا امتنع الاقتصار على احدهما ولا يمتنع
الاقتصار منهما على فيها قلت امتناع الاقتصار على الاول كاف

واتصاف ذلك بانه تبع اذا كان تبع لا اتصاف بنحو ان تتبع ذلك
اذا كان خبرا لا تكون في الصفة في الظاهر
لذلك لا الا رجل ظريف

لان لا هذه مشبهة بان كما يجوز في توابع
اسم ان وان كان معوا بالحمل على المحل
فكذا في توابع اسم لا معربا لا كان او
مبنيا ولا دليل ان يجوز في توابع اسم لا لا او
ان في هذا الموضع بان ان لا يلزم يعني حقيقة
مع الابتداء معناه تنوعية يعني محل
فلان فالمبتدأ باق على حاله في جانب الخبر
مع المنفي بخلاف لا فان معنى حقيقة
تتغير بها كانت عليه فلا يجوز
ان تقدر كالعدم ويجعل الاسم
بعده كالمبتدأ كما في مع
انه رضي

في ذلك قوله لدلالة النفي عليه لان النفي يقتضي منفيا ولما لم يكن
ههنا قرينة خصوص حمل على اعم شيء وهو الوجود لان النفي رفع الوجود
وفيه ان النفي المستفاد من لا رفع الوجود والايجاد سواء كان الظرف
الموجود او غيره قوله اي لا يظهر ذلك الخبر في اللفظ قال الاندلسي
لا ادري من اين هذا النقل والحق انه يجب اثباته اتفاقا
اذا لم يقم قرينة واما اذا قامت قرينة فعند بني تميم يجب الحذف
وعند الحجازيين يجوز قوله او المراد الاصح هو الاول
فيقولون معنى قولهم انه فيكون ح لا في اسماء الافعال ورد عليه
المص بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة ولا يجوز ان
نصب الاسم بعدها يدل ايضا على فساد هذا القول قوله واما
بنو تميم انه وذلك لدخولهما على القبيلين من الاسم والفعل قوله
اي عمل ليس المعلوم من المثال او من قوله المشبهتين بليس لان تشبيههما
بليس يشعر بكونهما عاملين عملها وبصحة اجراء حكمه عليهما وذلك
ان قول المص راجع الى التشبيه الموجب لعمل ليس قوله قيل
او على ضعف القياس قوله على مورد السماع قالوا وهو
الشعر قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح وهذا
وسكته فرى انية القصد والاعراض والبراح الزوال والقرينة عليه نيرانها للحرب اي من اعرض عن نيرانها

يقول
الحرب فلما زوال لى عنها باو اخى منها قوله اى لا براح لى تعالى ان
يجب ان لا ليست لنفى الجنس لكنه لم لا يجوز ان يكون براح مبتدا
لا يقال يلزم عدم تخصيص المبتدا النكرة ولا حاجة للاسم لا الى التخصيص
فانه كالاسم ليس لانا نقول يجوز ان تخصص بتقديم الخبر فانك لك ان تقدر
الخبر مقدما او بالعموم نحو ما احد خير منك ولا يخفى ان المعنى على العموم
قال الشيخ الرضى النكرة فى سياق غير الموجب للعموم على الظاهر
سواء كانت مع لا او ما او ليس او مع الاستفهام او النهى و
يحتمل ان يصرف عن الاستغراق بالقرينة فنقول لا رجل
بل رجلان هذا اذا لم تنتصب اسم اما اذا انتصب او انفتح
فانه نص فى العموم فلا تقول لا رجل بل رجلان
ولا يجوز ان يكون لنفى الجنس قال الشيخ الرضى الظاهر ان لا
التى تعمل عمل ليس لا شاذ او لا قياس ولا يوجد فى كلامهم خبر
لا منصوبا بالخبر فالاولى ان يقال لا فيه براح لنفى الجنس
ويجوز فيه ما بعدها الرفع مع ترك التكرار لكنه شذ والتكرار انما
يجب مع الفصل بينها وبين معمولها ومع المعرفة قوله والمراد
بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا اى ضرب منها علامة له فلا
يبطل طرد التعريف بعلامة فى مررت بمسلمات قوله او حكما كما

المنصوبات

فى التشبيه بالمفعول فان المشبه بشئ ملحق به ومن عداده قوله للتجوز
اطلاق صيغة المفعول عليه اى التجوز اطلاق المفعول بالمعنى اللغوى
عليه كما دل عليه لفظ الصيغة وذهب اليه جمهور النحاة لقائل
ان يقول ان المفعول المطلق لو كان مفعولا لفاعل الفعل لكان
مفعولا اما بعين ذلك الفعل او بغيره والتحقيق على الاول ان الفعل
نسبة بين الفاعل والمفعول والنسبة لا تكون عين المنتسبين وعلى
الثانى ان المصدر ح يكون محلا لذلك الفعل فيكون مفعولا به لا مفعولا
حقيقة وان لذلك الفعل مصدرا فيكون مفعولا لفعل آخر وهكذا
فيلزم التسلسل وان فاعل الفعل المذكور لا يكون فاعلا محضا بالنسبة
الى ذلك الفعل كما فى مات موتا وطال الغلام طولا فالظاهر ان
يقال انه ليس مفعولا بحسب اللغة كما قاله الفراء بل هو مفعول بحسب
الاصطلاح وهو اسم قرن بفعل لفائدة لم يستند اليه ذلك
الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا واما وصفه بكونه مطلقا فلتعريه
عن القيود التى تقيد بها غيره من جنسه ولا يخفى انه ح لا يظهر وجه التسمية
ولا التقييد بالقيود فالاولى ان يقال انا نختار الشق الاول ونقول
ان المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر لا المصدر نفسه وقد صرح به السيد
الشريف قدس سره فى حواشى الرضى بان اطلاق المصدر والفعل على الاثر

بعض المفعول المطلق بضرب من التحة وعدم التميز بين الاثر
وبين الفعل والمصدر وصيغة المفعول ماخوذ من الفعل اللغوي الذي
هو المصدر تاثيرا كان او اثرا ولا نعني بكونه مفعولا الا انه حاصل
بمصدره وبين الفعل المذكور وقد يشير قدس سره حيث يقول في المرله
بعض الفوائد قوله بخلاف المفاعيل الاربع حصر النحاة المفاعيل
في خمسة وقال الرضي يجوز ان يجعل الحال داخلة في المفاعيل فيقال
الحال مفعول مع قيد مضمونه اذ المجيء في جاءني زيد راكبا فعل مع
قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا ويقال للمستثنى هو المفعول
بشرط اخراجه وكانهم ارادوا التخفيف في التسمية انتهى ولا يبعد
ان يقال ان المفعول به يتعلق به الفعل اولا وبالذات والحال
ليس كذلك لان تعلقها به بواسطة انه بيّنته لهيئة فاعله او مفعوله و
كذا المستثنى لان تعلقه به بواسطة انه تخرج عن امر يقع مفعوله
على سبيل الاتفاق ومن هنا ظهر ان تعلق المفاعيل بالفعل بالذات
وتعلق غيرها بالواسطة فظهر توجيه جعل التصنيف المفاعيل اصلا وفي
غيرها تبعا قوله فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها اي لا يصح
اطلاق المفعول اللغوي عليها فلا يناسب اطلاق المفعول العرفي عليه
لحقه ان قلت من ضروريات صدق المقيد صدق المطلق فكيف يصح

القول بصدق المقيد وامتناع صدق المطلق قلت مطلق هذه
المقيدات معنى الشيء به وله وفيه ومعه لا المفعول كما في زيد حسن الغلام
قوله اسم ما فعله فاعل حقيقة او حكما فدخل فيه ضرب ضربا على صيغة
المجهول قوله بحيث يصح اسناده اليه اي على تقدير ان كان مثبتا
او متوار كان بطريق النفي او الاثبات فلا يبطل الطرد بنحو ما ضربت
ضربا شديدا قوله لا ان يكون مؤثرا فيه كما ذهب اليه بعضهم
وايضا فيبطل عليهم دخول امثلة الاتية قوله وانما زيد لفظ الاسم
قيل انما زيد ليخرج ضربت الثاني من ضربت ضربت لانه من فعله
المتكلم ثم اعترض عليه بان لا حاجة الى ذكر الاسم لانه ذكر احوال
الاسم فهو في ما فعل كان في قوة اسم فعله واجاب ان اريد بفعل ضربت
قوله والمتكلم به اتجه عليه ان الفعل لا يتناول القول بل يقابله
ظاهر اصطلاحهم فالمتكلم لم يخرج داخلا في ما فعله لم يحتج الى اخراجه بقوله
اسم ولو سلم التناول فهو باعتبار انه مقول اسم فلا يخرج به وان اريد
فعل مضمونه الذي هو الضرب كما هو الظاهر اتجه عليه ان فعل مضمونه
لا يصح ان ينسب اليه لان ذلك المضمون تضمني وهم لا يجوزون
صفات المذكورات التضمنية على ذواتها نعم يجوزون صفات
المذكورات المطابقية على ذواتها كما يقال ان ضربا في ضربت ضربا

[illegible]

فما فعله الفاعل ولا يبعد ان يقال انه مختار الشق الاول ونقول
الفعل متناول للمفعول قطعا والا يخرج مثل قلت قولا ولفظة ضربت
باعتبار انه مفعول ليس اسما لان الالفاظ ليست موضوعة لانفسها كما
حققه السيد الشريف قدس سره فاحتيج الى اخراجه بقيد الاسم قال
لان ما فعله الفاعل هو المعنى نعم لقائل ان يقول لو لم يرد لفظ لبعض لانهم
يجرون صفات المدلولات المطابقية على دوالها كما في سائر
حدود المفاعيل قوله ويدخل فيه المصادر كلها وغيرها مما في حكمها
حكمها كالويل بمعنى الهلاك اراد بالمصدر اسم الحدث الجاري
على الفعل وانما سمي به لانه مصدر اذ يرجع وهو محل رجوع الفعل
اليه لاخذه منه على مذهب البصرية او محل رجوعه الى الفعل
على المذهب الكوفية وقد يطلق على المفعول المطلق لانه في
الغالب مصدر وانما قلت في الغالب لانه قد لا يكون مصدرا
وح اما ان يدل على الحدث نحو الويل او لا يدل عليه لكن يصدق
عليه نحو ضربته انواعا ورايته انفا قوله وهو اعم يعني ان الفعل
الاصطلاحي المذكور اعم وذلك التعميم اما باعتبار كونه مذكورا او
ظاهرا او باعتبار كونه فعلا كما افاد بقوله او اسما معطوفا على قوله
مقدرا اي الفعل المذكور حكما ليشمل المصدر والاسم الذي فيه معنى الفعل

قوله بل المراد ان معنى الفعل يشتمل عليه فلم يرد شمول مفهوم
الفعل على مفهوم الاسم والا لخرج مثل جلست جلسة وضربت
شيئا اذا كان بمعنى الضرب بل اراد انه اذا تحقق الفعل باعتبار
جزئه الذي هو المنسوب تحقق مدلول الاسم فانه ذكر من حيث
انه بيان للجزء ومتحد معه ولا يخفى دخول المثالين وخروج
كرهت كراهتي لان الكراهة التي هي مدلوله للفعل مغايرة
للكراهة التي هي متعلقها في التحقق لتقدم وتاخر بينهما وكذا
يخرج ضربته تاديبا لان الضرب وان كان هو التاديب بحسب
التحقق لكن لم يذكر التاديب من حيث انه هو الضرب بل ذكر من
حيث انه علة له لا يقال قيد الاتي وليخرج كرهت كراهتي
فلا حاجة في اخراجه الى اعتبار القيد السابق لانا نقول قيد
الاتي ومن تتمة التابع وتوابعه فلا معنى لاعتبار [illegible] اعتبار
اصله قوله للتاكيد اي لتاكيد ما هو المسند [illegible] نحو ضربت ضربا
فانه لتاكيد الضرب المدلول عليه بضربت لا لتاكيد الاسناد والثاني
ليفيد فيقال انه لتاكيد الفعل كما صرحه وفائدته دفع توهم السهو
او دفع توهم التجوز وعليه حمل قوله تع وكلم الله موسى تكليما اي كلمه
بذاته لا بترجمان بان امره بالتكلم لموسى عليه السلام قوله انا لم

للقائم والجلوس للنائم قوله انبته نباتا فانه مصدر نبت
فجعل منصوبا بانبت اما لانه في ضمنه لان معنى انبت جعله
نباتا وانه مطاوع له او لانه جعل بمعنى الانبات وفيه تامل
وقيل انبت بمعنى التنبت لان الكلام بمعنى التسليم وقيل انه ليس
من هذا الباب لانه مفعول انبات قوله وسيبويه يقدر له عاملا
فيه اي الاصل عدم التقدير وان التقدير لا يجري مثل قوله تعم لا
يفقد نه شيئا اي ضرا قليلا قوله كقولك لمن قدم خير مقدم وقد
يكون خبرا او دعاء وكذا اذا قيل هو لمن يمشي الى السفر وقد
يكون دعاء قوله كحكم ما اضيف اليه لما ذكر ناظرا الى بعض ما
اضيف اليه قوله اي سماعيا موقوفا يعني ان العلم بوجوب حذفه
ليس الا من طريق السماع بخلاف الحذف القياسي فان العلم به
يحصل من طريق الاستدلال بثبوت الضابطة فيكون قياسا استدلا
لي قيل سماعا مصدر فعل محذوف اي يسمع حذفه وجوبا سماعا وكذا
قياسا مصدر فعل محذوف اي يقاس على حذفه وجوبا قياسا
وذلك لثبوت الضابطة الذي هو العلة الموجبة للحذف قوله
مثل سقيا له كلها دعاء و دائما بلا لام التعريف ايضا كذلك الا الحمد
فانه قد يكون خبرا قوله وجدعا دعاء عليه بالذل وتقبيح الحال

قوله وبعج بالدال المهملة قطع واحدة من المذكورات ولو كان بدل
الواو لفظة او كان في الرضي لكان اظهر قوله وبعضهم بان وجوب
الحذف فيها في الشيخ الرضي الذي ارى ان هذه المصادر وامثالها اذا
بين فاعلها او مفعولها بالاضافة او بحرف الجر ولم يقصد بها بيان
النوع وجب حذف نواصبها عن فيها وان لم يبين لم يجب
وذلك مثل صبغة الله وكتاب الله وسبحان الله ولبيك وسعديك
وسحقا اي بعدا له وحمدا لك واما انقاب مثل قولهم حمدت
حمده فليس على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول
ويجوز ان يكون الاضافة في حمده لبيان النوع اي الحمد الذي ينبغي
كانه قوله وقد مكروا مكرهم قوله مثل مكروا وكذا الثاني
المواضع لا يجوز فيها ذكر فان منها المصدر الذي يقصد به التوبيخ
نحو اقعودا والناس قيام وقد تنوب الصفة مقامه نحو اقاعدا
والناس قيام قوله ما وقع مثبتا بعد نفي فهو انما شرط كون المصدر
مثبتا بعد نفي او كونه مكررا لان المقصود من مثل هذا الحصر او التكرير
وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل
على التجدد فينافيه وضعا وان لم ينافه استعمالا فان المضارع
قد يستعمل للدوام وان ارادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر

التقابل
وانما وجب حذف الفعل مع خبر
في الى اخرى اسماء الفعل والمفعول ... انه يعين فيه
النص وتفصيل ... ضرف النصب بغير موضع لكون
المصدر ... حذف ... موضع ... الى
الذي ... والتجدد ... المصدر ... بالاقتضا
المقصود ... المصدر ... المصدر بالاضافة او
... فيقتضي ... بعد ... الفعل ...
بحرف ... تبع ... الفعل او المفعول
الفعل ... العامل ... الفعل
... ورد ... ونحو
وبعده ... هلك ... رضى

وانما وجب حذف الفعل فيه حرفا
على ... التوبيخ ...
... رضى

نعته خبراً نحو ما زيد الا سيرا وزيد سيرا للتنبيه على الكلام معنى الحدوث ورابع
لعدم صريح الفعل وعدم المفعول الدال عليه ولهذا المعنى اعني
زيادة المبالغة رفعوا بعض المصادر التي يجب حذف عاملها نحو
الحمد لله وسلام عليك قوله فانه لو اريد نفيه ذلك اما لفوات
الحصر الذي قصده بوجوب الحذف وكذا الحال اذا كان مثبتا لكن
لم يكن بعد نفي قوله داخل قبل صفة النفي والا ظهر ان تقال صفة
لكل من نفي ومعنى نفي قوله على اسم مبتدا او منسوخ ابتدائه
بالعامل قال الشيخ الرضي دخول النفي على الاسم ليس شرطا لجواز ان
يكون في نحو ما كان زيد الا سيرا وما وجدتك الا سيرا البريد انتصاب
المصدر على انه مفعول مطلق كما جاز ان يكون منصوبا بكان ووجد
فالشرط ان يكون ما جعله خبرا عن شيء لا يكون هو اي المصدر خبرا عنه
قوله لا يكون خبرا عنه بلا تاويل ومبالغة قوله لانه لو كان خبرا عنه
ان قلت هو ليس مفعولا لانه مرفوع قلت المفعول قد يكون مرفوعا
ان قلت فيفوت فائدة تدوين علم الاعراب قلنا اذ التعيين
مواضع الرفع والنصب لا يفوت ولا يخفى انه لو اعتبر الزائد في
المصدر كما اعتبرها بعضهم ليسلم عن تلك التتمة نحو ما ذكره قدس سره
انسب بالمقام قوله اي في موضع الخبر لا يخفى ان العبارة لا يفيد

نكونه خبرا للمفعلين في ازمنه رضي

جواز ما ذكره الى جواب ما اورده
الشيخ الرضي بعد نفي ما ذكره
حاشية المتوسط ٥ ٥

هذا القيد الا بتكلف قوله نحو ذكرت الذي نشكته ففداه
واما جمع بين القصرين بطلبين لانه لا يخفى انهما قد يجتمعان نحو ما زيد الا سيرا
سيرا وحج ينبغي ان يوجب ان الحذف اوجب قوله الا سيرا البريد
البريد يبكيه قوله ومنها ما وقع تفصيلا وانما وجب حذف الفعل
ههنا لدلالة الجملة المتقدمة على المصدر الذي يتبعها الذهن منه
الى الغاية انها مصادر وقيامها مقام عواملها قوله لاثر مضمون
جملة انشائية او خبرية نحو زيد يكتب قراءة بعدا و بيعا و يشترى
طعاما فاما بيعا واما اكلا انه فيه مضمون جملة يتوجه نحو قوله سفر
يتيح صحة او يغتنم اغتناما وليخرج نحو قوله سفر سفرا قريبا او سفرا
بعيدا لان السفر القريب والبعيد ليس من اثار السفر بل من انواعه
قوله متقدمة بيان للواقع واحترازا واجوز تقديم التفصيل
نحو اما تمنون منا او تفدون فداء فشدوا قوله مصدر لما اي مصدر
المفهوم منها قوله وباثره غرضه اي غايته وانما سمي غاية الشيء
اثرا لانها تحصل بعده كما ان الاثر الذي يكون بعد المؤثر قوله اي لان
تشبيه به اعرابي لان تشبيه بما ناب منابه او مرفوعه الواقع بعد الجملة
يجب الظاهر لا المفعول المطلق لا يجي فاذن يخرج عن الضابطة
اذا ذكر المفعول المطلق نعته لانا نقول قد جرت عادتهم على حذفه

وجب ه

وانتهى الاول بيان حال المفعول
وانتهى شيخ ٥ ٥

ولزوم مصدر في موضعه فعل هذا او فتر قوله ما وقع للتشبيه بموضع
مصدر وقع لان التشبيه بما لم يسلم عن المنافشة قوله نحو لزيد صوت
صوت حسن قال سيبويه يجب فيه الرفع على انه بدل او وصف
لكونه مع وصفه كالاسم كما جعلوا الحال الموطئة حالا لان في وصفه
معنى الحالية ولذلك لم يجعله تاكيدا لفظيا لانه يفيد ما لم يفده الاول
قال الشيخ الرضي لا منع عندي ان يكون تاكيدا واذا ترك المصدر
واتي بالوصف كقوله صوت حسن فالاولى الاتباع ويجوز النصب
على حذف الموصوف قوله علاجا ليس في كثير من النسخ ولم يكن
في نسخة الشيخ الرضي وكذا قال لا بد من شرط آخر وهو ان يكون
الاسم عارضا غير لازم ليدل على معنى الفعل المقدر اعني الحدث
فيخرج نحو لزيد زهد زهد الصلحاء ولا يخفى انه لا يخرج نحو ذكره
في المعقولات وكذا في المحسوسات بخلاف اشتراط كونه علاجا فانه
يخرج قوله مشتملة على اسم انما اشترط ذلك ليدل على
الفعل المقدر فان الجملة باشتمالها على الاسم يدل على نفس الفعل
وباشتمالها على صاحبه يدل على ما لا بد للفعل منه اعني الفاعل قال
سيبويه بهذه الدلالة يغني غناء التقدير وحسنه الشيخ الرضي
ان قيل لم لم يجعلوا الاسم المذكور عاملا كما قال بعضهم اجيب

بان المصدر عندهم لا يعمل الا اذا صح تقديره بان والفعل منه
ولا يصح ذلك في مررت به فاذا له صوت لانه تقطع بوقوعه الصوت
وان يصوت لا يقطع بوقوعه قوله واحترز به عن نحو مررت بالبلد
فاذا به صوت صوت حمار قال الشيخ الرضي فالاولى فيه مثله الاتباع
بان يكون وصفا او بدلا وضعف نصبه لان الجملة المتقدمة ليست
اذن كالفعل لكونها مما لا بد للفعل منه وقد اجازوا النصب فيه على الحال
او المصدر لكن لا يجب حذف العامل قوله فاذا له صوت صوت حمار جاز
انتصابه على الحالية على احد تاويلي الوصف كما سنذكره ودوا الحال التمييز
المستكن فيه قوله واجاز غير سيبويه رفعه على انه بدل او عطف بيان
او وصف اما على حذف مضاف اي مثل صوت حمار كما ذهب اليه
الخليل وغيره التعريف بان يكون صوت الحمار لان مثل لا يتعرف
بالاضافة ورد عليه سيبويه بانه لو جاز هذا الجاز هذا قصير الطويل
اي مثل الطويل واما على انه جامد مأول بالمشتق اي منكر فاذا
عرف كان بدلا او عطف بيان لا غير قوله من صات اي يعني ان صوتا
ههنا مصدر بمعنى التصويت يعني بانك كردن فلا حاجة الى التاويل بانه اسم
بمعنى او ازداد انه استعمل كاسم المصدر كالعطاء بمعنى الاعطاء وان عامله
يعرف في التصويت قوله وصراخ بانك كردن قيل هو اسم استعمل

كان قوله تعالى انا زيناها زينة
وتبيانه زمخ

قوله صوت حسنا ان
صوتا حسنا ه زمخ

اشارة الى ان المصدر منصوب
بفعل مقدر من الجملة المتقدمة وبه
يظهر عليه الجملة المتقدمة والا فانه
المصدر عليه لفظا وجب حذفه
فانه معنى الصوت صوت حمار
اي تصوت حدث فان الاسم
مثل المصدر كما انه لفظ كما
وتحته كلامه ه زمخ

فانه يمنع ان تدفع اي لا يمنع ويتوقع
الفعل منه ولا يمنع ويحتمل
ان تقع الفعل به زمخ

انه ما يرى بمدلوله الاسم اي متى
وما يستند الاسم متى

انه منه وهو الكاشف ه

تنبيه ان نحو بعينه بمعنى كون الموصوف
مستترة فان قلت لا تتوصف بالاضافة
ونبئنا عليه انه يجوز نحو مررت برجل اخوه زيد
اي الوصف اي مثل اخي زيد
زمخ

اي به صوت مثل كما انه
مررت برجل اسد اي جري
ه زمخ

مناظرة مع الرضي

استعمال المصدر قوله ما وقع مضمون جملة حالي او خبر لو قع على انه بعض
كان وهذا اظهر معنى قوله لا محتمل لها غيره اي لا احتمال للجملة من المصادر
غيره محتمل مصدر يسمى غيره مفعوله قوله نحو له على الف درهم له
خبره على شقلح به ادعى العكس ولكل وجه لفظي او معنوي ومن هذا
القبيل قول المحسبلة الله اكبر دعوة الحق اي دعاء الى الحق لانه دعاء
الى الصلوة ومنه ليضرب زيدا لعمرو اتسماكا لان قساما يعني التاكيد وهو الحاصل
في الكلام الذي يتوجب ان واللام قوله اي اعرف اعرافا
قال الشيخ الرضي الجملة المتقدمة في هذا القسم وما يقابله على مدلولها وفيها
معنى الفعل قوله وليسمى هذه التسمية بعض المتأخرين قوله لانه انما
يؤكد نفسه وذاته كما يؤكد ضربا في ضربت ضربا نفسه الا ان المؤكد
فيها مضمون المعزو اليه الفعل وفي ضربت يؤكد مضمون الجملة الا انه
بل كان لها ان مضمون انه موجبها زنج
قوله ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره اخرى به عما اذا وقع مضمون
معزوه له محتمل غيره نحو الصغرى في بيع العمرى فان الرجوع يحتمل
الصغرى وغيره وهو مضمون معزوه قوله من حق الحق اذا ثبت يجوز
ايضا ان يكون من حق الامر بمعنى تحققه ولكانه على تعيين في المقصود وهو
اثبات كونه على تعيين ودفع كونه على شك فانه من محتملات الجملة كما
ان الباطل والكذب من محتملاتها ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف

المؤكدة
اي قولا حقا لما قاله الشيخ الرضي من ان جميع الامثلة المذكورة
لغيره اما صريح القول او ما هو في معنى القول فان التقدير ذلك
عيسى بن مريم قول الحق ونحو لا فعلنه البتة اي قطعت بالفعل و
جزمت به قطعة واحدة بحيث لا تردد بحيث اجزم به ثم ابدو لي
ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة
لا يثنى فيها النظر وكذا قولهم افعله البتة اي جزمت بان افعله
وقطعت به قطعة فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام
فيها في الاصل للعهد اي القطعة المعلومة التي لا تردد فيها فتعول
التقدير الاصلي في مثل هذا المصدر ان يجعل الجملة المتقدمة مفعولا له
لفعلت وهذا المصدر مفعولا مطلقا لفعلت وبيانا للنوع فالقول
الناصب مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بجملة فهي مقوله
قوله وسمى هذه بعض المتأخرين قوله ويجئ ايضا في باب المفعول
وربيت بفوات جنس التفاضل لان اللام تفيد تأكيد النفي للصفة
لا تجعل اللهم الا ان يصرف عن الظاهر ويجعل بمعنى كما قال قدس سره
وعلى هذا ينبغي قوله اصلا ابي لا ابي من التلبية لانها مأخوذة
من لبيك قوله بحذف الفعل لكلل ذلك تنوع الجيب بالتزعة من التلبية
فتنوع لامتثال المأمور به حتى يفعله قوله ويجوز ضمن صلة قبا
ما شئتم ع

المفعول به

وهو معرفة اضيف الى الضمير فغلب الغيبة كلذي وليس بنبي لبقائه

بانه مضاف الى المظهر قوله المفعول به فى المص انما سمي به لانه اوقع

الفعل به او تعلق به ولك ان تقول ليس لانه ازال الفعل به او الصق

وقيل لانه سبب لوجود الفعل لان المحل من اسباب وجوده قوله

ولم يذكر الى الكلام لك ان تقول لا حاجة اليه لانهم يجردون صفات

المدلولات المطابقية عن دوالها كما ذكر وفيه مناقشة لان اسماء

الاستفهام مثلا قد يكون مفعولا به وليس وقوع الفعل عليها من صفات

مدلولاتها المطابقية بل من صفات مدلولاتها التضمنية قوله

والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به نفيا او اثباتا والمراد تعلقه

به اولا لا بتعقل الآية ولا يخفى ان خروج التثنية ظاهر لا يقال

ينتقض التعريف بنحو اشتراك زيد وعمرو لان نسبة الاشتراك

اليهما اسناد والاسناد ليس تعلقا ولو سلم فالمراد التعلق بغير

الفاعل وعمرو فاعل حقيقة وان لم يسم فاعلا لفظيا واما قولك ضارب

زيد عمرا فليس عمرو فاعلا فيه حقيقة بل فيه جهة مفعولية اعني

تعلق الفعل به من حيث الوقوع قوله ولا ينقلون في مررت بزيد

لا يقال لا يصح اخراجه لانه مفعول لانا نقول لا نسلم انه مفعول به

مطلق في اصطلاحهم بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر وكلامنا

فخرج المصدر والتمييز والمستثنى
فى المص المراد بوقوع
فعل الفاعل عليه تعلقه
به ١٢

في المطلق وقد صرح بذلك الشيخ الرضي قوله فان المفعول

المطلق عين فعله فيه تامل قوله يخرج به مثل زيد في ضربت زيدا

لا يخفى وجه ذلك العيد لكن في صحة اخراجه تامل قوله فلا يرد

نقض المورد نظرا الى انه مفعول به لكنه مرفوع قوله وقد يتقدم

المفعول به وكذا سائر المفاعيل سوى المفعول معه لمراعاة اصل

الواو فانها في الاصل للعطف وموضعها اثناء الكلام قوله

واما وجوبا فيما تضمن وكذا فيما اذا كان معمولا لما يلي الفاء

التي في جواب اما ولم يكن له منصوب سواه كقوله تعالى فاما اليتيم فلا

تقهر قوله كوقوعه في حيز ان وكوقوع فعله مؤكدا بالنون لان

تقديمه وليس في ظاهر الامر على ان الفعل غير منتظم وتوكيد الفعل بالنون

لكونه مهما فيتقيد فرار في الظاهر قوله تخصيصها بالذكر لان ذكر

الجمهور ان ذكر العدد لا ينفي ما عداه قوله لوجوب الحذف في باب

الاغراء اشار بذكره في باب التنبيه الى تعريف الامور الاربعة

بامثلتها حيث قال نحو اخاك اخاك اي الزم ونحو الحمد لله الحميد

ونحو اتاني زيد الفاسق الخبيث ونحو مررت بزيد المسكين

نحو اياك والاسد في الواو اما للعطف ومعناه تحت على التوادم نفسه

واما بمعنى مع ومعناها تقربه ولا تنعه قوله واقصدوا

خيرا لكم اي خذا انتم فيه والقرينة على تقدير الفعل الكف اذا نهيت
عن شيء ثم جيء بما لا ينهى عنه بل هو مما يؤمر به ان ق الذهن الى
نحو اقصدا وايت او ما يقيد هذا المعنى وليس هذه ضابطة هو
لوجوب الحذف لجواز ذكر الفعل معها وانما يجيء ذا تركا الفعل في
جميع الاستعمالات نحو حسبك خيرا لك اي حسبك ما فلح غير هذا الامر
وانت خيرا لك ووراءك اوسع لك اي تنح واقصد
مكانا اوسع لك ومن هذا القبيل عند الزمخشري انته امرا قاصدا
اي وسطا واما عند سيبويه فقد ولعله يمنع ذكر فعله اذ عرفت ذلك
فالقول بوجوب الحذف في الآية الكريمة غير ظاهر وغاية التوجيه ان
ما قال العلامة التفتازاني قدس سره من انه ليس لها فرحيث انها قرائن
الاستعمال واحد بالعكس الى مخاطب معين وبهذا الاعتبار
لا يجوز ذكر فعلها لكن الظاهر ان مثل هذه الحيثية لا يستدعي وجوب
حذف الامر قوله وسهلا عطف مثنى على مثال قوله واهلا لا
اجانب اي كما جاز ان يكون صفة مكانا جاز ان يكون المراد اهل
الشخص في مقابلة الاجانب جمع الاجنبي فكانك قلت اتيت
اهلك دار ربك قوله وطئت الوطء كوضع زراه فهي
قدس سره في الدقيقة السهل نقيض الجبل والحزن ما غلظ في الارض فكر في الارض في

بوجه او بغلبة فيه انه يخرج نحو يا الله قبل هذا انه مجاز التشبيه
بمن له صلوح النداء والا يخفى ان القول بانه غير صالح للنداء
بعيد مع ان القول بالتشبيه غير مناسب فالاولى ان يقال المراد
بكونه مطلوبا الاقبال كونه مسؤول الاجابة قوله مثل يا سماء ويا جبال في
ذلك ان نقول ان نداءهم كان من باب التخييل للتشبيه بمن له صلوح النداء
قوله منزلة من له صلاحية النداء لسرعة امتثال الامر قوله
فان المندوب ليس كما قال بعضهم فهو الجواد ويؤيده قولهم
في المراثي لا تبعد اي لا تهلك كانهم من ضنهم يجل بالميت يتصوره
وحيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعد اي لا بعدت ولا هلكت
قوله فالاولى ادخاله مع انه فيه فتم تتنز قوله مناب ادعوا
الا انه لا ان الجملة الندائية انشائية فالاولى تقدير دعوت
او نادبت لان الاخبار في المعنى الانشائية يجيها بلفظ الماضي
قوله واحترز به عن نحو ليقبل زيد فانه يتنزل عن نحوا طلب اقبال
زيد كما قال بعضهم لانه ظاهر في الاخبار فلا يكون زيد مطلوبا اقباله
بل مخبرا عن طلب اقباله قوله او للمنادى بانه يكون حالا عن خبر
اقباله قوله وناصبه الفعل المقدر وهو منصب المصدر انفا
نحو يا زيد دعاء حقا وهما ليس عند المبرد بحرف النداء لسده

ولا دور في ا ... تقديراه لانه عوض عنه
النصب لولا ان ... فلانه عوض
خبر انه لان النصب منصوبه
الا ان به رضى

مسند الفعل وفيه ان القول فيه ساد مسد الفعل فيبتنى على وجوب الظاهر
ان يكون نسبة العمل اليه مجازا والظاهر ان سيبويه يجوز هذا المجاز
وقد ابو علي اجريجور بان الهمزة من ادوات النداء واسم الفعل لا يكون
اقل من حرفين وبان ضمير المتكلم لا يستتر في اسم الفعل وبانه لو كان
اسم فعل لتم بدون المنادى لكونه جملة واجيب عن الاول بان اداة
النداء لكثرة استعمالها جوز فيها ما لا يجوز في غيرها الا يرى الى
الترخيم وعن الثاني بانه قد يستتر كما في نحو اف بمعنى اتضجر وعن الثالث
بانه قد يعرض للجملة ما لا يستقل به كلاما كالجملة القسمية والشرطية .
قوله ويبنى على ما يرفع به اي بالضرورة لا بالامكان العام
لا بقاي فيتنقض الحكم بالعلم الموصوف بابن مضاف الى علم لانه
ذكره فيما بعد بمنزلة الاستثناء قوله لعلتها باعتبار المحل فان
محلها اثنان مفرد معرفة ومستغاث بخلاف محال النصب فانها
ثلثة او لعلتها بحسب التحقيق والاستقراء وفيه خدشة لان الشروع
في الكثير بعد الفراغ من القليل تناسب الكثير والقليل بحسب الذكر
لا بحسب التحقيق قوله ولطلب الاختصار اذ بالقياس الى ما علم
يتعين مواضع النصب من غير حاجة الى تخصيصها قوله على الضمة
لفظا او تقديرا كما في المقصور والمنقوص والمبني قبل النداء

ما لا يستقل خ

خدشة

تحصيلها خ

مثل يا هذا ويا هؤلاء ويا انت وجوز البعض يا اياك نظرا الى كونه
مفعولا واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على قدر
الضرورة كما قال سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام
قوله التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء يعني انه من
قبيل رضعت هذه المراة هذا انثى قوله او الفعل هذا
عطف بحسب المعنى اذ كانه قال الفعل مسندا الى ضمير المنادى او
الفعل مسندا الى الجار والمجرور قوله وارجاع الضمير الى الاسم غير
ملائم لسوق الكلام لان الكلام مسوق لبيان المنادى فكونه
خارجا عن التطفل الذي فيه رجع الضمير الى المنادى قوله اي لا
يكون مضافا ولا شبه مضاف يعني ان المفرد مقابل للمضاف
اريد المفرد الكامل منه فيخرج شبه المضاف ايضا اما اخراج المنادى
المجرور باللام او المفتوح بالالف ينكسها الارادة فبعيد قوله
وهو كل اسم لا يتم معناه قال الشيخ الرضي ما حاصله يرجع الى
ان شبه المضاف اسم يجيء بعده ما هو من تمامه وذلك الا ... قوله
اما معمول له نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد و
اما معطوف على ذلك الاسم على ان يكون المعطوف مع المعطوف
عليه اسما لشيء واحد سواء كان علما له نحو يا زيدا وعمروا اذا سميت

شخصا بذلك المجموع اذ لم يكن علما نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم
لعدد معين كاربعة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب وانما قيد المعطوف
بالذكر اذ لو لم يكن كذلك لم يكن شبيها بالمضاف يجوز جعله مفردا
معرفة لاستقلاله نحو يا رجل وامراة وانما نعت فانه لدلالته
على معنى في المتبوع بمنزلة جزئه وشرط ان يكون ذلك النعت جملة او
ظرفا نحو قولك يا حليما لا يعجل وقوله الا يا نخلة من ذات عرق
وانما اشترط ذلك اذ لو كان النعت مفردا جاز جعله مفردا معرفة
مع جعل النعت المفرد وصفا له نحو يا رجل الظريف بخلاف ما اذا
كان جملة او ظرفا فانه لا يجوز ان يجعل المنادى مفردا معرفة والجملة
والظرف وصفا له لان الجملة والظرف لا يقعان صفة للمعرفة ومع
جعلهما صفة للذي يفوت الاختصار الذي هو المطلوب في النداء الا يرى
الى حذفهم المنادى في السعة وحذف صيغة النداء فكانهم مضطرون
الى جعل المنعوت بالجملة او الظرف عند قصد التعريف مضارعا
للمضاف ولهذا لم يجعلوه في باب لا مضارعا للمضاف فلا يقال
لا ظريفا في الدار بل يقال لا ظريف فيها ولا يجوز ان يجعل حالا اذ ليس المعنى على
تقييد النداء قوله معرفة قبل النداء لانه يلزم اجتماع التعريفين وهو
ممتنع لانا نقول الممتنع اجتماع آلتي التعريف لا يلزم ذلك الاجتماع

ويا جوادا لا يبخل ... آخره
عليك ورحمة الله السلام ...

مع قوله يا حليما الخ
لا يعجل ويا جوادا الخ
لا يبخل ...

في المنادى المضاف الى المعرفة لانا نقول صورة الاضافة ليست
نصا في التعريف مع ان محل الدخول مختلف قوله لوقوعه موقع
الكاف الاسمية اعلم ان الاسماء المظهرة كلها لا خطاب فيها اذ هي كلها
غيب الا انه لما سرى اليه الخطاب بواسطة حرف النداء جرى مجرى
المضمر الذي وضع للخطاب وصار في حكمه وانما عدلوا عن الاصل
الى النظر لئلا يسارع الى فهم كل واحد من الحضار انه هو المخاطب
والمدعو قوله مثلها افرادا وتعريفا انما اعتبرهما ليقوى جهة
الاتحاد ولا يلزم بناء المضاف وما في حكمه والنكرة الغير المعينة
قوله وانما قلت ذلك الخ اي ان قلت حيث المشبه بالمشبه بالشيء لا يلزم
ان يكون مشبها لذلك الشيء لجواز الاختلاف في وجه الشبه قلت
المشابهة ههنا بمعنى المناسبة والمناسب للمناسب للشيء مناسب لذلك
الشيء قطعا ولو بالواسطة ولو قيل ان المشابهة بمعناها فنقول
المقصود من ذلك التشبيه تقوية جهة الاتحاد وتعليق البناء بالامتياز وجعله
كانه هو الكاف الاسمية واذا ثبت انه كاف الاسمية حكما وهي مبنية
لزم بناؤه قوله ويا زيدان ويا زيدون اي قبل العلم اذا ثني
او جمع لزم فيه اللام بدلا عن تعريفه الزائل بالتنكير فكيف يصح هذان
المثالان اجيب بان لفظة يا قائمة مقام اللام قوله وبخفض

خص لفظة يا وحدها بالاستغاثة لكونها اشهر في النداء فكانت
اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في المستغاث قوله وهي لام
التخصيص معدية لادعوا المقدرة لضعفه بالاضمار الى المدعو
قوله دلالة على انه مخصوص بهذه الدلالة لا بد ان يكون لامر مختص
به وذلك الامر المعنى به يجوز ان يكون اغاثة او تعجبا او تهديدا
الى غير ذلك لكن لم يقع تلك الدلالة حالة النداء الا مع احد الثلثة
قوله لئلا يلتبس بالمستغاث له اللام في المستغاث له متعلقة
بما تعلق به لام المستغاث وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله
من الم الفراق وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اى استغيث
بالله من الم الفراق قوله لان علة بنائه اه ان قيل دخول الجار
على غير المنصرف لا يوجب صرفه فكيف يوجب اعراب المبنى اجيب
بان علة بنائه في غاية الضعف وبانه بدخول اللام صار بعيدا
عما هو مدار الشبه وهو ما وقع موقع الافراد وفيه ان البدل
يبنى مع بعده وان الافراد ههنا في مقابلة الاضافة لا في مقابلة
التركيب ولا يبعد ان يجاب بان حرف النداء واللام اذا اجتمعا
كانت الغلبة للام لقوتها كما في تنازع العاملين قوله واجيب
بان لم اه بان قوله مثل يا عبد الله اه عن نسخة القاعدة وقد يجاب

يعني تدبر

(٦١)

عن لام التهديد ليضرب انه قتيل قوله ولا لام فيه الخليل لان اللام بدل من
الزيادة في آخر المستغاث فلا يجتمعان ومثل الزيادة اى زيادة المندوب
واو او ياء او الالف قوله يا طالعا جبلا فيه انه ان لم يعتبر عماده
على موصوف مقدر لم يصح عمله وان اعتبر لم يكن مضارعا للمضاف
لانه موصوف بمفرد اللهم الا ان يفرق بين المنعوت المذكور
والمذكور المقدر لكن بقي شيء وهو ان طالعا جبلا جاز ان يكون
معرفة ولهذا يوصف بالمعرفة فكيف يصح ان يكون موصوفه نكرة
اللهم الا ان يكون مبنيا على ان الوصف لما وقع موقع الموصوف
لم يمنع قصد تعريفه قوله ولهذا وجب نصب رجلا اى يجب
يا رجلا بالنصب حتى يكون رجلا لغير معين لا حتى يكون رجلا
لغير معين قوله مثل يا حسنا وجهه طريقا فمن قد يكره في الحاشية
وانما قيدناه بقوله طريقا ليكون نصا في كونه نكرة لم يقصد به معين
فانه لو قصد به معين لقال يا حسنا وجهه الظريف انتهى اعلم
ان شبه المضاف اذا قصد به معين وجب تعريف وصفه
الا اذا كان منعوتا بجملة او ظرف فانه لا يوصف بالمعرفة
فلا يقال يا حليما لا يعجل القدوس بل يقال قدوسا وذلك
لانه نكرة وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة وان كان ذلك

شبه يا طالعا جبلا للنطق رضي

القدوس
بنهايت پاك
سنز

قبل النداء . وتوابع المنادى المبني لم يقيده بكونه غير المبهم الذي جيء
به للتوسط اعتمادا على ما سيذكره . لان توابع المنادى المعرب
غير البدل والمعطوف الآتي حكمها . تابعة للفظه فقط سواء
كان منصوبا او مجرورا نحو يا لزيد وعمرو ولم يحملوا على محله النصب كما
في العجب ضرب زيد عمروا . وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع
به هذا القيد مستفاد من الحكم فان الرفع لا يتصور في تابع المستغاث
بالالف قبل وكذا لا يتصور الرفع في تابع العلم الموصوف بابن
اذا كان مفتوحا وكذا نقول ان اللام في المبني للعهد اي
ما ضم من نوابه وبني على ما يرفع به فلا حاجة حينئذ الى التقييد
او شبهها بالمضاف لفظا لانه لا حاجة في ادراجه في المفرد الى هذا
التعميم لانه مفرد حقيقة لانه ليس بمضاف نعم في ادراجه في غيره يحتاج
الى تعميم كما اشرنا اليه . فانهما لما انتفت عنهما آية فاعتبر
حكم المفرد ليتحقق العمل بالنسبة بالمفرد كما تحقق العمل بالنسبة
بالاضافة اذا كانتا مناديين . ويا زيد الحسن وجهه ويا هؤلاء
العشرون رجلا . اي المعنوي صرح في شرح المفصل به
لان التأكيد اللفظي ... وذلك لان الثاني عين الاول لفظا ومعنى فكان
حرف النداء باشره لما باشر الاول . نحو يا زيد زيد نفي التأكيد

وفي جعل البعض ذلك بدلا وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظر
لانهما يفيدان ما لا يفيده الاول واذا وصفت اكتع فابو عمرو يرفع اكتع
على انه توكيد لفظي موصوفه او بدل منه بما حصل من الصفة كما في قوله تعالى
بالناصية ناصية كاذبة ولا يجوز ان يكون صفة لان العلم لا يوصف
والصفة في الاصح لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر
وارتفاع العالم او انتصابه في مثل يا زيد العالم على الاختصاص
وفيه انه لا يلزم من الشبه اشتراكه في جميع الاحكام . وعطف
البيان وذهب الشيخ الرضي الى انه بدل محكمه حكم البدل عنده
والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه لم يقل والمعطوف المعرف
باللام مع انه اخصر ليشعر الى مانع الاستقلال وهو امتناع دخول
يا عليه وليخرج عنه يا محمد والله لتعيين الرفع . ترفعهما ولا
تبنى الصفة كما في لا رجل ظريف لان النفي متوجه الى الصفة
دون النداء والرافع هو حرف النداء لشبهها بالرافع في كونه
اثر كل منهما عارضا مطردا ولم يظهر اثر هذه الشبه في المنادى
لمكان البناء . لفظا او المقدر مثل يا فتى ويا هؤلاء فان ضمتهما
تقديرية مفروضة كما ذهب اليه الشيخ الرضي ولا ظهران فيهما
لهؤلاء ضمة محلها لان مفردا معرفة معربا لو وقع موقعه

لنقص كما انه له نصبًا محليا لانه مضاف لو وضع موقعه لكان منصوبا
قوله والمعطوف الممتنع دخول يا عليه يعني ان اللام للعهد والجار
والمجرور متعلق بقوله يختار قوله مع تجويزه النصب لان المراد با
لاختيار الحكم بالاولوية قوله لان المعطوف بحرف ثم نظر ابو
عمرو الى جانب اللفظ ونظر الخليل الى جانب المعنى واستقلاله فجعله
مرفوعا تنبيها على الاستقلال ان قلت ينبغي ان يختار الرفع اذا كان
المتبوع غير المضموم بعين هذا الوجه اجيب بانه اراد التنبيه على الاستقلال
مع رعاية الاتباع اللفظي ولا يتصور ذلك الا اذا كان المتبوع
مضموما قوله اي كان كالحسن قال الشيخ الرضي كلام المبرد لا يدل
على ما نسب اليه لانه قال ان كانت اللام في العلم اخترت مذهب
الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف
بل تلمح بهما الوصفية الاصلية فكأنه تجرد عنهما وان كانت اللام
في الجنس اخترت مذهب ابي عمرو لان اللام اذن يفيد التعريف
فليس الاسم كالمجرد انتهى ان قلت يجوز ان يراد بقوله كالحسن ما يشبهه
في كونه علما ذا لام قلنا كلامه في شرحه يأبى عنه اذ فسره بما فسره
دون رح قدس سره قوله اي كاسم الجنس في جواز نزع اللام عنه
علما كان او غير علم فدخل فيه الرجل وخرج عنه الصعق اذ ارده

بالتحقيق اي في صحة نزع اللام عن العلم وامتناعه فاعلم ان العلم
ان لم يكن موضوعا مع اللام صح دخول اللام عليه ان كان في الاصل
صفة كالحسن او مصدرا كالفضل وذلك للمح الوصفية وقصد مدح
او ذم بها لكنه غير مطرد اذ لا يصح ان يقال في محمد وعلي المحمد
والعلي وكذا ان كان اسما له معنى جنسي تقصد به مدح او ذم
كالاسد والكلب ولا خفاء في جواز نزع اللام عن ذلك العلم
وان كان موضوعا مع اللام لم يجز نزع اللام عنه لانها كبعض
حروف الكلمة وهذا اقسام منها ما يكون في الاصل للجنس ثم كثر
استعماله بواحد لخصلة مختصة به من بين ذلك الجنس فوجب
ان يكون معه اللام او اضافة لتفيد الاختصاص وهو العلم
الغالب والاتفاقي فهذا القسم متصور له معنى جنسي ثابت
عرف ثبوته للمعنى العلمي ومنها ما لا يتصور له معنى كالثريا والدبران
والعيوق اسماء الكواكب مخصوصة ومنها ما يتصور له ذلك لكن لم يثبت
كما في اعلام الاسبوع من الثلاثاء والاربعاء والخميس فانها لم يثبت بمعنى
الثالث والرابع والخامس ومنها ما يتصور له ذلك وثبت لكن لم يعرف
ثبوته للمعنى العلمي كالمشتري للكوكب فانا لا ندري معنى الاشتراك فيه و
هذه الاقسام الثلاثة اعلام غالبة عند سيبويه لكن بحسب التقدير للاتفاق

بما هو الغائب فان الغائب في الاعلام اللازمة لا سيما ان يكون اجنبيا
صارت اعلاما بالغلبة قوله مثل يا تميم كلهم نظرا الى ان تميما نفسه
غائب وجوز الشيخ الرضي كلكم نظرا الى الخطاب العارض قوله غير جار
صفة او بدل قوله اي حال كون كل منهما مطلقا وحال كون كل منهما
تابعا لمفرد او مضاف قوله اي العلم المنادى المبني على الضم فخرج مثل
عبد الله ويا زيدان ويا زيدون اذا جعلهما علما قوله تحقيقه بالعوض
وبحذف الالف خطا في ابن وابنة وتحققوا العلم الجامع لتلك الصفة
في غير النداء بحذف تنوينه والالف في ابن خطا قوله اي من حركة الالتقائية اي
سمي ذلك كون الفتحة حركة الالتقائية المستحقة في الاصل قوله واذا
نودي المعرف باللام قيل حينئذ اي نداء مثنى العلم وجمعه المعرفين باللام
يحذف اللام لا بالتوسيط فيقال في الزيدان والزيدون يا زيدان
ويا زيدون وقد يجاب بان اللام فيهما لجبر نقص التعريف الآتي بالتنكير
لا للتعريف فيجوز ان ينوبه المعرف باللام قوله اي اذا اريد نداؤه
كثيرا ما يطلق الافعال الاختيارية ويراد مبادئها اعني الارادة قوله
قيل مثلا انما قال مثلا لان قصد نداء المعرف باللام على اطلاقه لا
يستلزم قول يا ايها الرجل واخويه بخصوصها ولكنه يكفي في تصحيح الاستلزام
ان يريد بقوله يا ايها الرجل واخويه الكلام المذكور وسطية اي او هذا

الكلام
برد

او يا هذا كما قيل لكل فرعون موسى ان المراد لكل ظالم عادل قوله
بتوسط اي هي موصوفة وقال الاخفش هي موصولة حذف صدر صلتها و
جوز بالمناسبة التخفيف للمنادى وبوقوعه نكرة ووقوعها موصولة
ونكرة ووقوعها موصوفة وانها لم ينتصب مع انها شبيه بالمضاف
لانها اذا حذف صدر صلتها تبنى على الضم قوله مع ها التنبيه
المشارك لحرف النداء في التنبيه لان النداء ايضا تنبيه فالحرف
يعوض ها التنبيه ما فات بعد حرف النداء قوله بتوسيط هذا
ليس لضاف الوصلة فانه قد يقصد نداؤه بحذف اي فانه يقتضي فيها
ولذلك قد يقتصر على هذا ويؤتى بتابعه كما يؤتى بتابع تابعه فيقال
يا هذا الرجل وعبد الله معطوفا على هذا او لا يجوز عطفه على الرجل
لان المعطوف في حكم المعطوف عليه ويمتنع وصف يا هذا الا
بذي اللام ولا يجوز الاقتصار على ايها ولا يؤتى بتابعه بل يؤتى
بتابع تابعه فلا يصح يا ايها الرجل وعبد الله لامتناع وصف ايها الا
بذي اللام قوله بتوسيط الامرين معا الرتبة توسيط تلك الامور
ان يقع النداء على ما قصد نداؤه وبيان ذلك ان النداء لا يقع الا
على ما هو معلوم المنادى فلا يقال يا شيء الا اذا قصد التحقير فاذن
كان المنادى ان لا يكون الواسطة معينا وان توقف الذهن عنده

و هذا المجاز وهلا نما
في الحقيقة ه رضي

ثم الالتفات يكون ذلك المبهم طالبا لما يرفع ابهامه بحيث لو نشع لم يتقيد
اي قد الى التعيين ثم الالتفات يكون ذلك المبهم مبهما يكون طالبا
للمعرف باللام فيقع النداء عليه فلذلك توسط تارة باسم الاشارة
لانه مبهم يطلب بحسب وضعه ان يرفع ابهامه بالمعرف باللام اذا
اريد تعيين جنس ما اشير اليه وتارة باي اذا قطعت عن الاضافة و
ابدل مما اضيفت اليه هاء التنبيه لما عرفت فانها ح مبهمة بخلاف
ما اذا لم تقطع او ابدل مما اضيفت اليه التنوين فانها معينة بما
اضيفت اليه وهي تحتاج برفع ابهامها اما بالمعرف باللام او بوصفه
باسم الاشارة الذي يرفع ابهامه بالمعرف باللام وانما وصف اولا
باسم الاشارة لما فيه من التدرج في التعيين وتكرار المبهم الذي يورث
زيادة شوق قوله لانه المقصود بالنداء بحسب الواقع لا بحسب اللفظ
فانه ذكر ليدل على معنى في المتبوع قوله لانه توابع منادى معرب
انه وقع بتقدير المنادى ما يقال حاصل تابع المعرب قد يكون فيه الوجهان
نحو ان زيدا قائم وعمرو بالرفع والنصب وقد يرفع بعضهم بان التنوين
في معرب للوحدة فلا ينتقض الحكم بالمثال المذكور لان عمرا في المثال
المذكور ليس تابعا لمعرب واحد وفيه ان للمعرف باللام بعض اعرابه
انما الرفع فقط واما النصب فلانه منادى معنى فيكون منصوب المحل

قوله يا الله اختص هذا اللفظ بالشبهات كما اختص مسماه سبحانه
بالشبهات منها قطع همزة في النداء وغيره وحذف الجار مع بقاء اثره فيه
وحذف حرف النداء وتعويض الميم في آخره كما سمع نحو اللهم
وقد يزاد في آخره ما نحو اللهم ما ولا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف
الاسماء المختصة بالنداء سماعا نحو يا فل ويا نومان اي يا كثير النوم
ولا يقال رجل نومان ونحو اللهم فاطر السموات محمول عنده على نداء مستأنف
قوله وعوضت اللام عنها ولهذا لا يجمع بينهما الا قليلا كقوله
قوله معاذ الاله ان يكون كظبية قوله فلا يبقى في سعة الكلام لانه
وقد تفتح في غيرها نحو قوله لتسمعها انه هم الكبار بضم الكاف اي
الكبير قوله خاصة اي خصوصا قوله من امثلته اخره ذات
بحيلة بالوصل عن قوله في قولهم فيا الغلامان اخرها يا كما انشد
شرا وفي رواية ان تكسبان شرا قوله وذلك خطاب لمن يصلح له
هذا الخطاب قوله انه تركيبا وفي ما قصد ذكر المنادى مضافا
ثم كرر المضاف قبل ذكر المضاف اليه قوله صورة اما ان الاول
معرب صورة فقط واما ان الثاني معرب فلانه تكرار للاول بعينه واما
عدمي تحاله مجبوبة بحسب اللفظ قوله واما الضم في الاول فمن نصب الخ
ح ليس على الاذ ناكيد لانه خرج عن العلمية بالاضافة وان القصد الى

الى المضاف يغاير القصد الى المفرد وان المضاف اوضح من المفرد فلا
يكون غير الاول فاذا كان الاول توطئة كان الثاني بدلا واذا كان مرادا
كان الثاني عطف بيان قوله ويتم الثاني تاكيد لفظي وانما جيء بتاكيد
المضاف بينه وبين المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف
اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل به بينهما
في السعة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار الثاني
كانه هو الاول فكانه لا فصل الا ترى انك تقول ان ان زيدا قائم
مع امتناع الفصل بين ان واسمها الا بالظرف وانه قال ولا
للما بهم ابدا دواء مع ان حرف الجر لا يدخل الا في الاسم قوله
وذلك مذهب سيبويه والخليل قوله او مضاف الى عدي المحذوف لئلا
يلزم التقديم والتاخير والفصل قوله لانه اما تابع مضاف بالاضافة
كما ذهب اليه سيبويه وتاكيد لفظي والتاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم
الاول وحركته وحركة اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف
التنوين للاضافة كذلك الثاني مع انه ليس بمضاف قوله او تابع
مضاف بالوصف كما هو مذهب المبرد والسيرافي قوله يا تيم
تيم عدي لا ابا لكم قال الجوهري قولهم لا ابا لك هو مدح ومعناه
انك ماجد شجاع لا تحتاج الى من يذب عنك ويقوم بامرك وقال الاحمر

فلو اراد انه لا يلتبس لا لبس

او شتم لا تشتم فوقه اي لست بابن رشيد قوله فتح الياء وهو الاصل
كما هو المشهور قوله وسكونها وهو الاكثر قوله اكتفاء بالكسرة
وقد يقع ذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء للعلم بها كقوله
ومنه الواو ان ذه رب اكلكم بعض الاباء قوله وقلبها الفا
روما للخفة ولا مدلها القوة ورفع المناسبة للتنافر قيل
هذه لغة طي فانهم يبدلون الياء الواقعة بعد الكسرة الفا فيقولون
في بقي وفني بقا وفنا وفي جارية وناصية جاراة وناصاة
قوله وقد جاءت ذا قال الشيخ الرضي اما فتح يا بني والاصل
يا بنيا فليست بذلك الشاذ في يا غلام لاجتماع الياءين قوله
ويكون المنادي بعض اي الياء في قوله ويا ابتا للملابسة والظرفية
معطوفة على الفعلية الواقعة جزاء وقوله ووقف اما حالي او ظرف
وذلك ان تقدر فعلا معطوفا على الفعلية اي يوقف بالهاء وقفا
قوله ويا ابتاه وقفا قال الشيخ الرضي اذا وقفت على يا غلاما
فبالهاء لبيان الالف واذا وقفت يا غلامي بسكون الياء وصلا
فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها واسكان ما قبلها
كما تقف على منقوص بلا تنوين وصلا وذلك على مذهب من وقف على القاضي
باسكان الضاد واذا وقفت على يا غلامي بفتح الياء وصلا

اي الفرار عن ان لا يكون الكلام يظهر
في الجزائية اي يقدر فيه
قوله وقفا

جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق تاء السكت مع ابقاء الفتح
وابدال الياء بالتاء لانهما متناسبتان في انهما تزادان في
آخر الاسم ولما كانت التاء بدلا عن الياء غير متمحضة للتانيث طولبت
التاء لكنها توقف عليها بالهاء لانها عوض عن زائد يحذف جنسه
لان تاء التانيث عوض عن اصل ان قلت كيف يجوز الحاق تاء التانيث
المذكر اجيب بان التاء في يا ابت ويا امت للتفخيم كما في علامة
فانهما مظنتان للتفخيم وبان التاء في يا ابت للحمل على امت مع
ان التاء في المذكر غير عزيز نحو حمامة ذكر وشاة ذكر لمناسبة
الياء يعني ان الكسرة حركة مناسبة للحرف المبدل منه فيكون في البدل
شائبة من المبدل منه وقد جاء الضم وعليه قرئ يا ابت بالضم
ولا يجوز اجراؤه مجرى المفرد المعرفة لانه اسم في آخره تاء التانيث
نحو ثبة وبالالف عطف على محذوف اي بغير الالف وبا
الالف فانه غير جائز قد جمع الفرزدق بينهما في قوله
هما نفثا في فيّ من فمويهما اي واقع بعض الجواز
ووقع في سعة الكلام هذا البيت بيتا وزاليه الذهبي و
ويؤيده مقابلة الجواز للضرورة ولكان لا تقيد وتحمل الجواز
مثلا للضرورة وانما وقع ترخيم المنادى في السعة لكون المقصود

تنث ورو ميدان از
دمانه كنند
والاستشهاد به قد جمع بين
الميم والواو مع انهما
متعاقبان ه

الرحيم

(٤

في النداء هو المنادى له فيقصد سرعة الفراغ منه الى ما هو المقصود
مع ندرة الالتباس لان الانسان في حال ندائه اكثر انتباها
لا مسمية في غير حالة النداء اي لضرورة شعرية اشارة
الى انه مفعول له لكن مقدر فعل الترخيم المفهوم من الكلام لا يحمل
الجواز لانه صفة الترخيم والضرورة وان اضطرار صفة المرخم
فلم يتحد فاعلهما وحذف اللام مشروط باتحاد الفاعل وحمل على
عدم الاشتراط كما ذهب اليه بعضهم بعيد لانه مخالف مذهب
المصنف ولكان ترفع ضرورة على الخبرية اي الترخيم في غيره اثر
ضرورة نحو قوله ويا رمية اذ في تعفقا والامال اذ منية
وهو حذف الاظهر ان يقدم تعريف الترخيم على حكمه لكن قدمه لانه المقصود
اي ترخيم المنادى الرحمة بالجمة كما ذهب اليها صيغة وميز
وفي كلام رخيم اي رقيق والترخيم التليين والحذف اي اخر الاسم اواو
فخرج حذف ياء غلامي لانه ليس آخر المنادى بدليل اعتبار الاعراب في ما قبله و
دخل فيه حذف الكلمة الاخيرة بعلبك بدليل اجراء الاعراب عليها
اي المجرد التخفيف فخرج نحو قاض لان حذفه للاعلال وكذا نحو يد لان حذف
آخره للزوم احد الامرين اما تعذر الاعراب اذا اعرب الآخر واما اجراء
الاعراب على حرف العلة اذا حرك وذلك ثقيل وقيل في اخراج آن الترخيم

ثم عرفنا
في

حذف في التركيب والحذف في هذه حالة الافراد لا لعلة اخرى من

اعتباط

[illegible]

قال انه حذف في آخره جوازا على سبيل الاعتباط اراد بهذا المعنى

والاعتباط في اللغة ذبح الناقة بلا علة بارجاع الضمير المرفوع في

الى الترخيم مطلقا لان ذكر المقيد مستلزم لذكر المطلق

والضمير المجرور الى الاسم كان الترخيم لا يوجد في غير الاسم

او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى ان كان ترخيم الضمير

الى قوله ترخيم المنادى ان لا يكون مضافا فلو قال ان يكون

معربا لكان اولى لانه اظهر في اخراج شبه المضاف او شبه

من جعل المعرب في مقابلة المضاف وشبهه او حكمي فقيل اكتفى

بذكر المضاف عن الشبيه به اذ هما متحدان حكما لانه ليس آخره اجزاء

المنادى نظرا الى المعنى هذا اذا كان المركب الاضافي علما

فان الجزء الاول بمنزلة الزاي من زيد واما اذا لم يكن علما فيما نحن

المضاف من حيث انه مضاف لا يتم بدون المضاف اليه

عكرم اى آل [illegible]

ولا مركبا [illegible] خلافا للكوفيين نحو قوله خذوا حظكم يا آل عكرم

لانه ليس آخره اجزاء هذا اذا لم يكن المركب الاضافي

علما اما اذا كان علما فلان المركب الاضافي بتراخي جزئيه قبل

العلمية في استقلال كل جزء منه باعرابه فامتنع الترخيم منهما

بعد رعاية اللفظ والمعنى ولا بجملة لبعض العرب من رخم الجملة

بحذف عجزها نحو تأبط ولا زائدة على الثلاثة لئلا يلزم نقص الاسم

الذي في حكم المعرب انما قيد به لجواز النقص في ما يشبه حكم المعرب

نحو ما وعن واما نحو يد فالحذف منه ليس بذلك ولا بعبارة

بلا علة موجبة انما قيد به لجواز النقص بالعلة الموجبة كعصا

وانما تاء التأنيث فقد كثر الترخيم فيه وهذا عوض آخر غير المرخم منه

الى بعض المواضع معاملة المرخم احرف فتح التاء اذا وقف وذلك

المرخم الحق آخره ها السكت فيقال يا طلحا يا طلحه وذلك لانهم

يلحقون ها السكت بآخر ما ليست حركته حركة اعرابية ولا شبيهة

بها وقليلا ما يوقف على السكون وقد تعرض عن الها في الشعر

اذا اريد الاطلاق نحو قفي قبل التفرق يا ضباعا زيادتان

قيل لا بد ان يكونا بمعنى مخرج نحو عصيصب في حكم الواحدة

عصيصب

[illegible]

صفة كزيادتان ومن قبيل فيمان في العادة في اثبات زيدتا

معا وان كان لكل واحدة لمعنى يغاير معنى الآخر كزيادتي مسلمان

ومسلمان عليين ولما ان الزيادتان سبعة اصناف زيادتا

التثنية كاقرو زيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمون ومسلمون علمين

وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وزيادتا ما نحو مروان و

سعلاة
غول بیابانی
زشت ...

عثمان و خراسان و یاء النسبة و شبهها نحو کوفی و کرسی و الف التأنیث
و همزة الالحاق مع الالف التی قبلها   فی آخره حرف صحیح لفظا
لم یقیده الشیخ الرضی به بل قیده بکونه غیر تاء التأنیث حیث قال
کان علیه ان یقول غیر تاء التأنیث لیخرج نحو سعلاة فطلع هذه الحروف
المتبرعة بینه و بین القسم الاول عموما [illegible] لتصادقهما فی [illegible] و
انفرادهما فی بصری و مختار   و هو اعم اما عمم لان ترخیم مثل
مدعو و مرمی بحذف الحرف الاخیرة والمدة ان بقیت   فی حکم
الصحیح ولا اصالة او فی صحة اجراء الاعراب یوافقه ما قیل من ان
مثل دلو و ظبی ملحق بالکلم الصحیح لصحة اجراء الاعراب
او واو او یاء ساکنة احترز عن نحو کنهور علی وزن سفرجل
عظیم السحاب و مشرنبع علی وزن مدحرج ای مقطوع [illegible]
و هو ورق الزرع اذا طال و کبر حتی یخاف فساده فیقطع
و حرکة ما قبلها من جنسها لیخرج نحو سنور و علیق نبت یتعلق بالشجر
فانه لا یحذف منهما خلافا للاخفش فانه یحذف المدة [illegible]
لان نحو منون لم یحذف زیادة فانه منون جمع ای لا [illegible]
فکانه لیس جمع المذکر السالم کثمود   اما فی الاول فلما کانت
علة الحذف فی القسم الاول مغایرة لعلة الحذف فی الثانی کما تری فصل

ترخیم
در خیمه [illegible]
[illegible]
[illegible]
و [illegible]

١٨٢

هذا التفصیل و لم یبین بحذف حرفان فی ما قبل آخره مدة
و بلت حین [illegible] قال [illegible] فی حاشیة [illegible] صغار الغنم انتهی
قال فی الصراح نقد بفتحتین نوعی از گوسفند کوتاه دست و پای
و زشت روی نقدة یکی [illegible]   و فی جمعه عشر فانوا
اذا رخمت اثنا عشر و اثنتا عشر و اثنی عشر و اثنتی عشرة حذف
عشر مع الالف و الیاء لان عشر بمنزلة النون فی اثنان فتقول
و فیه نظر من جهة ان [illegible] اسم [illegible]   [illegible] و فی [illegible]
[illegible] رجلا [illegible] و رخمت [illegible]
قلت [illegible] بالیاء   محذوف و اصدا فی المحذوف
حرف و اصدا منها بالجملة الکلمة بمنزلة الفاء لکون هذا
المحذوف کثیرا [illegible] و هو مستفاد
من المضارع [illegible] الکلمة قلنا هذا اذا نظر الی افراد الحروف
اما اذا نظر الی [illegible] الطبیعة [illegible]
الی الاولة کما هو المتبادر و الی مشابهة المضارع [illegible] الواقع
جزاء فی الشق [illegible] المضارع و الفاء الجزائیة تدخل علی
المضارع المثبت   و هو فی حکم الاثبات [illegible] قبل [illegible] المحذوف
فی حکم الاثبات اذا کان الحذف لعلة موجبة و لیس الحذف هنا لعلة

للتنبيه او الاستغاثة   ممتازا به اشار الى ان البا في المقصور
متعلق بالاختصاص لتضمنه معنى الامتياز و دخول البا في المقصور
اعرب من دخوله على المقصور عليه   وجاز لك وجاز ان لا
يلحقه سواء كان مع يا او وا قال الاندلسي يجب مع يا لئلا
يلتبس بالندا قال الشيخ الرضي الاولى ان يقال اذا دلت قرينة
على الندبة كنت مخيرا مع يا ايضا والا لوجب الالحاق معها
اى آخر المندوب وقد يلحق في آخر غير المندوب
فان خفت اللبس قال الشيخ الرضي المتحرك بالحركات الاعرابية
لا تلحقه الا الالف وتقدير الاعراب نحو وا ضرب الرجلاه في المستتر
يضرب الرجل وكذا المتحرك بالحركات البنائية الا عند اللبس
والمص تتبعها مدة من جنسها ولا يغير حركة البنا لاجلها قال
سيبويه تقول في ندبة يا غلام باسقاط يا الاضافة يا غلاماه
قال الشيخ الرضي الا ان يقال يا غلامي لحصول اللبس بندبة يا غلام
بالضم   وا غلامكيه لما لم يكن المندوب حتى طلب الحقيقة بل
متفجعا عليه جاز ندبة المضاف الى المخاطب ولا يجوز في الندا
المحض يا غلامك لاستحالة خطاب المضاف والمضاف اليه ولذا
الى هنا لم يمثل بقولك وا غلامهوه   وا غلامكوه في

الشيخ الرضي آخر المندوب ان كان ساكنا فذلك الساكن اما تنوين
او مدة او ميم جمع او غيرها اما التنوين فيحذف لالتقاء الساكنين وتزاد
الالف واما المدة فان كانت الفا حذفتها للالف الندبة
نحو وا غلاماه خلافا للمص فانه يقول استغنى بها عن الف الندبة
وان كانت واوا او ياء فان كانت الحركة قبلها مقدرة حركتها
بالفتح نحو يا قاضياه واذا ندبت يا غلامي بسكون اليا فسيبويه
يقول يا غلامياه لان اصلها الفتح والمص يقول يا غلاميه
وان لم يكن للواو واليا اصل في الحركة فان كانتا مدتين فالمص
يكتفى بما فيهما من المد نحو وا غلامهوه وا غلامهي وا
ضربوا وا اضربي اذا سميت بهما وان لم يكونا مدتين حركت
بالف الندبة بعدهما ان شئت واما ميم الجمع فلا يأتي بعدها
الف الندبة لئلا يلتبس الجمع بالمثنى نحو وا غلامكموه وا اغا
غلامهمي والواو واليا بعدها وان اللتان حذفتا في الجمع للالتقاء
ردتا لمد الندبة واما الف المد فقلبتا واوا او ياء للبس
واما ان كان غير هذه الاشياء فتفتح وتلحق الالف نحو يا منا
في المسمى بمن لبيانها ولاستثقال الالف لخفائها واذا جئت
بعدها بها ساكنة تبينت كما تبين بها الحركة وهذه الهاء

بحذف وصلا وربما تثبت في الشعر اما مكسورة او مضمومة اجراء للوصل
مجرى الوقف — الا المعروف وجب ان يكون المندوب معرفة
سواء كان قبل الندبة او بعدها وجب ايضا ان يكون المتفجع عليه مشهورا
بذلك علما كان او غير علم نحو وامن قلع باب خيبراه واما ما حكاه
الكوفيون من قوله وارجلا سبياه فشاذ — لان اتصاله بالصفة
ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لهذا جاز الفصل بغير الظرف
بين الصفة والموصوف في السعة دون المضاف والمضاف اليه
وقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم واردة على الشذوذ
وكذا ليس كاتصال الموصول بالصلة — لان نداءه يكثر فيه
اي هذا التعليل يقتضي اختصاص الحذف بالعلم وليس كذلك قد تعلق
لا يجوز الحذف عن النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان
المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول لك ولا يكون هذا الا في
المعرفة ولا عن المعرفة المتعرفة بحرف النداء اذ هي اذن حرفا
تعريف وحرفا التعريف لا يحذف فما تعرف بها حتى لا يظن
بقاؤه على اصل التنكير — لانه كاسم الجنس ولانه موضوع في
الاصل لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه
منادى اي حتى طيبا تنافر ظاهر فلا اجمع فيه النداء غير ذلك الاصل

اجتمع الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله معنى طيبا وهي حرف
النداء — سواء كان مع بدل يعني ان جواز الحذف اعم من ان يكون
مع بدل او لا فلا يرد ما قاله الشيخ الرضي من ان المقصود لم يذكر
لفظ الله فيما لا يحذف منه حرف وهي منه لانه لا يحذف منه الا
مع ابدال الميمين منه في آخره — نحو يوسف عبري وقيل في
واعترض عليه بانه لو كان عربيا لصرف اذ ليس فيه الا العلمية
وضعف بانه يجوز ان يكون معدولا عن يوسف بكسر السين
ولفظة اي اذا وصف بذي اللام فانها وان كانت اسم
جنس معرفا بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفها كما
تقدم وهو معرفة قبل النداء جاز حذفه — والمضاف الى اي
معرفة عطف على قوله لفظة اي — اي صر صبحا او ادخل
في الصباح — قالته امراة امرء القيس فلما اصبحت اخذ
منه انطلاق وهو مثل في شدة طلب الشيء وقيل مثل يستعمل
المغموم — فانه شخص صار مثلا للحث على تخفيف النفس
من الورطة الشديدة — وهي اطرق كرى الا اطرق فارسي
بودن وچشم در پيش افكندن وسر فرود كردن — وهي رقية
اذا سمعها تلبد بالارض فيلقى عليه ثوب فيصاد صار مثلا

[illegible]

لمن يكبر وقد تواضع عمن هو اشرف منه   والمعنى ان النعام قبل معناه ان ذكر الحبارى يكون طويل العنق فراد اخفض عنقك للصيد فان اطول منك اعناقا وهي النعام قد اصطيدت   بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام في قوله تعم وزين لهم الشيطان اعمالهم فصدهم عن السبيل فهم لا يهتدون الا يسجدوا والمعنى فهم لا يهتدون لان لا يسجدوا او يجوز ان يكون انه بدل من اعمالهم اي وزين لهم الشيطان ان لا يسجدوا او تعليل له زين لهم الشيطان لئلا يسجدوا او صدهم عن السبيل لئلا يسجدوا   اي مفعول له او مطلق على الاول لحسب تخصيص الاسم في قوله كل اسم بالمعرف واللام كي التعريف مانعا الصدقة على الجمعة في يوم الجمعة صحت فيه وعلى الشيخ لا المخصص ولا باس في التعميم مع عد المحدود ثالثا في المواضع الاربعة لانه يجب بعض افراده منها   اي احذر عامله بناء على شرط يعني ان على صيغة بناء ولك ان تقول يعني ان على صيغة للوقوع اي احذر اضمارا واقعا على شرط مثل وقوع البناء على المبني عليه   وانما وجب حذفه لا يرد النقض بقوله تعم اني رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين لانه ليس من هذا الباب لان الجملة الثانية لم يات بها للتفسير بل انما اتى بها لبيين الجملة الاولى وقت تمامها باعتبار ما تعلقت به

لي كونهم ساجدين كقولك علمت زيدا علمته كاتبا   كل اسم الخ لفظ كل لبيان المانعية   بعده فعل مبتدا او فاعل انطلق وزيدا انت ضاربه لانه يشبه الفعل فما يعمل فيه عليه اما قبل الاسم المحدود نحو زيد هند اضاربها وازيدا ضاربه العراق او بعده كالمثال المذكور ومثل زيدا ضاربه عمرو على ان يكون عمرو مبتدا وضاربه خبر له   مشتغل صفة لاحد الامرين المفهوم من لفظ او او لكل من الامرين على سبيل التنازع   عنه متعلق بالاشتغال بتضمين معنى الفراغ او لان الاشتغال بمعنى الاعراض   او متعلق ضميره في هذا التوجيه تصريح بالتزام الضمير وتعلقه بالضمير بان يكون المتعلق مضافا الى الضمير سواء كان ذلك المتعلق معمولا بالاضافة للفعل مضافا الى الضمير سواء كان ذلك المتعلق معمولا بالاضافة للفعل وشبهه نحو زيدا ضربت غلامه او بالتبعية نحو زيدا ضربت عمروا وغلامه ومنها ان يكون المتعلق موصولا او موصوفا لعامل الضمير او معطوفا عليه موصول عامل الضمير او موصوفه نحو زيدا لقيت عمروا والذي يضربه او رجلا يضربه   لو سلط التسليط بركة فتحتين بر جزري   ومناسبته ليس على النهي التسليط بل ليس شيء غير كتبه وانما الحكم عنده ليدخل فيه الامثلة الاخيرة ويمكن ان يتسليطه   يعني م

القيد من تتمة يوم ما ويتصور ذلك بوجوه منها ان يكون ٤٤

تسليط بعينه او بلازمه فلا حاجة في دخولها الى الا كما ان   وبعيد
النوازع عن العمل الى قوله خرج وخرج ايضا اسم بعده فعل او شبه فعل
لا يصح عمله فيما قبله وذلك بان يكون اسم فعل او مصدرا او صفة مشبهة او
مصدرا او جاء له صدر الكلام كان واخواتها ولام الابتداء وما وان في حروف
النفي دون لم ولن ولا او بان يكون صلة او صفة او مضافا اليه او
واقعا بعد الا او مؤكدا بنون التاكيد او مسندا الى ضمير متصل راجع الى
اليه كزيد ظننته منطلقا او معطوفا او واقعا بعد فاء السببية
وهي واقعة موقعها اما اذا كانت زائدة او غير واقعة في موقعها
فيجوز تقديم ما بعدها نحو قوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث فان التقدير
اما يكن شيء فحدث بنعمة ربك فجعل ما في حيز اما شرطا وجعل جزء الجزاء
جزاء وحقها ان تدخل على تمام الجزاء بعد تمام الشرط هذا الكلام مما استفيد
من كلام الشيخ الرضي وههنا بحث وهو ان زيدا في زيدا ضربت غلامه
يخرج عنه اذ ليس يجوز الاشتغال بمتعلق الضمير مانعا عن العمل فيه بل
فساد المعنى مانع ايضا اذ التقرب لم يقع على زيد لا يقتضي فساد المعنى
غير مانع عن العمل صورة لانا نقول يدخل فيه مثل كل شيء فعلوه في الزبر
اللهم الا ان يعتبر صحة المعنى في التسليط فحينئذ يكون قيد التسليط مردودا
ولم يكن حاصل هذا القيد وسابقه واحدا كما قاله الشيخ الرضي

بالترادف فيه ضرب اهله لان الترادف انما يكون في المعروف   وهو
باللزوم ولو بواسطة كما اذا قلت اسماها منصوبات بمقدرات نحو زيدا
اخاه غلامه ضربته اي لابست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه
ولا يتصور حينئذ الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم جوز الشيخ
الرضي في هذا القسم تقدير نفس الفعل مع تقدير متعلقه فيقول في زيدا
ضربت غلامه ان التقدير ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل
الظاهر مفسرا للفعل المقدر ومعمول الظاهر مفسرا للمتعلق المقدر وكذا جوز
تقدير المجاورة مع المتعلق في زيدا مررت بغلامه وجوز بعضهم
ما عدا الصورة الاولى تقدير فعل الملابسة   وينصب بفعل يفسره
ما بعده لا بالمفسر كما ذهب اليه بعضهم لا يخفى ان ما عدا الصورة الاولى
يجوز ان يعد ما بعد الاسم المحذوف ناصبا بتكلف بان يدعى انها
سادة مسد افعال صالحة لان تنصبها وفي قوتها نحو جاوزت و
اهنت ولابست اما الصورة الاولى ففيها اشكال اذ لا يجوز تعلق فعل
طالب لمفعول واحد بمفعولين بالاصالة فتعلقه باحدهما بطريق التبعية
بان يكون احدهما بدلا عن الآخر فان كان الثاني بدلا عن الاول لزم تعلق
الفعل بالبدل قبل تعلقه بالمبدل منه مع لزوم الفصل بينهما بالجملة
وان كان الاول بدلا عن الثاني لزم تقدم التابع على المتبوع مع لزوم

الفصل بالجملة في مظان الاضمار قال قدس سره في الحاشية اي في
مواضع يظن في بادي النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم
يكن منه في الواقع ويختار الرفع ابتداء بسلامته من تكلف
تقدير عامل بالابتداء لئلا يتوهم ان زيدا فيه فعل كان ناصبه
او النصب بفعل ويشير الى وجه اختيار الرفع اي قرينة ترجيح خلاف
الرفع اراد بترجيحه تقوية جانب النصب سواء كانت مع وجوبه او
اختياره على الرفع او مساواته وقيد القرينة بالمرجحة لان القرينة
المصححة للنصب موجودة في مثل زيد ضربته ولان انتفاء القرينة
المطلقة يستدعي وجوب الرفع لا اختياره نعم لو جعلت ضمير قوله عند عدم
قرينة خلافه راجعا الى اختياره الرفع لم يحتج الى هذا التقييد وفيه بعد
بسلامته عن الحذف يعني الذي يخالف الاصل ان قلت على تقدير
الرفع ايضا يلزم خلاف الاصل وهو كون الخبر جملة قلنا مسلم انه كذلك
لكن وقوع الجملة خبرا اهون من حذفها لا حاجة من حذف المسند والمسند اليه
وفيه انه يلزم ح خروج مثل زيد ضربته عن هذه الضابطة واندراجه
في الضابطة التي قبلها كما قال الشيخ الرضي قرينة الرفع التي
تجامع قرينة النصب وكونه اقوى منها شيئان فقط على ما ذكره اما
واذا للمفاجاة مع غير الطلب لم تقل مع الخبر مع انه اخصر

للاشارة الى انتفاء ما يوجب اختيار النصب والاولى ان يقول الخ
ومع عطف الجملة التي بعدها على فعلية او مع كونها جوابا لجملة استفهامية
فعلية نحو اما زيد فقد اكرمته في جواب ابهم اكرمت لان القرينة
التي يقوى جانب النصب هي النصب والنظائر المذكورات
كالامر والنهي والدعاء يختص الطلب بها لانها اذا كانت مع غيرها
كالاستفهام مثلا لم يكن من هذا الباب لامتناع التسليط على الاسم
فان الرفع يقتضي ان الجملة الطلبية قلما يكون انشائية كاختصاص
الطلب بالفعل الابرى الى اقتضاء وقوع الطلب بفعل بحرف
الاستفهام والعرض والتحضيض ولا يعارضه الثلاثة عن الحذف لكثرة
وقوعه في كلامهم فالمراد بلزوم الانشائية والمراد لزوم الانشائية
في غير هذا الموضع لوروده النصب ههنا بسبب عطف جملة
ولو بعكس وجل على جملة فعلية حقيقة او حكمي نحو مررت برجل
ضارب عمرا وهند القيتها فان اسم الفاعل لشبهه بالفعل حكمه واستثنى
سيبويه عن الجملة الفعلية التعجبية نحو احسن بزيد وعمرو بضربه لكون
فعل التعجب بجموده وتجرده عن العروض لا ملحقا بالاسماء والظاهر ان
الجملة الثانية في المثال المعروض اعتراضية لا عاطفة والا لزم عطف
الخبرية على الانشائية ولا يقدر معمولها في عدم تقدير معمول

لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام اذا كان هو الاسم
المحدود اما اذا كان الاسم المحدود بعده نحو متى زيد اضربته كان حكمه
حكم هل كما صرح به الشيخ الرضي فهو فعلى وبعد كلمة الاستفهام لكان
اشمل نعم لو قال ومع الاستفهام لم يصح لما ذكره قدس سره
فلا يكفي فيه تقدير الفعل مع جواز التلفظ به والسر في ذلك على
ما ذكروه ان هل طالبة للفعل فاذا لم تجد فعلا تسلت عنه كما في
هل زيد خارج واذا وجدت فعلا تذكرت الصحبة العذبة فلا ترضى
الا بان تعانقه ولهذا قبح هل زيد خرج واذا الشرطية كما
ذهب اليه سيبويه والاخفش خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا الى ان
حكمها حكم اذ في وقوع الجملتين بعدها وخلافا للمبرد فانه ذهب الى
ان حكمها حكم متى الشرطية في لزوم دخولها على الفعلية الدالة
على المجازاة لكنها قاصرة عن افادتها اذ ليس دخولها على خطر الوجود
بل قطعي الحصول وحيث دون حيثما فان حكمها حكم متى
اذ هي مواقع الفعل فيه انه لا يثبت المدعى لجواز تقدير فعل رافع
فيقال في اذا زيد تضربه اذا ضرب زيد تضربه ويمكن ان يقال لا و
مطابقة المفسر للمفسر وفيه فوات ذلك وعند خوف لبس عطف
على قوله في الامر انما اي عند الخوف للفرق بين تحمع اللبس وتوهم

فان الاول انما يكون عند تساوي الاحتمالات ورفعه واجب والثاني
عند رجحان البعض ورفعه مختار كما نحن فيه وذلك لان اللفظ اذا
دار بين كونه خبرا وصفة كان الاولى ان يحمل على الخبر لما فيه من الفائدة
التامة وهو خلاف المقصود كما صرح به الشيخ الرضي فما قاله بعض
الافاضل لا فرق بين كونه خبرا وكونه صفة لان المراد بالشيء المخلوق
لا مطلق الشيء لانه متناول للممكنات المعدومة فاذا اريد بالشيء
المخلوق وجعلناه صفة كان المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدر وفيه نظر
لانا لا نسلم تناول الشيء للمعدوم لاختصاصه بالموجود كما ذهب اليه اهل السنة
ولئن سلم تناوله للمعدوم جاز ان يخص بالموجود لا بالمخلوق وعلى التقديرين
لا بد من تخصيص الموجود بما سوى الواجب وصفاته ولئن سلم تخصيصه
بالمخلوق فلا نسلم ان المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدر بل المعنى كل مخلوق
مخلوق لنا بالقدر ولا شبهة في ان المخلوق اعم من المخلوق لنا يجب
المفهوم ايجابا لو اقع عند المعتزلة فلو جعل خلقناه صفة لم يحصل المقصود
وليستوي الامران في الاختيار قلنا هي معارضة بوقوع
المعطوف عليه اي السلامة عن حذف العامل معارضة بالوقوع لا يقال
عدم حذف العائد مرجح للرفع لانا نقول ليس في مثل ذلك الشان من باب
حذف العائد بل من باب الاقتصار على بعض التركيب اعتمادا على علمك

بان الخبر لابد له من عائد اذا كان جملة فنقضه بهذا المثال وقد تبع
سيبويه في ذلك ليس الا تبيين جملة اسمية الصدر فعلية العجز معطو
معطوف عليها او على خبرها   قلنا هذا باعتبار المنتهى او جعل
الجملة خبرا اما اذا جعل الفعل وحده خبرا او اعتبر اسناده الى المستتر
الذي هو في حكم الملفوظ كما في نعم زيد عرفت كانت الكبرى منقوضة
باعتبار المنتهى الذي هو التعيير   بعد حذف آثرها وما في حكمه
من الا بما اراسخة في الشرطية   وان بالتشديد يجوز تمثيل
بها التخفيف   لوجوب دخولها على الفعل قال الشيخ الرضي
لا شك ان التحضيض والعرض والاستفهام والنفي والشرط والتمني
معان يليق بالفعل وكان القياس اختصاص حروفها بالفعل الا ان
بعضها بعثت على ذلك الا كحروف التحضيض وبعضها اختصت
بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعملت في القبيلتين مع اولويتها
بالفعل كهمزة الاستفهام وما ولا للنفي وبعضها اختلف في اختصاصها
كان للعرض وكذا ان الشرطية فذو المرفوع في ان امرؤ هلك
يجوز عند الاخفش ان يكون مبتدا   فانه دان صدق عليه انه
قال الشيخ الرضي ما حاصله ان ليس الفعل الواقع بعده مشتغلا عنه
بضميره لان معنى الاشتغال عنه بالغير الاشتغال عن نصبه بنصب الغير

والقبر هنا من نوع المحل وتجويز نصبه باعتبار اسناد وذهب الى المصدر
المدلول عليه حتى يكون المعنى ذهبيا الذهاب به ضعيف لعدم اختصاص
المصدر المدلول عليه بالفعل يعني ويجب ان يكون المصدر النائب
مناب الفعل مخصوصا   فيكون تقديره زيدا ايلبسه الذهاب
الاظهر ان يقال يلابس زيدا الذهاب به وفي هذا المثال ملابسة
الصفة للموصوف وفي الثاني ملابسة مبدا الصفة لموصوفها
مع اتحاد ما سند اليه قال الشيخ الرضي الاسم الذي قدر عامله
بشرط التفسير يقع في عامله موقع الاسم المشتغل به من المفسر الا ترى
ان احد واقع من استجارك المقدر مقام الضمير من استجارك المفسر
وزيدا في ان زيدا ضربته واقع من ضربت المقدر موقع الضمير من
ضربت المفسر وان التقدير في ان زيد لم يقم الا هو ان قام زيد
لم يقم الا هو لانتقاض النفي بالا وكذا في ان زيدا لم تضرب الا
اياه ولا يخفى ان نسبة زيدا الى يلابس وذهب ليس كنسبته الى
ذهبت به لانه مسند اليه وزيدا مفعول   واجب بالابتداء
كما ذكره المص وفيه انه يجوز ان يكون مرفوعا بذهب المقدر لعدم
الاستفهام ويوافق ضابطة ذكرها في شرح المفصل   وكذا خبر
او مبتدا وفيه   لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر نشبق

نصب زيدا بفعل [illegible] مقام [illegible]
[illegible] المصدر [illegible] النصب
[illegible] يكون [illegible]
[illegible] ان الا [illegible] رفع [illegible]
[illegible] ان [illegible] المقدر
[illegible] ذكره [illegible] فعلا [illegible]
[illegible] المقدر [illegible]
ان يكون [illegible]
مقام الفاعل [illegible]

بحيث لا يغادر اي لا يترك سيئة كبيرة ولا صغيرة   والكف
لا يمنع الفاء الجواب النفاذ دخوله في هذا الباب لان ما بعدها قد يعمل فيما
قبلها نحو قوله تعالى وربك فكبر   عن بعضهم هو عيسى بن عمر
ونحو الزانية والزاني المراد اما للعطف على كل شيء فعلوه فيكون
التقدير وكذا نحو الزانية والزاني جملة وقوله الفاء بمعنى الشرط تفصيل وجملة
قوله وجملتان بتقدير المبتدا اي هذه الآية جملتان تفصيل او معطوف
على الاول واما للعطف على قوله وكذا الكل شيء فعلوه وجملة قوله
الفاء بمعنى الشرط المشيرة الى التفصيل خبر لقوله نحو الزانية ثم بتقدير
العائد وقوله جملتان معطوف عليها عطف مفرد على جملة لها محل
من الاعراب   مرتبط بمعنى الشرط فيكون الفاء صلة ويجوز ان يكون
للسببية   عند المبرد وقيل ظرف لعامل الظرف المقدر والاظهر انه
ظرف للنسبة بين المبتدا والخبر كما ان قوله عند سيبويه ظرف للنسبة
بين المبتدا والخبر يوافق قوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام
ومثل هذا الفاء انما قال مثل لان الفاء اذا كانت زائدة او غير
واقعة موقعها لغرض كما في قوله تعالى واما اليتيم فلا تقهر جاز ان يعمل
بعدها في ما قبلها   اذ الزانية توجيه المبرد اقوى من هذا التوجيه
لعدم احتياجه الى الاضمار ولذا قدمه المص لكن فيه انه يلزم ان يكون

باب التحذير

الا ان ثم خبرا   مبتدا محذوف المضاف او خبر كذلك والتقدير
هذا حكم الزانية والزاني كما يقال في الفصل والباب   ان
ثبت زناهما شرعا وذلك باربعة شهداء او بالاقرار   وقيل
زائدة وما بعدها ابتداء كلام ولا يخفى ان القول بالزيادة مع
ظهور احتمال السببية بعيد   او للتفسير لان اجلدوا ايجاب والا
يجاب مفض للوجوب الذي هو الحكم   وجواز الجملة ما يجوز ان يعمل
ان ما بعد الفاء التفسيرية او السببية اذا كانت الفاء واقعة موقعها لا يعمل
في ما قبلها   واختيار النصب يعني ان الشرطية اشارة الى قياس
استثنائي استثني فيه نقيض التالي ليثبت نقيض المقدم وهو ما
ذهب اليه المبرد وسيبويه وانما حمله على ذلك اذ لو لم يحمل عليه
لكان معناه ان اختيار النصب واقع على بعض التقادير لكنه
غير واقع اصلا فان قلت ان ذا لا يعبا به   لضيق الوقت فيه
كما تسمى التحذير ضيق وقت وهو اضيق في القسم الثاني منه ولهذا لا
يذكر الا المحذر منه   وفي اصطلاح النحاة معمول نقل اليه لتعلق
التحذير لكونه محذرا او محذرا منه   اي اسم عمل فيه النصب
اشارة الى ان اطلاق المعمول على اللفظ باعتبار انه محل لاثر العامل
بتقدير اتقوا الانسب بالصناعة ان يقول باتق بدون التقدير

ان يفتن في اتوح معنى التبعيد ويكون التقدير اتوح مبعدا نفسك
ولا يخفى ان في تقدير اتوح مع تضمينه معنى التبعيد تأكيدا ليس في
تقدير بعد لانه لا يقال اتقيت زيدا عن الاسد لان معنى الاتقاء
پرهيزيدن لا پرهيزانيدن فالصواب ان يقال اراد تقدير
اتوح ونحوه فان المعنى على بعد نفسك مما يؤذيك فيه تأمل لان
نفسك محذر منه لا محذر فكيف يصح القول بان المعنى بعد نفسك مما يؤذيك
اللهم الا ان يقال ان اتقاء الشخص عن نفسه والتحذر منها ليس الا
لا تقاعها الشخص عن ضرر فالمحذر منه في الحقيقة هو التعرض محذرة بالمال
فاذا نظر الى المآل صح هذا المعنى لان حذف حرف الجر من ان
ان حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها في تأويل
اسم فلما طال لفظا ما هو في الحقيقة اسم واحد اجاز فيه التخفيف بحذف
حرف الجر لا تقول اياك الاسد اما قول الشاعر فاياك اياك
المراء فانه لضرورة الشعر او لان اياك اياك عن باب الاسد والمراء منصوب
بفعل اترك او احذر او لان المراء في تأويل ان تماري فلم يثبت
الا نادرا في ابوعلي في قوله تع ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت
اي وقلت المفعول فيه اي هذا المفعول فيه او هذا باب المفعول فيه
او المفعول فيه هو كذا او هو فصل على الاخير وصدر استينافية على الاولين

بحث المفعول فيه

ما فعل فيه اي في مسماه او في نفسه ... او اسم ما فعل فيه
الحدث وهو الفعل اللغوي مذكورا اي موجودا تحقيقا او تقديرا
او مطابقة لكان ازاد بالمطابقة الدلالة على المعنى بالاصالة وبالتقدير
ما يقابلها فيندرج في المذكور المستقل في المعنى الالتزامي وما له تمح الى
معنى اذا كان العامل مصدرا او بمعناه فلا اعتبر فيه
قيد الحيثية تأمل فيه لو اريد من قوله ما فعل فيه ما لابسه الفعل بكلمة
في لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية ولو اريد معناه الحقيقي لا تجري
الحيثية لان هذا المعنى يصير قيدا هو لا يتحقق اعتبار نسبة الفعل اليه
بكلمة في نعم يصير قريبا من اعتبارها ولكن قد يقصد بقيد
ضمني الاحتراز عن شيء ولم يقصد به الاحتراز عما يخرجه القيد القريب
من زمان او مكان فقد يجعل المصدر حينا لحذف المضاف
او يجعل المصدري زمانا عن الحين لاشتراكهما في مدلولية الفعل
وعلاقة المظروفية والظرفية وقد يجعل العين مكانا نحو
جلست في الشمس اي في مكانها اذا اريد بالشمس النور او في مكان
اثرها اذا اريد بها الجرم اشارة الى قسمي المفعول فيه اشارة
الى ان قوله زمان ليس قيدا احترازيا بناء على ان في محمولة على الظرفية
الحقيقية فيشمل كل مجرور بفي مفعولا فيه مبهما كان او محدودا

هو الاول والدليل على الجواز قول امير المؤمنين ع م في نهج البلاغة
فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية
والمستحق ابليس والمعطي للنظرة هو الله تع ولا يجوز ان يكون حالا
لاستلزام عطف حال الفاعل وهي الاستتمام على حال المفعول وهي
الاستحقاق   ومقارنا اجازا بوعلي عدم المقارنة في الزمان
لقوله تع في قراءة ابن ذر هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بالنصب
اي لصدقهم في الدنيا ولكني انها تدل على ان اي والفاعل لا
يشترط ولم يشترط ان يكون نكرة كما شرط بعضهم لانه قد يقع معرفة
لكن الغالب فيه التنكير كما كان الغالب في المجرور التعريف
او يكون زمان وجود احدهما بان يكون آخره اول الحدث او بالعكس
او نحو ذلك   لانه هذه الشرائط في المقام انما اشترطها ذلك
لان علة الافعال كثيرا ما تجيء جامعة للشرائط مخصوصا بها دون بلي
اللام المقدرة   وفي بعض الحواشي ان هذا الرأي شريف جدا لجعل
ما هو محط الفائدة قائما مقام الفاعل وتخلوه عن تكلف اعتبار حيز
بالجمع الى مصدر الفعل وعن جعل المصدر نائبا مناب الفاعل من
غير تخصيص   وقد جمع بين الغير والنزوان فقال قدس سره في الحاشية
العير الحمار الوحشي والابطاء والنزوان قدس سره الوثوب ومنه

المفعول معه

در كش سره في تفسير النزوان بر جستن   سواء كان ذلك المعمول
فاعلا شرطا بعضهم كون المعمول فاعلا نظرا الى ان عمرو في قولك
ضربت زيدا وعمرا معطوف اتفاقا لا مفعول معه وينتقض بما قام
بنحو حسبك وزيدا فان الكاف في المغني مفعول اذ المعنى
يكفيك نحو استوى الماء والخشبة اي ساوى الماء والخشبة
في العلو اي وصل الماء الى الخشبة فثبتت الخشبة ارتفع الماء
والخشبة هنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته
والمراد بمصاحبة لمعمول الفعل فلا يجوز ضحك زيد و
طلوع الشمس كما ذهب اليه الاخفش ويجوز غيره استدلالا بقولهم
ما زلت اسير والنيل فان الماء لا يسير بل يجري ويمكن ان يجاب
المراد بالسير معنى مجازي مشترك بين السير والجريان   او مكان واحد
المشهور الاكتفاء بوحدة الزمان   لو ترك الناقة وفصيلها فقال
قدس سره في الحاشية فصيل بچه شتر از شير باز كرده رضيع الصبي
شيرخوره كودك   اعلم ان مذهب جمهور النحاة فان عبد القاهر
هو منصوب بنفس الواو وحجته ان الواو رعاية اصل الواو في كونها غير
عاملة ولو نصبت بعض مع مطلقا لنصبت في كل رجل وضيعته وقال
الاخفش منصوب نصب الظرف لانها قامت مقام مع لكن لما كانت

لما ذكر في بيان ... [illegible]

ق الاصل حرف العطف النصب ما بعدها   واصلها واو العطف لهذا
لا يجوز تقديم المفعول معه على عامله مصاحبه اتفاقا ولا على مصاحبه
خلافا لابن الشيخ قال الشيخ الرضي لا ارى منعا من تقديم المفعول معه
على عامله اذا تأخر عن المصاحب كما جاز تقديم المعطوف على عامله اذا
تأخر عن المعطوف عليه   فالنصب بمعنى المعية لان في المعية زيادة
اجتماع   اي وحده او جعل كان تامة فقوله لفظا تميز او حال و
يحتمل ان يكون ناقصة والاول اولى تامل تعرف   لوجوب العطف
انما وجب العطف فيه لان الاصل في هذه الواو العطف انما يعدل عنه
نصا على المراد من المصاحبة وفي المثال المفروض لا يمكن التنصيص
بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الاصل اظهر
ان قلت فاذا عمرو في المثال المذكور ليس مفعولا معه وكلامنا فيه فلا
حاجة الى قوله لم يجب النصب قلت كان الكلام هنا كالتنصيص وان
لم يقل بعد ذلك تعين العطف   فان العطف فيه ممتنع وذهب
الجمهور الى ان العطف في الصورة المذكورة قبيح ولهذا قالوا فيها
ان النصب مختار   حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا فائدة قال
الشيخ اي فيه نائبة وهي التنصيص على المصاحبة ولهذا جوز القوم النصب
مع اختيار العطف فحق الاولى ان تبالي ان تقصد التنصيص على المصاحبة

وجه التنبيه انه اذا كان ناقصة
وجب نصبا ولا العطف بالمفعول
بخلاف ما اذا كان تامة

وجب النصب والا فلا   لان العطف على الضمير المجرور قال
الشيخ الرضي الكوفيون يجوزونه في السعة والبصريون للضرورة
واما في السعة فيجوزونه بتكلف وذلك باضمار حرف الجر مع انه
لا يعمل مقدرا قال الاندلسي يجوز العطف على ضعيف ان لم يقصد
النص على المصاحبة وهو اولى مما قال المص لوروده في القرآن كقوله تع
تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة   واما حكما بغوية
الفعل المستفاد بمعنى الفعل في المثالين الاولين كلمة الاستفهام
وحرف الجر الطالبان للفعل وفي الاخيرين شيئان كلمة الاستفهام
والثاني الذي بمعنى المصدر بمعنى الفعل والصنعة فالاشعار على
المعنى الفعلي في هذه الامثلة قوي لمعاضدة امرين بخلاف نحو
هذا لك واياك ونحو ما انت وزيدا فان الاشعار فيها ضعيف
لفوات معاضدة حرف الجر بالاستفهام في المثال الاول وفوات
معاضدة الاستفهام بالجر في المثال الثاني والمص لم يفرق بين
الامثلة في الحكم والشيخ الرضي فرق في الحكم بين الاولين والاخيرين
وبين الاخيرين   لان المعنى ما تصنع وما بالك متعلق بمضمون
الكلام ان بقي كما اشار اليه قدس سره بقوله واما حكما وذلك لان
قوله مثل ما زيد وعمرو خبر محذوف تقديره ذلك مثل ما زيد وعمرو

حال

ای الحاصل المعنوی مع جواز العطف مثل مالزید وعمرو وقس علیه
حال المثالین الآخرین وکل قضیة متضمنة لحکم فتلک القضایا متضمنة
لاحکام تحملها حکی بمعنویة العامل فی تلک الامثلة   الحال من
حال الشیء یحول ای انقلب وانما سمی هذا القسم بها لانها لا تخلو عن الانقلاب
غالبا   ما یبین هیئة الفاعل الهیئة فی الاصل الحالة الظاهرة للمبنی
للشیء کذا فی المغرب والمراد هنا الحالة وهی اعم من ان یکون بحسب
تحققها وهی الحالة المحققة او بحسب تقدیرها وهی الحال المقدرة نحو
قوله تع فادخلوها خالدین ای مقدرین الخلود ونحو خط هذا الثوب
قمیصا ونحو قوله تع وبشرناه باسحق نبیا ای مقدرة نبوته وایضا
هی اعم من ان یکون باعتبار حال نفس الفاعل والمفعول او باعتبار حال متعلقهما
فالاول ظاهر والثانی نحو جاء زید وابوه قائم لکن یرد النقض بقولک
اتیتک وزید قائم ونسبه الی صاحب المفصل وقد وقع انه قال فی
بعض حواشیه ان زیدا قائم یبین هیئة لازم الفاعل او المفعول اعنی
زمان الاتیان وقد اشتهر فی کلامهم التعبیر عن الملزوم باللازم فکان
هیئة اللازم هیئة الملزوم وذلک بعید لان قیام زید لیس هیئة لزمان
زید الاتیان بل وان زمان الاتیان لما کان مباینا صار قائما فاعل
الفاعل الاتیان وعن مقوله لم یلایم دعوی الاتی وبینهما علی ان عبارة

معنی
ای ذوات هیئة

[illegible]

التوضیح لا یدل علیه دلالة ظاهرة قال الشیخ الرضی الحق ان الحال
علی ضربین منتقلة ومؤکدة ولکل منهما حد لاختلاف ماهیتهما
فحد المنتقلة جزء کلام متقید بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث
الذی فی ذلک الکلام بالفاعل او المفعول او بما یجری مجراهما و
بقولنا جزء کلام یخرج الجملة الثانیة فی رکبا زید ورکب مع رکوبه
معناه اذا لم تجعلها حالا وحد المؤکدة اسم غیر حدث یجیء مقررا
لمضمون جملة وقولنا غیر حدث احتراز عن نحو رجع رجوعا   ای
من حیث هو فاعل او مفعول فی دلالة الحال علی ان هو لها هیئة للفاعل
او المفعول خرج انه فاعل ومفعول نحوی تامل نعم انها تدل علی هیئة
الفاعل والمفعول فی زمان تعلق الفعل بهما   لا الجمع اذا لو اتفقت
حال الفاعل والمفعول جاز التوزیع کقولک ضربت راکبا زیدا راکبا
والجمع کقولک راکبین واذا اختلفت حالا الفاعل والمفعول جاز
التوزیع فان کان هناک قرینة یعرف بها صاحب کل منهما جاز
وقوعهما کیف ما کانا نحو لقیت هندا مصعدا منحدرة وان لم یکن
فالاولی جعل کل واحد منهما بجنب صاحبه نحو لقیت منحدرا زیدا
مصعدا او یجوز علی ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخیر حال
الفاعل لیقع احد الحالین بجنب صاحبه هکذا قال الشیخ الرضی وفی

[illegible]

بعض شراح المفصل حق الحال المعرفة اي يترتب على قصد ترتيب مضاحيا

لفظا ومعنى تميز عن الفاعل والمفعول او حال عنهما او خبر

لكان المقدر كما اشار اليه في الترجيح اي لفظيا بان يكون

يرشدك الى هذا التفصيل العامل وكذا الفاعل والمفعول

فان تعلق فعل تحقق بهم من علامة اتحادهما ذاتا فكان الحال

غير المضاف اليه لان المضاف في الذات في حكم الذات ولو

فرق بهذا موافق لما قال بعضهم من جواز الحال عن المفعول معه

وعن المصدر بالتاويل والجمهور جوزوا الحال عنهما لفظا وبلحاظ

والمفعول به ولا يخفى انه لو فرق كذلك لزم جواز الحال عن المفعول في

وزيد في الدار قائما مثال للفظي الملفوظ حكى بهذا توجيه

جيد لكن المص جعله في شرحه مثالا للفاعل المعنوي ويتجه عليه ان

فاعل الظرف فاعل لفظي لان عامله معتبر في نظم الكلام اللهم الا

ان يقال انه باعتبار عامله لما لم يكن لفظيا لزم المعنى كان في حكم المعنوي

من اللغوي ولا يجوز ان يقع ان قائما حال عن زيد وهو مبتدا لكنه

فاعل معنى لانه ومع الضمير الذي هو فاعل الظرف لانه يلزم اختلاف

عامل الحال وصاحبها وذا لا يجوز عند الاكثرين على انه لا يصير فاعلا

معنويا عن النعت المذكور بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه

الاولى لان زيدا حث رايه لا تشبيه عجبه فان المشبه عليه حقيقة هو ان

ذا زيد مع تقارب الاسم والفعل وعاملهما في معنى الفعل

فيها لتحقيق لفظية الفاعل والمفعول ومعنويتهما ويكون توطئة

لامتناع تقدم الحال على العامل المعنوي وجواز تقدمها على اللفظي

المعلوم من تخصيص الامتناع به وكانه اراد ان لا يفصل بين مباحث

التقدم والا لكان المناسب ان يذكر ما هو توطئة له عقيب ذلك

التفصيل وهو من تركيبه اي من صيغة كالاشارة ودون

الاستفهام والنفي وان وان من الحروف المشبهة لعدم ورود

الاستعمال عاملها والتمني والترجي قال الشيخ الرضي الظ

انهما ليسا بعاملين لانهما ليسا معتبرين بالمعنى بل المعتبر هو

الخبر فهو العامل فيه بحث لانك اذا قلت ليت ابني قيما راجع

وجعلت قيما حال الخبر لكان المعنى ابني راجع وهو قيم وليس

المعنى على ذلك بل معناه تمنيت ابني وان كان قيما راجعا

وكانه اسد صائلا زيد كعمرو لانهما زيد اسد صائلا بحذف

اداة التشبيه لان النكرة قيل ولان الحال جواب لكيف

والسؤال بكيف المعلوميه وحينئذ ان المتعمم الجواب الحكم مع انه

يصح ان يكون معلوما والحق ان المعلوم باعتبار يجوز ان يكون مجهولا

لكونها مقرونة بحرف التشبيه رضي

[illegible] الحال [illegible] رضي

لو كان زيد قائما جاز [illegible] الاشارة [illegible] التنبيه رضي [illegible]

وَعْداً او وِعْدَةً كوعد يعد وعداً او وعدةً انتهى قال الشيخ الرضي

وحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر ولازم النصب

الا في مواضع محصورة قيل يجوز ان يقال اذا اصله ايحاداً ثم حذفت

لقيام المضاف اليه مقامهما كما في نبع اقام الصلوة مثل فعلته

جهدك بصيغة الخطاب قال قدس سره في الحاشية الجهد ههنا بفتح الجيم

والجهد بفتح الجيم وضمها الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة و

بضمها الطاقة متأولاً اي كل واحد منها او نوعها و

تأويلها على وجهين قال الشيخ الرضي اما المعرفة فظاهر ان كانت

مصدراً كان تعريفها بالاضافة او باللام وتأويلها على الوجهين وان

كانت غير مصدر كان تعريفها ايضاً كذلك وتأويلها انها في معنى

النكرة نحو مررت بهم الجماء الغفير اي كثيراً ساترا لكثرتهم وجه الارض

ونحو ضلوا الاول فالاول اي اولاً فاولاً ونحو جاء الرجال ثلثتهم

وكذا اربعتهم الى عشرتهم فان هذه الاسماء الثمانية اذا اضيف

الى ضمير ما تقدم منصوبة في الحجاز على الحال لوقوعها موقع النكرة

اي مجتمعين في المجيء تاكيداً لما قبلها في تميم احدهما انها مصادر

لا افعال ولا صفات اي معرفة ومفرداً والحذف غير واجب في

المثال الاول وواجب في الثاني على قاعدة الشيخ الرضي معارف

موضوعة موضع النكرات يعني ان اللام للعهد الذهني او زائدة

فان كان صاحبها نكرة والحال مفرداً اذ لو كانت جملة وجب الواو

لا التقديم ولم يكن الحال مشتركاً نحو جاء رجل وزيد راكبين

لتخصص فيه ان الحال اما عن الفاعل او عن المفعول به وكل منهما مختص

بالحكم المتقدم فلا حاجة الى التخصيص او اللهم الا ان يقال ان الحال حكم

آخر فلا يجدي التخصيص اي صلاحية لبابس الى حكم آخر ولئلا يلتبس

بالصفة فيه ان هذا الالتباس لو كان محذوراً لوجب التقديم وان

كانت النكرة مخصوصة لتحقق الالتباس ولا يتقدم على العامل

المعنوي دون اللفظي فان تقديمها عليه جائز الا لمانع كتصديرها

بالواو لمراعاة اصلها وهو العطف وعدم تصرف في الافعال

كفعل التعجب وتصدير عاملها بحرف المصدر او لام الموصول ودون

سائر الموصولات نحو الذي راكباً جاء فيما عدا مثل زيد قائماً

كعمرو قاعداً اعلم ان الدال على حدثين نفعا قد يدل على حدثين

معينين نحو ضارب زيد عمراً وتضارب زيد وعمرو وزيد اضرب

من عمرو وقد يدل على غير معينين نحو زيد كعمرو فان التشبيه يدل على

حدث مشترك بين المشبه والمشبه به لكن لا يدل على خصوصية حدث

وعلى كلا التقديرين يجوز اختلاف احد الحدثين بوجه كالمكان

او الزمان او المتعلق او الحال الى غير ذلك واذا اختلفا بالوجوه
لم يتميزا بالعبارة حتى يلى كلا منهما ما يتعلق به الزموا ان يلى ذلك
المتعلق صاحبه وتكلا تحدث المفرح به وان لزم التقدم على
العامل الضعيف وذلك لاجل دفع الالتباس واحرص على البيان
فتقول زيد قائما كعمرو قاعدا وزيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت و
هذا بسرا اطيب منه رطبا معنى هذا معنى الكلام وقد يكون قوله
بخلاف الظرف حالا عن قوله على العامل المعنوى كما انه حال عن ضمير
لا يتقدم من الاحتمال الثانى ويحتمل ان يكون اعتراضية بتقدير المبتدا
واما اذا جعلته داخلا فى اليه فذهب المصنف فى شرحه كما مرت
الاشارة اليه فالمراد هو الاحتمال الثانى وهو ان الظرف يتقدم
على العامل المعنوى اى يجوز تقديمه اذا كان العامل المعنوى ظرفا
او شبهه فانه اذا لم يكن كذلك لم يجز تقديم الظرف عليه اتفاقا
قال الشيخ الرضى قد صرح ابن برهان بجواز تقديم الحال اذا كان
ظرفا او شبهه على العامل المعنوى اذا كان ظرفا او شبهه وغيره ذلك
القبيل البر الكر بستين اى الكر منه بستين فمنه حال والعامل
بستين ولا على المجرور المفهوم منه جواز تقديم الحال اذا كان
مرفوعا او منصوبا كما ذهب اليه البصريون واما الكوفيون فلا

يجوزون

يجوزون تقديمها عليها الا فى صورة واحدة وهى اذا كان صاحبها
مرفوعا والحال مؤخرا عن العامل سواء كان مجرورا بالاضافة
استثنى منه ما اذا كان المضاف جزء المضاف اليه او جاز قيام
المضاف اليه مقامه فانه يجوز التقديم لكن على قلة نحو يترك ماشيا
يد زيد وتبع حنيفا ملة ابرهيم لان الحال اتبع انه قبل لا يرد
عليه نحو راكبا جاء زيد لان الفاعل من حيث انه مسند اليه متحد قبل الفعل
وان امتنع بعارض الالتباس بالمبتدا قبل وجه منع تقديمها على
صاحبها المجرور انه كثر الحال عن المجرور ولم يسمع من الفصحاء تقديمها فلو
جاز لوقع يجعل كافة حالا عن الكاف والمعنى وما ارسلناك
الا مانعا للناس عما يضرهم ان قلت انه عم كما ارسل مانعا نائبا
ارسل آمرا فكيف يصح الحصر قلنا الحصر اضافى لا حقيقى كما اذا جعلته
حالا عن الناس لانه عم مبعوث على التقبيح ان قلت الحال قيد
للعامل فيلزم ان يكون الكف فى وقت الارسال وليس كذلك اجيب
عنه قلنا الحال مقدرة والتقدير لا يلزم ان يكون من صاحب
الحال كما مرت الاشارة اليه والتاء للمبالغة كالكافية والثقة
وكثير منهم ذهبوا الى ان تاء المبالغة مخصوصة بفعال وفعول ومفعال
اى ارسالة كافة اى عامة للامة من ملة وبعضهم يجعلها

مصدراً اي متكلفاً كفّاً والجملة حال مقدرة والكل تكلف
وتعسف لان كافة بمعنى كلا لازمة الحالية غير مضافة كما صرح به الشيخ
الرضي ولا يخفى ان المتبادر منه هذا المعنى سواء كان الحال مشتقا
او جامدا قال الشيخ الرضي جميع الاحوال الغير المشتقة فقد تكون الحال
الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكأن الاسم
الجامد وطأ الطريق لما هو حال في الحقيقة كقوله تعالى انا انزلناه قرآنا
عربيا ونحو جاء زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه نحو جاء زيد
اسدا اي مثل اسد او جرأة ومنها الحال في نحو بعت الشاء شاة
ودرهما وضابطته ان تقصد التقسيط فتجعل لكل جزء جزءا من
الجنس قسطا وتنصب ذلك القسط على الحال وتأتي بعده بذلك
الجزء اما مع واو العطف او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزين بدرهم
وهو ما يقع فيه خصوصية الاظهر ان يكون ما يبين فيه نوع
قال في القاموس البسر غوره فهو اول ما يبدأ في النخل طلع ثم خلال
بالفتح ثم بلح ثم بسر ثم رطب ثم تمر وهو ما فيه
حلاوة ولين ولا حاجة ان يأول البسر بالمبسر هذا اذا كان
هذا اشارة الى النخل لان المبسر هو النخل كما يدل عليه شغافه
اما اذا كان اشارة الى التمر كما هو الظاهر فلا ودليها بالتنقيح وغير

أي الدرهم مثلاً

كالمثال المذكور

النفع

النفع او المدرك وغير المدرك لانه اذا تعلق بشيء واحد فقد فصل
ذلك في ذي الحالين ويكون جملة قال الشيخ الرضي قد تقام الجملة الحالية
مقام مفرد فيعرب الجزء الاول منها اعراب الحال ويلزم تنكيره لقيامه
مقام الحال وذلك والدرهم تذكرة نحو بعته يداً بيدٍ اي ويد بيد اي
النقد بالنقد ونحو بعت الشاء شاة بدرهم والاصل لكل شاة بدرهم
وكذا قولهم بعت الشاء شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما في كل رجل
وضيعته اي شاة ودرهم مقرونان فيضيف منها الجزء لقبولها
الاعراب قال الخليل يجوز ان يأتي به على الاصل نحو بعت الشاء شاة
بدرهم وشاة ودرهم لان الحال بمنزلة الجزء ولانه اي الحال تقييد
تعلق الفعل بالفاعل او المفعول بوقت وقوع مضمونها ولا يقصد من
الاثبات وقوع مضمونه وهي الضمير والواو ولما كانت الجملة
الحالية فضلة احتاجت الى زيادة ربط ولهذا لا يكون الواو رابطة
في الجملة الواقعة خبرا او وصفا الا اذا حصل لها ادنى انفصال
وذلك لوقوعها بعد الا نحو ما جئتك الا وانت بخيل وما جاءني
رجل الا وهو فقير فالاسمية وفي حكمها الجملة المصدرة بليس
لانها لمجرد النفي في الاصح ولا تدل على الزمان فهي كحرف نفي داخل
على الاسمية وقد تكون الاسمية في الرابطين عند ظهور الملابسة

نحو جئت وزيد على الباب وهو قليل ترك الربط في اول الامر
لانها في الاصل للجمع مع ان بين فيها داعية الى النظر الى السابق
وللمضارع المثبت بالضمير فقط دون الواو وذلك لانها جملة وان شابهت
المفرد ولانه خبر مبتدأ محذوف وبرز في المضارع الواقع حالا لما
خلوه عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما المشتملة على المضارع
المنفي وان كان بلم خلافا للاندلسي فانه قال لا بد فيه من الواو وان
كان مع الضمير قال الشيخ الرضي اذا انتفى المضارع بلفظ لم فلم يدخله
الواو واذا انتفى المضارع بلا لزم الضمير والاغلب تجرده عن الواو
ليدل على هذا الحكم ما ذكره السيد الشريف وللقوم هنا كلام
بعيد عن التحقيق فحري ان لا نذكره ويجوز حذف العامل وقد
يجب وجوبا في مواضع منها ما اذا بين الحال ازدياد ثمن او
غيره مقرونة بالفاء او ثم فتقول في الثمن بعته بدرهم فصاعدا
او ثم زائدا اي فذهب الثمن صاعدا او ثم ذهب الثمن زائدا
اي اخذ في الازدياد وتقول في غير الثمن قرأت كل يوم جزءا
من القرآن فصاعدا او ثم زائدا اي فذهبت القراءة كل يوم في الزيادة
والصعود ومنها الحال المذكورة التي هي لتقرير مضمون الخبر
وتاكيده وانما لم يستدل على مضمونه على سبيل منع الخلو

والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة فانها ليست قيدا مخصصا للعامل
بحسب فالقول بان الحال مطلقا قيد للعامل غير صحيح الا ان يراد انها
قيد له بحسب العبارة والتصور اي احقه ذلك التقدير من سيبويه وقال الشيخ
الرضي فيه نظر اذ لا معنى لقولك تيقنت الاب وهو في حال كونه عطوفا
وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا فهو مفعول ثان لا حال ثم قال والاولى
عندي ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة فكانه قال يعطف
عليك ابوك عطوفا وذلك المعنى يؤخذ من نسبة الخبر الى المبتدا فكان العامل
فيها معنويا ولهذا لا يتقدم المؤكدة على جزئي الجملة ولا على احدهما قال السيد
او بمعنى انه معطوف على هذا المعنى فيكون لا تحقق منشعبا من ان
التحقق والاثبات ولا حق تجدد المعنى وهو التحقق وما يتبع المعنى
اللغوي لما اراد ان يبين ان متعلق التحقق في الصورتين ومتعلق
الاثبات في الصورة الاخيرة هو الاب من حيث انه اب لا ذاته اذ
لا معنى لتحققه واثباته فقال اي تحقق ابوته لك اي شرط
وجوب حذف عاملها او شرطها في وجوب حذف عاملها انما قررت
بهذه الامور الثلاثة لان الحال المؤكدة قد يكون مؤكدة لجملة
فعلية كقوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين اي لا تفسدوا ومن خصص
المؤكدة بالجملة الاسمية باول الشاذة بالمصادر فجعل قوله تعالى مفسدين بمعنى

الفساد

والتمييز

وكثيرا يجيء صيغة الصفة مقام المصدر التمييز ويقال التبيين
والتفسير والمميز بكسر الياء فيل وقد يقال بفتحها لان المتكلم يميزه عن غير
الاجناس يرفع الابهام ما يرفع الابهام الاظهر تفسيره ان يقال
انه جنس فكر لتعيين مبهم صالح لاجناس مختلفة متقاص لتعيين واحد
منها بالذكر والاصل فيه التنكير لان التعريف زائد على الغرض منه واجاز
الكوفيون تعريفه باللام او الاضافة نحو غبن رايه والم بطنه وسفه
نفسه الى غير ذلك وعند البصريين ان غبن رايه بمعنى غبن في
رايه وان الم بطنه مضمن فيه معنى شكا وان سفه نفسه بمعنى
سفه في نفسه او بمعنى سفه بالتشديد لان الاصل سفهت نفسه
فلما حول الفعل الى التمييز انتصب بعده بوقوع الفعل عليه فصار بمعنى
سفه بالتشديد في المعنى الموضوع اعم من حيث انه موضوع للفعل الوضع
ش من للوضع النوعي المجازي لان اسماء العدد والكيل والوزن اذا
اريد بها المعاني الحقيقية وهي العدد والكيل لا يستدعى تمييزا وانما يستدعيه
اذا اريد بها المعدود والمكيل والموزون كما يجيء وهي فيها مجاز
لكن المطلق منصرف الى الكامل ونعم لما ذكره الشيخ الرضي من ان لفظ
المستقر لا يدل الا على الثابت المطلق ويمكن ان يدفع ليفيد بان الثابت
قد يقال في مقابلة المعدوم وقد يقال في مقابلة الحادث الطاري والمراد

الاسم ... ورد ... مصادر ... (margin note, partly illegible)

فيما اوله الشيخ لكنه غير مستقر بحسب الوضع ولهذا يكون حقيقة في كل
واحد من معانيها بخلاف العرضين فان اطلاقه على خصوص خصوص مجاز
وكذا يتبع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات فيل يمكن ان يقال
ان التوابع كلها خارجة لذكرها فيما بعد لا يقال فح لا حاجة الى ذكر
المستقر لان صفة المشترك قد خرجت بذلك لانا نقول يجوز ان يقع
ان ذكر المستقر لاخراج التوابع الاخر المبينة لما يراد من المشترك قوله
ولا ابهام في نحو المعلوم ان قلت هذا التعريف لا يصح التمييز عن
اسم الاشارة مع ان كثيرا منهم ذهبوا الى ان مثلا في قوله تع ماذا اراد
الله بهذا مثلا تمييز عن ذا الاحال عنه وكذا الحال في رجلا في حبذا رجلا
قلت لعل هذا منهم مبني على ارادة مبهم من اسم الاشارة كما في ربه رجلا
ونعم رجلا ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته فيه ما هو ذو ذات
الرطل المعنى المذكور هو الصحيح ولا ابهام فيه انما الابهام في ما يوزن
بها كما اشرنا اليه وسيشير اليه قدس سره والثاني من حيث وضعه هذا
بالحقيقة راجع الى الوزن كما ان الاول راجع الى الموزون وانه
في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد فهي الشيخ الرضي الا انه المقدرة
انما مضاف الى ما انتصب عنه اذ لا يصح اضافة التمييز اليه كما في طاب زيد
نفسا او علما او اما غير مضاف اليه اذا لم يصح اضافة التمييز اليه فنقول

يعني ... (margin note, partly illegible)

في كفى زيد رجلا وشهيدا كفى شي زيد على ان يكون زيد بدلا من شي او عطف
بيان له قال المحقق الشريف قدس سره الذات المعدودة في هذين المثالين
ليس مضاف لانك اذا قلت كفى زيد كان هناك ابهام في ان الكافي
من زيد ماذا اهو رجوليته او شهادته واذا قلت رجلا او شهيدا
كان المعنى كفى رجوليته او شهادته برفعه عن مفرد جعل عن
صفة للرفع كما ينبغي اى المفهم قال الشيخ الرضي انه عن شئ بعينه ان
ما بعدها مصدر وسبب لما قبلها كما يقال ضعف عن او كى اى لسبب
او كى فالتميز صادر عن المفرد اى المفرد لابهام سبب له او عن نسبة
في جملة اى النسبة سبب له لانك تنسب شيئا الى شئ في الظاهر والمنسوب
اليه في الحقيقة غيره بقرينة النسبة فلك اذن سبب لذلك التميز لانه
سبب لاعتبار ما يتوقف على التميز وكذا معنى قوله بعد ان كان انما
يصح جعله لما انتصب عنه اى الاسم الذي صدر انتصاب التميز عنه
كزيد في طاب زيد نفسا لانك لو لا انك اسندت طاب اليه لم يكن
ينتصب نفسا بل كان يرتفع اذ هو في الاصل فاعل اى طاب نفس زيد
فزيد هو سبب لانتصاب نفس وكذا معنى قوله ينتصب عن تمام الكلام
وعن تمام الاسم بعيد ان تماما سبب لانتصاب التميز تشبيها له بالمفعول
الذي يجيء بعد تمام الفعل ويجوز ان يقال ليس ان عن في هذه المواضع

(ربع)

بمعنى بعد كما في قوله لتركبن طبقا عن طبق والاول اولى وهو ما يقدره
الشيء وذلك اما مقياس مشهور موضوع لذلك كالعدد والرطل او
مقياس غير مشهور ولا موضوع لذلك كقوله تعالى ملاء الارض ذهبا
والملاء قدر ما يملاء به الشيء وقولك عندي مثل زيد رجلا واما غيرك
انا وسواك رجلا نحو فيحتاج مثلك بالقدرية ونحو بطولك رجلا
وبعرضه ارضا ونحو ذلك عن الحق مقيس ومنوان سمنا بتخفيف
منا بالقصر وهو افصح من المن بالتشديد وهو التنوين لفظا
او تقديرا كما في خمسة عشر وكم رجلا او النون سواء كان في التثنية
او شبه الجمع كعشرين لا نون الجمع نحو حسنون وجها لان التميز منه
يكون عن ذوات معدودة لا ان المضاف لا يضاف ثانية لان الاسم
لا يضاف الا مرة بدون عاطف وان اضيفت مع حذف المضاف
اليه لم يضاف المعوض وان تم الاسم بهذه الاشياء فقال
الشيخ الرضي قد يتم الاسم بنفسه فينتصب عنه التميز وذلك في شيئين احدهما
الضمير وهو الاكثر وذلك فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم نحو نعم رجلا
ويا لها قصة وربه رجلا اذا كان الضمير مبهما وثانيهما اسم
الاشارة نحو قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا والناصب للتميز في الصورتين
هو نفس الضمير واسم الاشارة عندي الاقوى وقال الرضي على زجاجة

وخم فارا نذ ودكر ده قال في الاساس الاقوق ويكيال معروف لاهل
مصر فاقفزا اربعة وعشرين صاعا   فيقفز واى قوله ويحج فقير التعيين
راجع الى تمييز غير العدد بقرينة الاحالة وذلك لان هذا الحكم لا يجري في
العدد مثلا تمييز عشرين مفرد منصوبا سواء كان جنسا او لا وسواء قصد به الانواع
او لا قال الشيخ الرضي اذا قصد به الانواع وجب تكرره التمييز عن التمام
نحو عشرين تمرا واذا لم يقصد به الانواع وجب كونه مع التمام
وهو ما يتشابه اجزاءه اي تتشارك اجزاؤه في اسم الكل اي اذا كان
له اجزاء وانما قلت ذلك لان الابوة جنس مع انه ليس لها اجزاء
ويكل اي يا بعض كان جوابه قدس سره مبني على التنزل والا فالظاهر
ان الحالة تمنع النقار او كرها ليس من باب الجنس الذي نحن فيه فان الجنس
هنا ما هو المجرد عن التاء كالجلوس ولو قصد تعدد افراد الجلوس منه
لم يقع التثنية والجمع   وعندي عدل ثوبين عدل تنگ بار ونا نه
آن   او المعنى ان وجد التمييز هذا الاختصاص مناسب للسباق
بنون الجمع او او شبه نون الجمع   لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين
لا يخفى ان رمضان لو كان تمييزا لكان نكرة ولو لم يكن تمييزا احتمل ان
يكون علما بل الظاهر انه علم فان التباس ليس الا على تقدير ان لا يكون
علما   وعن غير مقدار قال الشيخ الرضي هو كل فرع حصل له بالتنويع

عدل بكسره عين يكتا بار ار ار ار ... منه

اسم خاص يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم ذلك الاصل عليه
نحو خاتم حديدا او هو منقلب عن التمييز واما الفرع الذي لم يحصل له اسم
خاص فلا يجوز انقلاب ما يليه على التمييز نحو قطعة ذهب   و
لقصور غير المقدار عن طلب التمييز واذا قصر عن طلبه لم يحتج الى نصب
التمييز الذي يكون للتنصيص على التمييز فان التنصيص عليه انما يناسب ما هو
طالب للتمييز   وكان الظاهر ان يقول لان الابهام الذي يستدعي
التمييز ليس الا في الذات المقدرة التي هي طرفا التثنية لكن لما كان
ذلك الابهام مستلزما لنوع ابهام في التثنية حسب احتمالات
الطرف ورفع ابهامها النسبي مستلزما لرفع ابهام الطرف صح قوله
عن نسبة والنكتة فيه التنبيه على ان مقابلة هذا القسم للقسم الثاني
باعتبار ان هناك نسبة كذلك لا باعتبار عدم ذكر الذات هنا وذكرها
ثمة بقي الابحاث ان نعم رجلا مندرج في القسم الاول مع ان
المفسر غير مذكور هذا حاصل كلامه قدس سره   او المصدر جعله الشيخ
الرضي وخلافي شبه الجملة ولهذا قال لا حاجة الى قوله او في اضافة لكن
المقام لم يجعله من هذا القسم ولهذا قال او في اضافة وبعد ارادة شبه
الجملة ما يشتمل على نسبة قرينة من النسبة التامة وليس الاضافة كذلك نحو
حسبك زيد اي يكفيك زيد   فكانه قال طالب زيد اي كلامه

مثل تبعل وشبه بعل تعازى فى نفس دابا وكذا فى ما عطف عليه
ابوة فتح والدر فى الاصل اللبن قال الشيخ الرضى الدر فى الاصل
ما يدر اى ما ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو ههنا
كناية عن فعل الممدوح والقاعدة انما نسب فعله اليه تع قصدا
للتعجب منه لان الله منشئ العجائب فكل شئ عظيم يريدون
التعجب منه ينسبونه اليه تع ويضيفون اليه فمعنى لله دره ما اعجب
فعله قوله ان كان اسما يصح الى قوله والا فهو للمتعلقة فى هذه
العبارة شبهة مشهورة وهى انتقاض الشرطية الاولى بطاب زيد
نفسا فان نفسا اسم يصح جعله لما انتصب عنه ولا يصح ان يكون للمتعلق
واجاب قدس سره بتقييد مقدمها بكون التميز لم يكن نفسا فى ما انتصب
عنه وكذا قيد مقدم الشرطية الثانية بذلك لئلا ينتقض بمثل طاب
زيد نفسا اجاب الفاضل الهندى بان نفسا كما صح ان يكون لما انتصب عنه
بان يكون معناه طاب زيد من حيث انه نفس من النفوس صح ان يكون
للمتعلق بان يكون معناه طاب زيد من حيث ان له نفسا تعلقت به
واستحسن هذا الجواب فقال انه حسن بديع وفيه نظر اما اولا فلان
للنفس ثلثة معان ذات الشئ والقوة المدركة والقوة الحيوانية
والنفس ليس الا بالمعنى الاول ولا يخفى انه غير صالح للمتعلق واما ثانيا

الدر
تسمية قرده كذا لنسبة المحمود زنبيه
وما بارزات ٥ مصادر

فلان هذا الجواب لا يحسم مادة الشبهة اذ لو نقضت الشرطية بكفى زيد
رجلا لم يجز هذا الجواب فيه اللهم الا ان يقال انه خارج عن هذا الحكم
لانه فى حكم الصفة اذ نعني بهذا الكلام نوع الرجولية ويمكن ان
يجاب عن الشبهة بان مادة النقض لو كانت هذا المثال كان
الجواب ذلك ولو كانت المثال الاول فقلنا لو اريد بالنفس القوة
المدركة او القوة الحيوانية كان للمتعلق قطعا ولو اريد بها
الذات لم يصح ان يكون تميزا اذ الذات من حيث هى ليس لها
الطيب الآن فقلنا المراد جملة الشخص مع جميع صفاتها قلنا
فح كان فى حكم رجلا فى المثال المذكور ولو سلم صلاحية التميز
قلنا المراد بكونه لما انتصب عنه صحة الحمل عليه والقول بانه هو
ولا يخفى صحته هنا كما هو رايه الفاضل الهندى والمراد بكونه للمتعلق
صحة الاضافة اليه ولا يخفى صحة اضافة النفس الى زيد وبعض
الشارحين جواب آخر وهو تقدير معطوف فى مقدم الشرطية الاولى
والتقدير ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه وللمتعلق جاز ان
يكون له وللمتعلق واعترض عليه بوجهين احدهما لزوم الغاء المقدم
والتالى وقد يدفع بتقييد المقدم بكونه قبل جعله تميزا وتقييد التالى
بكونه بعد جعله تميزا وثانيهما عدم صحة الشرطية الثانية لان مقدم
الشرطية الثانية نقيض لمقدم الشرطية الاولى وهو مركب من امرين

وانتفاء الاطمينان المركب بانتفاء احد الجزئين او بانتفاء كليهما
فيلزم ان يكون التمييز اذا كان لما انتصب عنه فقط كان للمتعلق واذا لم
يكن لشيء منهما كان للمتعلق ويدفع الاخير بان هذا الشق غير واقع
والاول بتقدير معطوف نحو تأمل هذه الشرطية والتقدير والا فهو
للمتعلق اولا ولا يخفى سماجة هذا الجواب والمراد بجعله له
اطلاقه عليه جعل الشيخ الرضي صفات الشيء كالعلم قبيل ما يصح جعلها
لما انتصب عنه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه فيه مسامحة
وهو الذات المقدرة عن الشيء المنسوب الى زيد المغاير
لزيد بالذات وانما قلنا ذلك لان الذات المقدرة مطلقا هو
الشيء المنسوب الى زيد كما ذكرناه الواو بمعنى مع وهي تفيد مشاركة
ما بعدها لجزء كان من حيث انه فاعل معنى ونظيره ما قاله الشيخ الرضي
وهو ان المنصوب في عبارات النحاة في قولهم شر اهر ذا ناب
ان شرا مبتدأ لفظا فاعل معنى تمييز عن النسبة تقديرا اي كائن مبتدأ
لفظا بمعنى كائن لفظه مبتدأ وكائن معناه فاعلا ومثله كثير في
كلامهم لان من تردد في التمييز في قسم الاول مطلقا وفي قسم
الثاني اذا كان لما انتصب عنه وقيل مطلقا هكذا افاده الشيخ الرضي
وقال في المفصل تقول لله دره من فارس ولا يقال عندي عشرون
من درهم والفرق ان الاول كما يحتمل التمييز يحتمل الحال فمن تخلصه

للتمييز لكونه من حيث المعنى فاعلا ولفوات الغرض من التمييز
وهو البيان بعد الاجمال لكونه اوقع لكنه البيان بعد التبيين
لا يمنع من التقديم كقوله تعالى فغشيهم من اليم ما غشيهم اذا
جعلته لازما بتضمنه لانه مطاوع له فكان التمييز باعتبار المتضمن
بالفتح وكذا الحال في العكس لان مطاوع فعل يتضمن ذلك الفعل
نحو وفجرنا الارض عيونا انما اتى بالجمع لان التفجير متفرع الى ماء
عذب وملح وغير ذلك او الى ماء جار وفائر وغير ذلك لان
المتكلم لما قصد بقرينة دالة على ان الظاهر غير مراد وذلك بعينه
مثل قولك ربح زيد تجارة معناه ربح تجارة زيد كقوله تعالى
وما ربحت تجارتهم خلافا للمازني استاذ المبرد وتلميذ
الاخفش نظرا الى قوة العامل فان سيبويه كلام العرب
استقرارا لا قياس قول الشاعر هو محمد بن الشعراء
الحجة قيل الرواية الصحيحة وما كاد نفسا فلا شك بالفراق وفي
بعض الروايات الصحيحة وما كاد نفسي بالفراق وما قيل
يحتمل ايضا ان يكون تطيب المذكور مفسر التطيب المقدر قبل نفسا
غير قادح فان ما ذكرنا تنكيم على النظام الذي يقبله
الطبع السليم المستثنى المستثنى من الشيء وهو الواقع

وانما سمي هذا القسم من المنصوب بذلك لان المتكلم يطلب من نفسه صرفه
عن حكم اي منعه عن الدخول فيه لكنه عبر عنه بالظرف لتاكيد معنى المنع و
نظيره التعبير عن منع وقوع المؤمنين في الكفر بالاخراج في الآية الكريمة
الله ولي الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات الى النور كافية في تقسيم
ورد الحكم عليه بنفسه ولو قسم انها غير كافية في الحكم عليه فحيث بان
تعريفه يتم في تعريف قسميه كما اشار اليه قدس سره هذا هو الحق لكن المص
قال ان المستثنى مشترك لفظي بين المتصل والمنقطع لان ماهيتهما
مختلفتان فان احدهما مخرج والآخر غير مخرج ولا يمكن جمع شيئين
مختلفي الماهية في تعريف واحد بحسب المعنى وفيه نظر لجواز ثبوت
قدر مشترك بين الماهيتين المختلفتين قابل للتعريف واحد كا
لحيوان والماشي المشتركين بين الانسان والفرس فكذا ههنا نقول
ان المستثنى ما هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا و
اثباتا مع انه يشكل عليه عدم المطلق من المنصوبات وتقسيم الى التمييز
ورجح المص في قوله الا ان وهو منصوب اليه فيحتاج في دفعه
الى التكلف بعموم المجاز او اجراء المدلول على الدال والاستخدام
بجعل المص في قوله الا ان الى المعنى المجازي للمستثنى وبعضهم قال
المستثنى المنقطع مجاز فبعضهم حمل هذا القول على ان اداة

الاستثناء

لا يمتنع استثناء [illegible]
لا يمتنع [illegible] والاكثر او مساوية
[illegible]
وفاقا ه رضي

الاستثناء فيه مجاز لان لفظ المستثنى مجاز فيه لا يمكن اجراءها
عليه بخصوصه الا بعد معرفته بخصوصه فالمتصل اي المستثنى المتصل
هو المخرج سواء كان اقل مما بقي او اكثر منه او مساويا له ههنا اشكال
مشهور وهو ان زيدا في جاءني القوم الا زيدا اما داخل في القوم
او خارج عنه وعلى الثاني يلزم ان لا يكون مخرجا لان الاخراج فرع
دخوله ويلزم ايضا مخالفة الاجماع والعقل النقلي فانك
لو قلت له علي دينار الا دانق كان الدانق داخلا في الدينار
وعلى الاول يلزم التناقض الصريح فكيف وقع في كلام الله تعالى
وكلام العقلاء واجيب عنه بوجوه واختار الشيخ الرضي ما اختاره
الاكثرون وقال هذا هو الصحيح وحاصله ان التناقض انما يلزم
اذا تقدمت نسبة الحكم على الاستثناء لكنها متاخرة عنه
لان المنسوب اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى
والنسبة متاخرة عن المنسوب اليه قطعا كما انها متاخرة
عن المنسوب فالمنسوب اليه في جاءني القوم الا زيدا القوم المخرج
منهم زيد لا القوم المطلق حتى يلزم التناقض وفيه ان هذا
الجواب لا يتمشى في بعض ادوات الاستثناء كخلا وعدا
فانهما ظرفان وقيدان للنسبة فيكونان متاخرين عنها نعم يمكن

ان يجاب عنه بان الاستثناء متأخر عن النسبة متقدم على الحكم فلا
تناقض وبيان ذلك انك اذا قلت جاء القوم فقد نسبت
اولا المجيء الى القوم على احتمال ان يكون على طريقة الايجاب
بالقياس الى البعض الآخر وذلك لان تقرر الايجاب والسلب
بعد تمام الكلام فاذا قلت الا زيدا فقد تقرر مجيء القوم تقرر السلب
بالقياس الى زيد والايجاب بالقياس الى ما بقي وليس معنى الاخراج
الا المنافاة في الحكم بعد التشريك في النسبة وما لم يكن في المنقطع
تشريك لم يكن هناك اخراج من متعدد اي ذو عدد وكثرة
بالا غير الصفة بيان للواقع لتلازمهما واخواتها اراد
بها الكلمات المحفوظة لا ما هو بمعناها مطلقا حتى يلزم ان يكون جاء
القوم المخرج منهم زيد او المستثنى منهم زيد مستثنى وذلك اي الاستثناء المتصل
واما هذه فنعم لو ادعي ان تلك الكلمات المحفوظة صارت
بمعنى الا لعدم الاستقلال لم يلزم ذلك واندفع ليفهم ما قلنا
ما قاله الشيخ الرضي في دفع شبهة الاستثناء واحترز به عن نحو
جاءني القوم قيل لا ولكن لا يستدعي اخراجا ولهذا يستعمل في
صورة لا يتصور فيها الاخراج كقولك جاء عمرو لا زيد وما جاء
عمرو لكن زيد اي بعد الا واخواتها لا يقع المنقطع الا بعد

[illegible]

[illegible]

الا وبعده اي ليس نفيا للموجب والمثبت اصطلاحا ما ذكره
وغير الموجب وغير المثبت اصطلاحا ما يقابله واحترز به عما اذا كان
وقع في كلام غير موجب فانه وجب نصبه اذا كان بعد الا في كلام
موجب لانه لو لم ينصب لكان بدلا والبدل بتكرير العامل فيلزم
ثبوت الايجاب في المستثنى والمستثنى منه واما في غير الموجب فلا
يلزم ذلك لجواز اعتبار تكرير اصل العامل بترك النفي العارض وكان
المبدل منه في حكم التنحية فيكون في حكم التوزيع وهو فرد الايجاب ممتنع
وفيهما نظر اما في الاول فلان معنى تكرير العامل ليس الا باعتبار اثر
العامل مع قطع النظر عن الايجاب والنفي ولهذا جاز جاء زيد لا
عمرو في العطف مع انه في قوة تكرير العامل واما في الثاني فلان
المبدل منه ليس مطروحا بالكلية حتى يفيد المعنى وفرق بين نفس الشيء
وما في حكمه وهو ان يكون الكلام الموجب تاما الكلام التام اصطلاحا
في باب الاستثناء ما ذكر فيه المستثنى منه والكلام الناقص اصطلاحا
في هذا الباب ما يقابله منصوب على الظرفية لا على الاستثناء
نقل المعرض ارادوا بذلك انه غير قبيل المفرغ فينبغي ان يكون داخلا
في الاول والعامل فيه نصب المستثنى فعند الشيخ الرضي وفاقا
للمص في شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا وفيه لانه

ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه نحو القوم الا زيدا اخوتك وللمبرد
ان يقولوا ان في الاخوة معنى فعل وهو الاقتراب بالاخوة ثم قال
لو لم يكن في الجملة معنى الفعل لجاز ان ينتصب المستثنى   او مقدما
عطف على قوله بعد الا هذا هو الظاهر المتبادر الى الفهم لكن يتجه ان
انتصابه مشروطا بكونه بعد الا وذلك غير مفهوم من العبارة وكذا الحكم
في قوله او منقطعا ويمكن ان يجعلا معطوفين على قوله في كلام موجب
حتى لا يتجه ذلك وهو خبر آخر لكان او حال   اي المستثنى منصوب
لفظه وذهب سيبويه الى ان المنقطع منتصب بما قبل الا من الكلام كما
انتصب المتصل وقال ان ما بعد الا مفرد سواء كان متصلا او منقطعا
او منقطعا والا في المنقطع وان لم يكن حرف عطف فهي كلكن العاطفة
في وقوع المفرد بعدها والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا انها
الناصبة بنفسها نصب لكن الاسماء وخبرها محذوف في الاغلب نحو جاء
القوم الا حمارا اي لكن الحمار لم يجئ قالوا وقد يجيء خبرها ظاهرا
نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا قال الكوفيون ان الا
في المنقطع بمعنى سوى ويرد ان سوى ليس للاستدراك والا ههنا
تفيد الاستدراك لانه لرفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم
ما قبلها   في الاكثر متعلق بمنصوب الملحوظ بطريق الاستئناف

او خبر محذوف   واما بنو تميم فهم في بعض شروح المفصل ان بني
تميم يبدلون المنقطع بناء على جعله من جنس ما قبله على سبيل التغليب
قال ابن الحاجب المنقطع عائد الى المتصل لانك اذا قلت ما فيها
احد الا حمار فمعناه ما فيها احد ولا مما يتبعه الا حمار او انا لم نجعله
الا المنقطع لانه ليس من جنس ما يوجب اللفظ   اسم يقع بعد
متعددا كان او غير متعدد نحو ما جاءني زيد الا عمرو   لا عاصم اليوم
من امر الله الا من رحم ذهب كثير الى ان الاستثناء متصل فمنهم من
قال ان عاصما بمعنى معصوم كدافق بمعنى مدفوق ومنهم من قال
ان عاصما بمعنى ذو عصمة ومنهم من قال ان من رحم بمعنى الراحم وهو
الله تعالى ومنهم من قال بتقدير مضاف والتقدير الا رحمة من رحم
او مكان من رحم والمعنى لا عاصم اليوم من الطوفان الا مكان
من رحمهم الله تعالى من المؤمنين وهو السفينة وذلك انه لما جعل الجبل
عاصما من الماء قال له لا يعصمك اليوم معتصم من جبل ونحوه سوى معتصم
واحد وهو مكان من رحمهم الله تعالى ونجاهم يعني السفينة   الا
هي ام الباب لانها موضوعة للاستثناء وما عداها ليست موضوعة
له بل موضوعة لمعان اخر من المغايرة والظرفية والمجاوزة ونحو
والنفي وغير ذلك استعمل في الاستثناء لنوع من المناسبة

اي الى اسم الفاعل منه لدلالة الفعل على صاحبه   او الى البعض مطلقا
كما ذهب اليه سيبويه وذلك لان الكل مشتمل على البعض فذكرت
في ضمن الكل وانما لم يجعل راجعا الى الكل لان صيغة الفعل مفرد
وانما قال مطلق محتملا للابعاض لان مجاوزة البعض المعين انه
لا يستلزم المطلق ولا يدل العبارة عليها فقيل قد يستعمل البعض بمعنى الكل
واريد منه ههنا هذا المعنى   والتقدير جاء في القوم عدا بعضهم اذا
قيل عدا اي كذا كان معنا ما انتفى عنه كذا فاذا قلت جاء القوم
عدا بعضهم زيدا كان معناه انتفى المجيء عنه واذا قلت عدا
مجائي زيدا او بعضهم زيدا كان معناه انتفى المجائي او البعض
عن زيد بمعنى ان ليس زيد جائيا ولا بعضا منه واذا قيل خلا منه
كان معناه انتفى منه فاذا قيل جاء القوم خلا زيدا كان معناه انتفى
المجيء عن زيد او انتفى المجائي او البعض عن زيد اي سلب عنه   ولا
يكون للمستثنى في موضعه غيره مثل ما كان ولم يكن   وهو ضمير راجع
الى اسم الفاعل ايضا قال الكوفيون جاء القوم ليس زيدا ولا يكون
زيدا معناه ليس فعلهم فعل زيد   فيما بعد الا حال من الضمير المجرور
في بدل منه وتوجيه الشرح اولى لان المقصود بيان حال المستثنى و
لو جعل بدلا لكان المبدل منه في حكم التنحية ثم قيل ليس في بعض النسخ

لفظه

لفظه فيه وح يكون قوله فيما بعد الا متعلق بيجوز ويختار على سبيل
التنازع لا يخفى ان هذه النسخة احسن لتقييد كل من الفعلين
كما هو المناسب فلك ان تجعل قوله فيما بعد الا على تقدير النسخة
الاولى متعلق بقوله يختار وح يكون قوله في كلام غير موجب
متعلق بكل من الفعلين على سبيل التنازع او بالاخير فقط لان
جواز النصب في المستثنى هو الاصل وانما الحاجة الى الاشتراط
اختيار الرفع   ولم يشترط لكن لا بد من اشتراط ان لا يكون
المستثنى متراخيا عن المستثنى منه اذ لو كان متراخيا نحو ما جاءني
احد حين كنت جالسا الا زيدا لم يكن البدل مختارا او ان لا يكون
رد الكلام يتضمن الاستفهام نحو ما قام القوم الا زيدا في جواب
من قال اقام القوم الا زيدا فان النصب ههنا اولى ليطابق
الجواب السؤال   على البدلية اي او بدل البعض من الكل وانما
صح ذلك مع انتفاء ضمير المبدل منه فيه لان الاستثناء المتصل يغني
عنه اي الضمير لانه يفيد ان المستثنى بعض من المستثنى منه   لا بالا فقط
اي بنوع محل   ويعرب على حسب العوامل اي على قدر ما اقتضى
عليه بان المراد اما عامل المستثنى او عامل المستثنى منه فان اريد
الثاني يرد نحو ما مررت الا بزيد فانه معرب بعامله لا بعامل المستثنى منه

وان اريد الاول فلا معنى لتقييد الحكم بقوله اذا كان المستثنى منه
غير مذكور اذ المستثنى ابدا معرب على حسب عامله ويمكن ان يختار
ان المراد بالعامل عامل المستثنى منه ويقال ان زيدا جر لفظا و
نصبا محليا وعامل جره هو الباء التي كانت داخلة في المستثنى منه
وعامل نصبه هو مررت بتوسط معناها لتعدية الباء وهو العامل في النصب
المحلي للمستثنى منه   اذا كان المستثنى منه غير مذكور فقال الشيخ الرضي
انما اعرب باعراب المستثنى منه لان المنسوب اليه هو المجموع المركب
من المستثنى منه والمستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب لانه
الجزء الاول والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فاعرب النصب
يعني فاذا حذف المستثنى منه لم يبق المستثنى في حيز الفضلات فاعطي
ما هو حقه من الاعراب لانتفاء الجزء الاول   ليفيد فائدة صحيحة
ان النحوي يبين دلالة الهيئات التركيبية على اصل المعنى صح اولم
يصح الا يرى جواز جاءني كل احد الا زيدا فينبغي ان يجوز جاءني الا زيد
ويمكن ان يقال المراد بافادة المعنى دلالة الكلام على المراد وهي متحققة
في غير الموجب غير متحققة في الموجب اما الاول فلان الاستثناء
المتصل قرينة على ارادة العام وذلك لانه يقتضي متعددا وقد لم يكن
قرينة خصوص حمل على العام وليس لها معارض فتعين المراد واما

الثاني

الثاني فلان الاستثناء وان كان قرينة على العام لكن عدم صحة المعنى
قرينة على عدم ارادته فعورضت بذلك فلم يتعين المراد نعم ان استقام
المعنى وصح بقي قرينة بلا معارض ولهذا قال الا ان يستقيم المعنى
وهو استثناء من مفهوم الكلام اي لا يعرب على حسب العوامل
في الموجب وقتا من الاوقات الا وقت استقامة المعنى فانه ح
يتعين المراد   اذ معنى ما زال ثبت لانه اراد ان يقال ثبت دائما
لكن الدليل لا يفيده الا ان يقال ان نفي النفي يفيد دوام الاثبات
وفي افادته بحث   لان نفي النفي اثبات اي مستلزم للاثبات
لا انه عينه فان تصور نفي النفي يتوقف على تصور النفي وتصور الاثبات
لا يتوقف عليه فهو ليس عينه   ما جاءني من احد لو مثل بالباء المزيدة
لتأكيد غير الموجب نحو ليس زيد بشيء وهل زيد بشيء استيفاء للصور
الاربع التي تعذر فيها حمل البدل على اللفظ لكان اولى   فعمرو
محمول يجوز ان يكون بدلا من الضمير المستكن في فيها ويجوز نصبه
على الاستثناء لكنه ضعيف اذ يتوهم انه بدل محمول على لفظ واضعف
منه في النصب نصب لا اله الا الله لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف
اما قبل الاستثناء او بعده وكذا في لا فتى الا علي   قيل انما وصفه
لو لم يوصف به يصح ليتم بجواز ان يراد بالتنوين التحقير لان من

الاستغراقية انما قيدنا بها لان من قد يكون زائدة في الموجب عند الاخفش
اذا لم يكن استغراقية لانها لتاكيد النفي اي نفي مجرورها سواء باشرته
او لا نحو ما جاءني من رجل ولا امراة لا يقدران اي لا تعوضان وقوله
عاملتين تمييز او حال او مفعول ثان بتضمن معنى الجعل لانهما
عملتا للنفي يعني انه علة حملهما على ليس وان او جزء العلة وعلى التقدير
بانتقاضه ينتفي العلة فعمرو مرفوع على انه هو المرتفع اذ دخل
على المبتدا والخبر غلبتهما لكن يبقى تقديرا عملهما اذا كان العامل
حرفا لضعفه فمن ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار
ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر
ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما نحن فيه لنقض معنى النفي
اي انتقاضه فهو مصدر مجهول وهو التفعيلة وذلك لان معنى ليس
في الاصل ما كان بدليل لحوق علامات الافعال عليه نحو ليست ولست
ثم سلبت الدلالة على الزمان الماضي فجعلت حكم ما كان وان
لم يبق فيه معنى الكون وقد ينفي نفيه ويبقى علة كونها كان زيد الا
قائما لبقاء معنى الكون بعد الا مع كسر السين او فتحها قال الشيخ
الرضي كسر السين مع القصر وفتحها مع المد مشهورتان لكونها
حرف جر اليه ذهب سيبويه والدليل على حرفيتها قولهم حاشاي عن

فانه مرتفع على انه خبر
ذلك المقدر فتح

دون نون الوقاية وامتناع وقوعها صلة لما المصدرية مطردا
ودخول ما عليها ونصب الاسم بعدما حاشا زيدا عنده واجاز بعضهم
النصب بها بدليل حاشيت اي قلت لا لا وكوليت اي قلت
لو لا وعند المبرد انه تارة حرف وتارة فعل واذا وليته اللام تعين
فعليته قال الشيخ الرضي الا اذا انه مع اللام اسم لمجيئه منونا نحو حاشا
لله في بعض القراءات وانه بمعنى تنزيها لله فيجوز على هذا ان يركب
كون حاشا في جميع المواضع مصدرا بمعنى تنزيها او اما حذف التنوين
في حاشا لك لكسر اسم التنوين فيما غلب عليه نحو بده منها لا لاجل
الاضافة كما قال بعضهم في سبحان من علقمة ان ترك تنوينه
لا يدل على علميته لانه لاجل ابقائه على صورة المضاف لما غلب استعماله
مضافا ومعنى لما نزهته المستثنى اذا استعمل حاشا في الاستثناء
وفي غيره فمعناه تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر ورجا ارله
والتنزيه يخص من سوء فبعد نون بتنزيه الله سبحانه من السوء ثم
تنزيه من اراده والتنزيه على معنى ان الله منزه عن ان لا يطهر ذلك
الشخص عما يشينه فيكون اكد وابلغ اعرابه اليه فالاعراب
حقيقة لما يستعمل اليه ولهذا اجاز العطف على محله نحو ما جاءني من غير
زيد وعمرو بالرفع لان المعنى ما جاءني الا زيد فيكون كان اعرابه بعينه

اعراب المستثنى بالا لو قال اعرابه اعراب المستثنى بدون الكاف
لكان احسن وانما لم يبن غير مع انه بمعنى الحرف لان ذلك فيه عارض
وغير صفة غير مبتدا وما بعدها خبران له باعتبار قيام معنى
المغايرة بها سواء كان بحسب الذات او بحسب الوصف لكن قال الشيخ
الرضي ان استعمال الغير بالاعتبار الثاني مجاز وذلك لاشتراك
كل منهما في ان يستعمل غير بمعنى الا لاشتراك كل منهما في المغايرة
فان غيرا يدل على مغايرة مجرورها لموصوفها ذاتا او صفة والا
يدل على مغايرة ما بعدها لما قبلها في الحكم فيستعمل كل منهما في معنى
الآخر لعلاقة المشابهة مذكورا انما اشترط ذلك ليكون اظهر في
كونها صفة نحو ما جاءني رجلان الا زيد قال الشيخ لا يجوز هاهنا
الاستثناء المتصل لان المحكوم عليه اثنان اثنان من هذا الجنس وليس زيد
اثنين منه وانما قلنا في هذه الزيادة لدفع شبهة وهي ان شرط
حمل الا على الصفة تعذر الاستثناء وما ذكره من الضابط لا يوجب
التعذر وانتفاؤه لا يوجب عدم التعذر فلا يكون الضابط مطردا
ولا منعكسا فوجب ان يقول لجمع غير معلوم تناوله المستثنى ولا عدمه
وقد يتكلف بان المراد بغير المحصور غير المعلوم للتلازم بينهما غالبا
لو كان فيهما آلهة قال سيبويه لا يجوز هنا الا الوصف بمعنى لم يجز

البدل

البدل لانه لا يكون الا في غير الموجب قال المص ولا يعتبر النفي
المستفاد من لو لان النفي المعنوي ليس كاللفظي الا في قل واقل
وابى ونحوها وصرح بذلك في شرح الشيخ الرضي وفيه البدل لا يجوز
الا حيث يجوز الاستثناء يجب ان لا يتعدد الآلهة اي يجب ان لا
يكون اله الا الله لان التعدد يستلزم المغايرة والمغايرة مستلزمة
لنفيه وانتفاء اللازم يستلزم لانتفاء الملزومات كلها كما ان
لاثبات الملزوم مستلزم لاثبات لوازمه كلها اي بتأويل
ظرف فيها قال الشيخ الرضي ما حاصله ان سوى في الاصل صفة ظرف
مكان وهو مكانا قال اي مكانا سوى اي مستويا ثم حذف
الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء
فصار بمعنى مكانا فقط ثم استعمل استعمال لفظ مكان في افادة
معنى البدل تقول انت في مكان عمرو اي بدله لان البدل كائن
مكان المبدل منه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء مالك او وقت
جاءني القوم بل زيدا فاوان زيدا لم ياتك ثم جرد عن معنى البدل
لمطلق الاستثناء فسوى في الاصل مكان مستو ثم صار بمعنى مكان
ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء وظهر من هذا التحقيق انه ظرف
بحسب الاصل وغير ظرف بحسب المعنى المراد فاستعماله [illegible] نظرا الى

كان وأخواتها

معناه الاصلي اي المعهود في ابواب صفات الظروف بعد حذف موصوفاتها
ذلك ومقتضاه النصب والكوفيون نظروا الى معنا ما له فجعلوه في حكم
غير والمراد بعدية المسند اليه ارادة باسمها وخبرها ما يعبر اسمها وخبرها
والاظهر في العبارة ان يقال المراد بعدية المسند لدخولها ان تكون
اسناده واقعا بعد دخولها فالاسناد الواقع بين جزئي الخبر لا يعتبر
وكذا الاسناد الواقع بين الخبر والاسم مبنيا على انها تدخل الجملة الاسمية
لانا نقول ذلك الاسناد قد تغير بدخولها كما مر في خبر المبتدا في قسم
قال الشيخ الرضي واما صار خبره فقد يختص ببعض الاحكام منها ان خبر
كان لا يكون ماضيا عند ابن درستويه واما عند الجمهور فيصح ان يكون
ماضيا الا مع قد ظاهرة او مقدرة وكذا في اخواتها اصبح وامسى
واضحى وظل وبات وكذا ابتغوا ان يمنعوا اصبح زيد يقول واخواته
والاكثر كما ذهب اليه ابن مالك تجويز وقوع خبرها ماضيا بلا قد
يقدرها في قوله وان كان قميصه قد ومنع ابن مالك وهو الحق
من مضي خبر صار وليس وما دام وكل ما كان ماضيا من زال وما زال
ومرادفاتها اما صار فلكونها ظاهرة في الانتقال الى الشيء المطلق
الى حالة مستمرة وان جاز مع التاويل ان الاستمرار على المنتقل
اليها واما ما زال واخواتها فلانها موضوعة للاستمرار وما يصلح

[illegible] خبرها [illegible] رضي
[illegible] رضي
[illegible] رضي

للاستمرار

[illegible] رضي
[illegible] رضي
[illegible] رضي

للاستمرار وهو اي الجامد والصفة والمضارع لانه يقارع اسم الفاعل واما
ما دام فلان ما المقيدة للمدة تقتضي المضي الى معنى الاستقبال غالبا
واما ليس فهي للنفي مطلقا كما هو مذهب سيبويه والمستقبل للاطلاق
هو اي الجامد والصفة والمضارع وكذلك اذا انتفى الاعراب
اما ما وقع في بعض التفاسير في قوله تعالى وما زالت تلك دعويهم ان
تلك خبر فيتعلق وكل مبني على ان الخفاء في تعيين الدعوى لان كون
تلك الدعوى وهو كان بعض ان اطلاقه ليس بجيد فانه
في شرح الكافية قال الشيخ الرضي يحذف كان مع اسمها بعد لو وان
ان كان اسمها خبرها علم من غائبا او حاضرا نحو اطلبوا العلم ولو بالصين
اي ولو كان العلم بالصين وبعد لدن واخواتها نحو رايتك لدن
قائما اي لدن كنت قائما وبعد ان يجيء بعد ان اسم وجاز
تفسيره بعادة في عمله نحو ذلك مع كان المحذوفة واذا لم يجز تعيين
النصب نحو سر كما انتبه ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل اي
ان كنت راكبا فانا راكب وان كنت راجلا فانا راجل
اربعة اوجه قال الشيخ الرضي جاز ما بعد ان وان لا مع ما بعد فانهما ان
صح رجوع ضمير كان المقدر الى مصدر ما عمل نحو المرء مقتول
بما قتل به ان سيفا فسيف الى ان كان قتله بسيف فقتله بسيف

ونصب [illegible]
[illegible] رضي

عدي

وحكي عن يونس مررت برجل صالح الا صالح فطالح اي الا ان لا يكون المرور
بصالح فالمرور بطالح ونصبهما يجوز في الثاني تقدير فعل لائق نحو
يكون خيرا ورفعهما قال الشيخ الرضي في رفع الاول ضعف
معنوي ولفظي اما الاول فلان مراد المتكلم ان كان نفس عمله
خيرا لا ان كان في عمله معه خير واما الثاني فلان حذف كان مع
خبره الذي هو في صورة الفضلة حذف لجملة بكثرة ولا سيما اذا كان
الخبر جارا او مجرورا بخلاف حذفه مع اسمه الذي هو بجملة لا سيما
اذا كان خبرا متصلا فان قلت لم لا تقدر للرفع كان التامة قلت
لضعف تقديرها لقلة استعمالها ولا يحذف للتخفيف الا الكثير
الاستعمال ولكون الشهرة دالة على المحذوف فكان جوازه
خيرا انما صح دخول الفاء على الماضي لانه مقدر والفعل لا بد له
من الفاء فاصل اما انت لا ان كنت قال الكوفيون ان المفتوحة ان م
بمعنى ان المكسورة الشرطية وما عوض من الفعل المحذوف قال
الشيخ الرضي لا ارى قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى
اما المعنى فلاستقامة التعليق واما اللفظ فلمجيء الفاء في قوله
ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تأكلهم الضبع
ولا يجوز ان يكون اصله لان كنت ذا نفر متعلق بقوله لم تأكلهم

المقدر م

او يمنع تقديم ما بعد الفاء عليها الا مع اما الشرطية فلا بد من تقدير فعل
بعدها عند البصريين في نحو تعنفني وتسكت قال الكلام ان اما الشرطية
لكثرة الاستعمال مع كان الناقصة فان حذف شرطها جوازا لم
يتغير عن صدرتها وكذا ان حذف وجوبا مع تغير كما في اما زيد
كان منطلق وان حذف شرطها بلا تغير وجب تغير صورتها من
الكسر الى الفتح ولا بد اذن من ما يكون كالذاهب عنها ما اعني الشرط
ثم لا يخفى ان لها بعد ذلك حظرا ان يحذف فيها كان مع اسمها وخبرها او
يحذف وحدها فان كان الاول وجب جزاؤها الفاء نحو اما زيد فمنطلق
اي ان يكن شيء موجودا فزيد منطلق فلا بد اذن من اقامة جزء مقام
الشرط وان كان الثاني فالفاء غير لازمة بل يجوز حذفها واثباتها
المنصوب بلا التي لنفي الجنس من غير تبعية فلا يرد ونحو لا غلام
رجل عندما احسن لانه منصوب بلا ولم يل لا اي لنفي صفة
الجنس اي لنفي ما اجري عليه بما وقف عن معنى البعدية او
التدخل وما تغير انه لا حاجة في اخراجه عن تعريف المنصوب بلا الى
هذا لانه يخرج بقوله يليها نعم انما احتاج اليه في تعريف اسم لا ولعله
في ذلك فيصح قوله وهذا القدر كاف في حد اسمها وقيل يخرج
اخراجه المراد الذي كهذا به جزئها وعليه ما ذكرنا مع حذف مفعول

ثم تم

المنصوب بلا التي لنفي الجنس

ما لم يسم فاعله وبه يستدرك بعد ونحوها   وبهذا القدر كاف هم
فيه ان المرفوع بعدها معرفة كان او نكرة لكن يشترط انها فالمعرف
غير مانع اللهم الا ان يعنى بما يدخل عليه العمل فيه   او شبهه
ان قيل في نحو قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم اى لا تقبيح عليكم
بفعلكم ولا عاصم اليوم من امر الله فان عليكم اليوم صلتان للمصدر و
اسم الفاعل وهما لا يتمان بدون صلتهما فيكونان مشتبهين بالمضاف
مع انهما مبنيان على الفتح اجيب عن الاول بان الجار الاول مع
مجروره خبر واليوم ظرف متعلق بما دل عليه الخبر وكذا عن الثاني
بان اليوم خبر المبتدا وان كان جثة اذ المعنى لا وجود عاصم على
حذف المضاف وقوله من امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم
بمعنى لا يعصم من امر الله لا جزء منه كما جعل في الصورة الاولى خبرا
لان حرف الجر الذي هو صلة المصدر جاز ان يجعل خبرا عن ذلك المصدر
مثبتا كان او منفيا ولا يضر تقديرنا ما يتعلق به الجار والمجرور لتضمنه
خبر المصدر واما حرف الجر الذي هو صلة لاسم الفاعل لم يجز ان يجعل خبرا
عن اسم الفاعل فلا تقول بك مار على ان بك خبر عن مار   اى
المسند اليه بعد دخولها بغير ان خبر كان راجع اليه لا الى المنصوب
كما يتوهم ولا الى اسم لا المفهوم ضمنا كما قيل لان ذلك كما ظهر

والكسر في جمع المؤنث خلافا للمازني فانه يبنيه على الفتح
بلا تنوين لانه وان لم يكن للتمكن حيث به منع عن الدخول على المبني
ومنهم من يبنيه على الكسر مع التنوين فيابث لا اساعا نظرا الى ان
التنوين للمقابلة   والباء منهم من قال ان هذا اعتبار اعراب
لان المثنى والجمع في حكم المعطوف والمعطوف عليه الذين جعلا اسما
واحدا وقد مر في باب النداء انه مضارع للمضاف   لانه جواب
ولانه نص في الاستغراق والنفي بدون من الاستغراقية لا يفيد التنصيص
الا ترى ان ما جاءني رجل لا يفيد الاستغراق ولذا جاز بل رجلان
او رجال بخلاف ما جاءني من رجل   لان الاضافة الى الاسم
القريب ترجح جانب الاسمية فان المضاف الى الاسم القريب لا
يكون مبنيا الا نادرا نحو حينئذ ونحوه   والتكرير كذا
وجب التكرير في النكرة المنفصلة بلا اذا الغيت عملها لان النكرة
مع ارادة نفي الجنس نصب الاسم او بناؤه وقد انتفيا فلا بد من التكرير
للتنبيه عليها   لكن مطلق لا بعينه بل عن ارادة تكرير النوع لا تكرير
الشخص   ليكون مطابقا لما قدر السؤال مكررا اذ لو لم يكن
مكررا لكفى نعم او لا   لاشتهاره وقوله عز اسمه فضاكم على
ويعني هذا التأويل اعلم ان نزع وجب على التأويلين سواء كان

فالاولى ان يعرف العبارة عن الظاهر ويقال انه مختص الشئ بالذكر
لمكان الحذف فيها قال السيرافي لا تكتفي بمجرد الاختصاص وقال
سيبويه لا يجوز حمل التابع على الموضع في صورة التمني اذ التمني
نقيضا عن الخبر فيغير اسمها معمولا لمعنى الاعلام التمني الغلام
قال الاندلسي ما نقله الشارح قدس سره   واما قوله الا رجلا
يعني كان العباس لا رجل بالبناء آخره يدل على محقة تبيت
المحقة المرأة التي تحقق تراب المعدن تبيتا اي تبيت تفعل
كذا   لمكان الاتي دفع اي لثبوت الاتحاد ذاتا والاتصال
لفظا ولو جيء النفي اليه حقيقة لا تكن اذ قلت لا رجل ظريف
اي كيف فكانك قلت لا ظريف   ومعرب رفعا ونصبا
مصدر ان نوعيان والقول بانه منصوب بنزع الخافض ضعيف
لانه سماعي الا في ان وان   ويجعل مرفوعا قد قرأن
العباس مغير الخبر   لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع
المنادى لا يخفى ان ذلك لا ينفي وجوب البناء في البدل اذا
كان مفردا نكرة والمفهوم من كلام الشيخ الرضي جواز البناء
والتأكيد اللفظي يجب بناؤه واما المعنوي فلا يكون وعطف
البيان حكمه حكم البدل عند الشيخ الرضي   واجرى على ذلك الاسم

فلا يكون الجار خبر لظاهره ولا مقدرا نحو

ظريف زيرك و خوش طبع

احكام الاضافة وذلك الاسم المثنى وجمع المذكر السالم
والاسماء الستة الا ذو فانه لا يقطع بهذا عند المصنف اما عند الشيخ
الرضي فلا والان والاب والاخ   واجراء الاحكام المضاف
عليه انما زاد ذلك لئلا يتوهم انه منصوب لمشابهته بالمضاف
اذ لو كان كذلك لنون لا انه كما ينون لا حسنا وجهه ولم يحذف
النون في لا غلامي   اي مشاركته له لاجل تضاف بعض
ان صورة هذا التركيب صورة الاضافة باللام وهو حال اعتبار
الاضافة بوجود اللام مشارك للمضاف المقدر فيه اللام هذا هو
المعنى الاول واما المعنى الثاني فلا يعتبر فيه اذ في صورة المضاف
وانه بهذا الاعتبار مشارك له   وهو الاختصاص جعل الاختصاص
اصل معنى الاضافة لانه غيره من التعريف او التخفيف قد يتخلف
عن المعنى فالمقصود ولانه لو كان مضافا فالازم الرفع
والتكرير وفيه ان القول لو غيرت لتقايلزم ذلك قالوا الحمل
على هذا التعبير قصد النفي من غير تكرير لا تحقيقا ذا لا يتغير
مع المعرفة   لا يحذف الا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا
مع وجود الاسم والعلة واحدة   جزما ولا وقد تلحق الالف
اي لا وما ونحو
كاربت وثمت لتانيث الكلمة او المبالغة ولا تدخل في الا
في النفي

[illegible]

الا الكلمة المدخول عليها

على حين مضاف الى الجملة وهو الغالب او على ان اوهنا مستعار
لا صدار ما ان تحولات حين مناص والقائل حين النصب بان يكون
الاسم محذوفا والتقدير لات الحين حين مناص وقد رفع بان يكون الخبر
محذوفا والتقدير لات حين مناص موجودا ولا يعمل الا محذوفا احد
جزئي الجملة المشبهتين بليس في النفي قال الشيخ الرضي ان ما وليس
لنفي الحال عند النحاة والحق انهما لمطلق النفي اي خبرية
يعني ان الضمير راجع الى الخبرية المستفادة من خبرها ولا قال الشيخ
الرضي لا ينتقض عمل احد رفع اسم لا ونصب خبرها وانما بنو تميم
فحيث لا يعملونهما وذلك لان قياس العوامل ان تختص بالقبيل
الذي يعمل فيه من الاسم او الفعل لتكون متمكنة بثبوتها في مركزها
وما مشتركة بين الاسم والفعل ما فيه مذكورة وان لا تنتقض
على النفي بعد الاثبات وفيه ان هذا يخالف ما قالوا من انه لا
يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى الا مفصولا بينهما او انتقض
النفي بالا لا تنتقض عن ليس اذ يجيز الاعمال مع الانتقاض بالا
وانشد في ذلك وما الدهر الا مجنونا باهلها وما طالب
الحاجات الا معذبا واجيب بان المضاف محذوف من الاول
اي دوران المجنون وان معذبا مصدر كقوله تعالى ومزقناهم كل ممزق

(تمم)

وانما جعل زيدون اعلم كما مع عدم الاختصاص لقوته من بنيها ... تبعا ... حقيقته كما ذوات رضي ... الشنار

نعم

فهما مثل قولك ما زيد الا منيرا او تقدم الخبر او تقدم ما ليس
بظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيدا عمرو ضاربا بخلاف
ما اذا كان ظرفا نحو قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين اي
خبرهما منصوبا كان او مجرورا بالباء الزائدة فحكم المعطوف
الرفع حملا على المحل قال الشيخ عبد القاهر هو خبر مبتدا محذوف
اي بل هو مسافر ولكن هو قاعد وقيل عطف على سبيل
التوهم اذ كثيرا ما يقع خبرها مرفوعا عند انتقاضها عن العمل يعني
الخبر بان للواقع فلا يتوهم الدور لفظا او تقديرا لم يقل او محلا
لان المحل ليس من اقسام المعرب بل حقيقة كونه مضافا اليه كما هو
في بيان اقسام الاعراب وانما لم يقل بدل قوله على علم المضاف
اليه على علم الاضافة لانه قصد ان يأخذ لا حق قوله اعني قوله
والمضاف اليه لكل اسم جر سابقه مع ان المراد متعين لكن
المتبادر على علامة اعم منه يجوز ان يتحقق علامة الشيء بدون ذلك الشيء
والمضاف اليه اي الظاهر موضع الضمير للتنصيص على المراد
ولا يخفى انه اراد بالمضاف اليه ههنا غير المضاف اليه المذكور
اولا بان يكون اعم من المضاف اليه حقيقة وما يشبهه نحو كونه بخلاف
المضاف اليه المذكور هنا فانه مختص بالمضاف اليه حقيقة اي ملفوظا

رابعتهما

الشائعة للمرادفة والمساواة   او اعم مطلقا كاحد اليوم فان
الاحد هو يوم الاحد   ولا يصح اظهار اللام فيه اذ لم يستعمل يوم
للاحد وكذا الحال في الباقين وفي مسجد الجامع وطور سيناء والآثار
اللازمة الاضافة مثل عند ودون ولدى ولما لم يستعمل مقطوعة فاذا
قطعتا وجبت تنافرا لانه غير مانوس   ولا يحتاج فيه
الى التكلفات التي في تصحيح اضافة كل الى رجل ان كلا لاحاطة
جزئيات كلي صنف اهاليه ~~والاضافة~~ واضافة الجزئي الى الكلي
بمعنى اللام لكن يمتنع اظهار اللام الا بعد التاويل في الجزئيات
او الافراد مثلا والا لزم فك كل عن الاضافة وهو لا يجوز وفيه بحث
لان كلا للاحاطة بالجزئي والفرد ملحوظ من جانب المضاف اليه كما
تقرر في الميراث فيصح اضافة الجزئي الى الكلي مما لا يجدي في
تصحيح اضافة كل الى الجزئي او الفرد   فان معنى ضرب اليوم
يعني ان هذه الاضافة بادنى ملابسة ويكفي في الاضافة بمعنى اللام
ادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء لسهيل اي كوكب له اختصاص بالمراة
الخرقاء للملابسة انها تشرع في التهيئ لكسبها الشتاء عند طلوعه
لا قبله كما هو شان المدبرة المهملة للامور في احيانها
واما الاضافة بمعنى في فهي كثيرة وذلك فيما كثرت لزم ارتكاب

نام زنی کنه

مجاز كثيرة وذلك لان الاضافة بادنى ملابسة مجاز   كما لا يخفى
الابرى ان نسبة الفعل الى فاعله المعين لا يستلزم معهودية الفعل و
تعريفه   قلت وذلك هو الشيخ الرضي ان وضع هذه الاضافة
لتعيد ان لواحد مما دل عليه المضاف خصوصية مع المضاف اليه
ليس بكلمة معرفة فاذا قلت غلام زيد ولزيد غلمان فلا بد ان تشير
الى الغلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه
او اشهر بكونه غلاما له او بكونه معهودا بينك وبين مخاطبك و
بالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان
هذا اصل وضعها ثم يقال غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين
وذلك كما ان اللام في اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا
اشارة الى معين هذا حاصل كلامه ولا يخفى انه مخالف لما هو المذكور
في كتب البلاغة وهو ان اللام مشترك بين معهودية الفرد ومعلومية
الجنس وان المعرف باللام موضوع للمعلومية سواء كانت معلومية
الفرد او معلومية الجنس ان المعرف بلام الجنس يكون تارة للارادة
نفس الجنس هو الاصل وتارة للارادة تمام افراده او بعض غير معين
وذلك بحسب القرائن ثم قال بعض المحققين ان الاضافة كاللام
بلا فرق واما كلام الشارح فيجوز ان يصرف الى هذا بادنى عناية

وليس يجري هذا الحكم في نحو غيره ومثله فإنه نحو شبهك ما هو
بمعناهما كشبهك ونظيرك وسواك إلى غير ذلك وإنما لم يتبين لعدم الا
عتداد بها لقلتها ويجوز أن يقال اختار قول أبي عبيدة فإنه ذهب
إلى أن إضافتها لفظية لأنها بمعنى اسم الفاعل فإن المثل بمعنى المماثل
والغير بمعنى المغاير وإضافة اسم الفاعل إذا لم يكن للماضي لفظية
سواء كان للحال أو الاستقبال أو غير ذلك ولهذا ليس يجري هذا
الحكم في نحو حسبك وسرعك وكفيك وبنيك لأن معنى حسبك زيد
يكفيك [illegible] وكذا أخواته قال الشيخ الرضي بعض العرب يجعل واحد
أمه وعبد بطنه نكرتين وليس بكثير مما لا يجعلها فإن بعضهم أن واحد
مضاف إلى الأم وأم مضاف إلى ضميره واحد فلو تعرف
بضميره لكان كمعرف أمه بنفسه وذلك أن القرينة هذا لا يعود إلى
المضاف الأول بل إلى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف نحو رب
رجل واحد أمه فإنها عائدة إلى رجل وسيجيء أن الضمير الراجع إلى النكرة
غير مختصة نكرة فإن كان ذلك الصاحب المتقدم معرفة تعرف
المضاف وكذا إن كان نكرة غير مختصة بشيء وكذا ينبغي أن يكون
قولك صدر بلدته ورئيس قبيلته ونادرة دهره ونحو ذلك انتهى و
بهذا التحقيق اندفع الدور الذي يتوهم في أمثال هذه التراكيب

لتوغلها في الإبهام لأن مماثلة زيد في صفة لا تخصص ذاتا وكذا
مغايرته فإنه يشمل كل ما في الوجود إلا ذاته إلا أن يكون للمضاف
إليه هكذا قال ابن السري وصحح ابن السراج قوله بقولهم نعمل
صالحا غير الذي كنا نعمل فإن عملهم كان فسادا وضده الصلاح
فيجب أن يكون غير معرفة لا يصح توصيف صالحا بها وأجاب عنه
الشيخ الرضي بأنه بدل لا صفة ولئن سلم أنه صفة محمول على
غالب حاله فإن غالب حاله عدم التعريف ويمكن أن يجاب
أيضا بأن تعريفه موقوف على القصد كما أشار إليه قدس سره
بقوله إذا قصد نكرة بأن يجعل واحدا كذا أفاده الشيخ الرضي
أراد به مثلا فإن تنكير العلم قد يكون بإرادة شهرة وصفه
أو إرادة ما هو الغالب في التنكير وأراد أن تنكير العلم إذا أضيف
لا يكون إلا كذلك قال الشيخ الرضي عندي أنه يجوز إضافة
العلم على بقاء تعريفه إذ لا منع من اجتماع التعريفين إذا اختلفا
كما ذكرنا في باب النداء وذلك إذا أضيف إلى ما هو متصف به
معنى نحو زيد الشجاعة فإنه يجوز وإن لم يكن إلا زيد واحد
لكان طلبا للأدنى وهو نكرة في بادي النظر لكان تحصيلا للحاصل
يعني أن المقصود من الإضافة إلى المعرفة حصول أصل التعريف

وقد حصل للمعرفة فلو اضيفا الى المعرفة لكان تحصيلا لما هو الحاصل فيهما
يعني اصل التعريف وبين جمعهما على ان فيه ان المعرفة في الاشياء
المذكورة من الكلام لا المركب والعلم هو المركب فلم يكن المعرفة
علما بل فيها زوال التعريف حاصلا ان العلمية لما كانت وضعا
ثانيا ازالت المعنى الاول فلو اضيف المعرفة الى المعرفة
لادت الى اجتماع تعريفين في الارادة من ترك اللام فقط
قال ذو الرمة ثلث الاثافي فاذا قد كسره في الحاشية البيتين
شعر وهما ايا منزلي سلمى سلام عليكما هل الازمن اللاتي مضين و
رواجع او هل يرجع التسليم او يكشف العمى ونجزع فيغ البكا ثلث
الاثافي والديار البلاقع وقال هل يرجع الى يرد جواب الكلام
وفي او يكشف العمى عن المستخبر الذي هو في عمى عن حال سلمى وفي ثلث الاثافي
جمع اثفية وهي واحدة من الاحجار التي ينصب القدر عليها وفي البلاقع
جمع بلقع بمعنى الخالي صفة مضافة الى معمولها قال الشيخ الرضي
ما حاصله ان الصفة المشبهة جائزة العمل ابدا فيما هو فاعلها او
اضافتها اليه لفظية وان اسمي الفاعل والمفعول يعملان في المرفوع
والظرف والمصدر سواء كانا بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال
او الاستمرار ويضافان الى مرفوع وهو سببي نحو زيد ضامر بطنه ومودب

غلامه لا الى مرفوع لم يكن سببيا نحو مررت برجل قائم في داره عمرو ومضروب
على بابه بكر ويعملان في غير ما ذكر من المفعول به وغيره اذا كان بمعنى الحال
او الاستقبال او الاستمرار واضافتهما الى المفعول به والمفعول فيه
لفظية على الاولين وعلى الثالث يحتملها والمعنوية وقد يأول
بعض الاسماء باسم الفاعل والمفعول المستتر فيصير الاضافة لفظية
٤ كما يأول العبد بالمعبد والغير بكسر العين او ضمها بمعنى الغابر
نحو مصارع البلد ونحو الحمد لله فاطر السموات والارض فانه بمعنى الماضي
حقيقة ونحو مالك يوم الدين اذا جعل بمنزلة الماضي لتحقق وقوعه او
اعتبر بمعنى الدوام كان صفة لما قبله فلم يعتبر ان يوم الدين ظرف
او مفعول به اتساعا كما اعتبر بعضهم ويكون الاضافة بهذا الاعتبار
لفظية ولا يبعد ان تحقيقا في اللفظ الى لا تحقق الا في اللفظ
صح يؤدي في اللفظ للاشارة الى وجه التسمية او للتصريح بالمغايرة او
للاحتراز عن خفة في المعنى كما اشار اليه قدس سره واضيف
القائم اليه بعد جعله شبيها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى
موصوفها اذ الرافع في الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب
مع المنصوب فراعوا في الاضافة اللفظية مثل ما روعي في الاضافة
المعنوية من امتناع اضافة الصفة الى موصوفها لان اللفظية

فرع المعنوية والمراد ان الحق رأيه ثم لا يخفى ان المجموع المركب
من اشياء يجوز ان يكون حسنها لا مرتبة لكل واحد من الاشياء
مدخل في ذلك الاستلزام لكن هذه العبارة واشباهها انما يقال لبناء
لاحق على سابق واستدلال باللاحق على السابق ولا يخفى ان ذلك
ضعيف بالقياس الى انتفاء التخصيص فيحتاج ان يجعل في ذمن ثم اشارة
الى التخصيص وانتفاء التعريف او يرتكب مجازا كما يقال فلان قبيل القبيلة
مع انه ليس الا قبيل بعضهم وعلى هذا كان الاخصر لان احد
مذكور صريحا بخلاف احد النوعين الآخرين فانه مذكور ضمنا
خلافا للفراء اي يخالف هذا القول خلافا للفراء واجاب المص
واجاب بعضهم بان الاضافة ضائعة بقاء وان كانت مفيدة
ابتداء فيلزم بعد دخول اللام عدم بقائها والرجوع الى النصب
الذي هو الاصل لزوال ما عرضت الاضافة لاجله ولا يخفى
ان فيه شوب مصادرة لان اثبات المطلوب اللهم الا
ان يقال لا يخفى بعده لان المتبادر انه ضعيف في التركيب لا في
الاستدلال اذ لا نص فيه على الجر فيه شيء لان رواية الجر مشهورة
وهي كافية في الاستدلال يستوي فيه الجمع والواحد اي هو
مشترك بينهما كالفلك وفيه وجهان آخران في اما الرفع فيتبع

ضعيف بعض المحشين نسخه

اولان

4

كخلو الصفة عن الضمير واما النصب فعلى التمييز حيث جعل القائل مشبها
بالمفعول فنصب يعني سيبويه واتباعه يتبع فيه جماعة من النحاة
حيث صرح والكلام المقدم هكذا بناء على ما نقل عن سيبويه من جواز الجر في
الضاربك لكن المشهور من مذهبه انه لا يجوز فيه الا النصب فيلتفت الى المظهر
وكذا لم يسند الشيخ الرضي الى سيبويه الا ما هو المشهور من مذهبه واسند
القول بالجواز الى الرماني والمبرد في احد قوليه وجار الله محلا اي المجرورية
اوكي ملتبسة بناء على مفعولا له للفعل المفهوم اي جوز واحملا
ولم يجعلوا الضارب زيد مما بني على هذا التجويز ودون تجويز ان يقال شي زد
هو انهم لم يحملوا الضارب زيد على ضارب زيد كما حملوا الضاربك على
ضاربك وانما قلنا ودون التجويز ان يقال اذ حاصل ان حذف التنوين
في باب ضاربك ليس للاضافة بل لاتصال الضمير وان التنوين واتصال
الضمير متنافيان سواء كان الضمير منصوبا او مجرورا فاذا لم يكن في
ذلك الباب النظر الى الخفة لم يبالوا بانتفاء التخفيف في الضاربك
لانه نظيره بخلاف باب ضارب زيد فان التخفيف فيه منظور
فيه ان قلت يرد على هذا التقرير نقض القاعدة المعلومة من ان نحو
وهي ان الاضافة اللفظية تفيد التخفيف قلت لعل المص لم يرض
بهذا او قيل بان التنوين قدر بانتفاء الضمير فان انتفاء الضمير

جمله

انما بنا في التنوين لفظا ثم حذف من التقدير بعد اعتبار الاضافة كما في
حواج بيت الله ان حججت فعلى هذا ينبغي ان لا يجوز الضاربك للحمل على
ضارب زيد قلت بين المثالين فرق وذلك لان الضاربك مشبه
لضاربك في ان حذف تنوينهما لفظا قبل الاضافة وليس الضارب زيد
مشبها لضارب زيد في ذلك وحصل التخفيف جدا من جانب المضاف
ومن جانب المضاف اليه كما ترى ويرد على القاعدة الكلي مذهب
الكوفيين الى جواز الاضافة الموصوف الى صفته وبالعكس للتخفيف
مع افادة التعريف والتخصيص متمسكين بمسجد الجامع واخواته وجرد
قطيفة وامثاله فان اصل مسجد الجامع المسجد الجامع اضيف للتخفيف
بحذف اللام وكسب التنوين من المضاف اليه لان المسجد هو الجامع بعينه
بخلاف حسن الوجه فانه حسن وان كان هو الوجه حقيقة لكن جعله
لعزه في الظاهر بسبب الضمير المستكن وقس عليه اخواته واصل جرد
قطيفة قطيفة جرداء فقدم جرد واضيف للتخفيف بحذف التنوين
والتخصيص وقس عليه امثاله واجاب البصريون بالتاويل كما اشار
المصنف بقوله ومسجد الجامع ونحوه متأول بمسجد الوقت الجامع وذلك
الوقت هو يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في مسجد للصلوة
فاضافته كاضافة مسجد بيوم شجاع وثانيهما وحاصله ان الاضافة

الامثلة

المسجد الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص وكذا قياس سائر
فيكون تلك الاضافة كاضافة طور سيناء وصلوة الوتر وبقلة الكزبرة
وجانب اليمين متأول بصلوة الساعة الاولى وهي اول ساعة
من زوال الشمس وبقلة الحمقاء انما نسبوها الى الحمق لانها تنبت
في مجاري السيول ومواطئ الاقدام ومثل جرد قطيفة قال
قدس سره في الحاشية جرد جوز دريشه از كسكى وفرسود كى انتهى
قطيفه چادر ودريچيده صراح مماثل للصفات في العموم والخصوص
اراد المشابهة في تناول الاطلاق وعدم كلية والاسد فانه يطلق عليه
الكلب يطلق عليه الليث وبالعكس سواء كان مترادفين اجاز
الفراء اضافة احد المترادفين الى الاخر للتخفيف متمسكا بالا
ستعمال وتبعه الشيخ الرضي بخلاف مثل كل الدراهم وعين الشيء
وكذا حي زيد اي ذاته وشخصه واسم السلام عليكما اي كلمة السلام
ولفظه والمشهور انه اسم مقحم فاذا اي المضاف لم يحتمل القصر
راجعا الى المضاف اليه لان قوله يحتمل ينبئ عن حدوث الاختصاص
وهو في المضاف دون المضاف اليه ولان الكلام سيق لفائدة
الاضافة سواء افادت ام لا بعد ان الاختصاص ليس بمعنى
التخصيص المقابل للتعريف فيصح المثال لان وانما اذا كان الاخص

واوا فقال الشيخ الرضي فقلب الفتحة كسرة بعد قلب الواو ياء واجب
ازقالم يوو الى اللبس فهما اذا ادتت الى اللبس وزن يوزن فانت
مخيرة في ابقائها وقلبها كسرة نحو لي في جمع الوى او لشبه فعل
بفعل ونحت اليا اي باء المتكلم في الصور الثلث قد
جاء اليا ساكنا مع الالف في قراءة نافع محياى ومماتى اما لا
الوصل مجرى الوقف او لان الالف اكثر مدا من اخواته فهو يقوم مقام
الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه ومع هذا فهو عند النحويين ضعيف
كذا ذكره الشيخ الرضي فاخي وابي لعله قدم الاخ على الاب
ليوافق قوله تعالى يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه واما تقديم الاخ
على الاب في الاية فرعاية لاسلوب الترقي فاى ان في اخ واب
او فيهما في اضافة بعضها الى ياء المتكلم اخي وابي وعلى هذا يكون
قوله واجاز المبرد عطف على قوله نفي عطف فعلية على اسمية

(margin: على تقديره واما على ظاهر توجيه الشارح فيكون عطف فعلية على اسمية)

وهي الواو بدليل اخوات وابوات وابي مالك بصيغة المتكلم.
فتحة السين في الى شبه اذ لقد زار اخلك ذو المجاز وقد اري وكتب
على قوله قد اري فحقار وقال ذو المجاز اسم سوق بمنى وعن ازهري اخره
انتهى وقوله اري بصيغة المجهول مع انه يجوز فيه فتح اثبات سه
بحذف الاخير اي اي جمع اب فاصله ابين كاصغر جمع

(margin: از توی حضرت مرد و کنیت کوشه و در و تنها بکشته)

٤

قف

والمعنى ونقول اي امرأة في قيل انما صرح بالقول نحو زاعمي شبه الحم و
الى المخاطب وهو في نفس الامر نحو اللتحوزعن نسبتها الى المخاطب
مع ان اضافة الحم الى المخاطب غير صحيح لانه لا يضاف الا الى الاسم
المؤنث الا ان يحذف مضاف وان يجعل صيغة نقول للغائبة
فاندفع الاعتراض بلا تكلف قيل اخ واب وحم وان
وحم اعلم ان لام الاربعة الاول واو بدليل اخوات وابوات
وحموات وهنوات والثلثة الاول مفتوحة العين لجمعها على
افعال كاباء واخاء واحماء لان قياس فعل صحيح العين افعال
لجمعه على اجمال واما هن فلم يسمع فيه ابناء حتى يستدل به على
تحريك عينه وهو ساكنة وجمع هنة لا يدل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون
ساكنا لكن لما حذف اللام فتح العين لان ما قبل تاء التانيث
لا بد من فتحها وكذا الاولى في هنوات لانه يمكن ان يكون كتمرات
ولام الخامسة هاء وعينها واو بدليل افواه وعينها ساكنة لانه لا
دليل على الحركة والاصل السكون ولا يدل صيغة الجمع هنا على حركة عينها
لان فعلا ساكن العين معتلها يجمع على افعال كحوض واحواض
وانما عوضت الميم عن العين لان اللام لما حذفت نسيا عوضت
الميم عن الواو ولئلا يؤدي الى بقاء الاسم المتمكن على حرف عند جريان

الاعراب عليه وتنوينه وقد جمع ابن عرّبني البدل والمبدل منه قليب
مما نقلنا في فيّ من محويهما وتكلف بعضهم بان الميم بدل من
الهاء من اللام فدمت على العين بالحركات الثلث التابعة
للحركات الاعرابية وكانهم نظروا الى حالة الاضافة بلا ميم اعني
فوك وفاك وفيك وجاء حمّ ام انه لم يراع في الذكر دركات
فصاحة اللغات والا فالحق ان يقول كدلو وعصا ويد وخبء وفيه
لغة سادسة اوفي الكل كرشا وذا علم ان عينه واو ولامه
يا اما الاول فلان مونثه ذات واصلها ذوات بدليل ان تثنيتها
ذواتا حذفت عينها بكثرة الاستعمال واما الثاني فلان باب
الطي اكثر من باب القوة والحمل على الاغلب اولى ووزنه فعل
عند الفراء والمشهور ان وزنه فرس اذ لو كان كعنب لعقبت في المؤنث
واوه كطية ولا يبدل اذ ذوا رجع ذوى علّة مفتوح العين لما مر
لانه وضع فتي الشيخ الرضي انهم اذا ارادوا ان يصفوا شخصا
بالذهب مثلا لم يتأت لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب فجاءوا بذو
فاضافوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس المضمرات والاعلام
مما لا يقع صفة لم يتوصل بذو الى الوصف بها وان كان بعد التوصل
يصير الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما استعمال الاجنبي

التوابع

نحو القرب والقتل فانهما وان لم يكونا مما يوصف بهما الا انهما من
جنس ما يقع صفة كالمقارب والقبيح لو حذف المضاف الموصوف
والمضاف اليه جميعا وعلم لم يجز قيامهما مقامه كقول ابن عمر
انما يعرف ذو ونحو اللهم صل على محمد وذويه وما وقع في كلام بعض
المتأخرين واصلي على نبيه محمد وآله وذويه فذلك اقتباس من
الدعاء المأثور وكانه خص المصراة بعض ان المتاب للمقام
النظر الى حال اضافته الى المضمر الحاضر لكن عدل عنه الى نوع
واما العدول الى جنسه فبعيد اي ذو وكذا متصرفاته وقد
جاء بعض متصرفاته مقطوعا على سبيل الشذوذ نحو ولكني اريد به
الذوينا والفاعل الاسمي يجمع على فواعل وكذا الفاعلة
الوصفية دون الفاعل الوصفي كالكاهل وهو اسم بحسب
الاصل قال قدس سره في الحاشية الكاهل ما بين الكتفين انتهى
واما تابع فهو اسم بحسب العارض متى لوحظ مع سابقه
الذي هو متبوعه كان في الرتبة الثانية او الرابعة كقوله تابع
بيان الحال لا للتعبير ومنهم من قال المراد بالتابع هو المتأخر مطلقا
وفيه ارتكاب عموم مجاز وهو خلاف الاصل وعلى التوابع لا يصدق
التوابع على المعطوف المتقدم على المعطوف عليه مثل عليك

ورحمة الله السلام الا ان يراد السبق وانما فيجب المرتبة
بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه مع انهما متغايران
تحصل بحسب القصد فلا يرد النقض بقراءة الكتاب جزءا جزءا لان
الاعراب لهما واحد بحسب القصد ظرف في موضعين من جهة اي
المقتضي للاعراب شخصية فلا يرد المفعول الثاني من باب علمت
مثلا اذ جهة نصبهما متحدة نوعا لا شخصا ناشئ من جهة
واحدة شخصية وان كان لغيرها مدخلية في ذلك وهو كونه نعتا للفاعل
لان المجيء المنسوب اليه لا يرد انه يشكل فيه بانه يلزم ان يكون
المقتضي لاعراب زيد في جاءني غلام زيد هو فاعلية غلام لان المجيء
المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوبا اليه مع زيد لا اليه مطلقا
ثم الا ان يراد المعية في الانتساب اليه لان النعت هو
و نعوت بحسب الذات ثم ان لفظ كل آه وكذا لفظة التوابع
لا ن التعريف للجنس ويمكن ان يقال ان صيغة الجمع ولفظة
كل مقحمتان زيدتا لبيان الجمع والمنع النعت قدمه
على سائر التوابع لانه اكثر استعمالا واوفر منافع كما قيل
يدل على معنى اي حالة ثابتة في متبوعه سواء كان باعتبار
نفسه او باعتبار متعلقه فدخل فيه نحو جاء رجل حسن غلامه الدالة

صفة
مطلقة حاصل ان الدلالة على حصول المعنى في متبوعه لازمة للنوع بينة
غير منفكة عنه وان رجحوا جعله صفة لحصول المعنى في متبوعه و
مراده ان يكون التابع غير مقيد بزمان النسبة فمنهم من قال انه لا يخرج
الحال لانها مقيدة بزمان نسبة العامل الى صاحبها وفيه انها غير
داخلة في التابع فلا حاجة الى قيد مخرج وحمل التابع على المعنى
اللغوي مما لا يرضى به الطبع السليم ومنهم من قال وهو المقصود انه
لدفع توهم ان الحال داخلة فيما قبل هذا القيد وكان منشأ
التوهم حمل التابع على معناه اللغوي ومنهم من قال انه لاخراج
التاكيد مثل جاءني القوم كلهم فانه يدل على معنى في المتبوع وهو
الشمول لكنه مقيد بزمان النسبة ولا يخفى انه يبقى امر البدل
مثل اعجبني زيد علمه وعطف البيان مثل جاء زيد صديقك و
العطف مثل اعجبني زيد وعلمه فما بقي الا اعتبار قيد الحيثية
في التعريف لاخراجها وهو ان يكون مذكورا للدلالة على ذلك
فكما يخرج تلك الامور يخرج التاكيد فقيد الاطلاق لاخراجه
غير ضروري فائدة ليس من وظيفة النحو وقد يكون
للمدح والثناء نحو وقد يكون للتعميم نحو كان ذلك في يوم من الايام
وقد يكون للترحم نحو اتاني زيد الفقير وقد يكون لكشف الماهية

نحو جسم الطويل العريض العميق والفرق بين الصفة الكاشفة والموكدة
ان الاول موضحة مفسرة والثانية مقررة وهو الفرق بين الا
والتقرير وقيل الفرق بينهما ان الموكدة تؤكد بعض مفهوم الموصوف
كامس الدابر ونفخة واحدة والكاشفة تكشف عن تمام الماهية
ولم يذكر المحاق بالموكدة وفيه بحث وهو ان كلا من الطويل
والعريض والعميق نعت وليس كاشفا والمجموع كاشف وليس
نعتا ان قلت كل من تلك الامور الثلث صالح لكونه كاشفا
لانه حساس والجسم عند جمهور الاشاعرة قلنا لا شبهة لا صدق ان
المتكلم لم يقصد الا كشف المجموع لان المجموع موقوف على ان هذا
الجواب لا يجري في مثل الانسان الحيوان الناطق فالاظهر في
الجواب ان يقال ان المجموع نعت واحد الا ان اعرابه اجرى
على اجزائه كما في قرات الكتاب جزءا جزءا وفي البيت سقف
وجدران ولما كان غاية قوله الصفة اشارة الى حاصل
كلام المص في شرحه قال الشيخ الرضي اعلم ان جمهور النحاة شرطوا
في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت
برجل اسد وصفا ولم يستضعف بزيد اسدا حالا وفي الفرق
نظر ورده بقوله لجواز ان الزيادة لا يصلح رد الاتي

كونه نعتا باعتبار انه في قوة المشتق لا فصل بين ان يكون
مشتقا وغيره الظ ان يقول وغيره بالواو ولان بين لا يضاف
الا الى متعدد والا لا احد الامرين فلعله جعل ويجعل الواو
انما اتى بها دون الواو ليشير الى استقلال كل من المشتق والجامد
في كونه نعتا من غير حاجة الى رد الجامد الى المشتق وذلك لان
او تقع بين المتقابلين اذ اكثر وضعه متعلق بقوله كان هم
غير مشتق والوضع هنا يعم الوضع النوعي الشخصي للوضع
النوعي الذي في المجاز فلا يرد نحو مررت بنسوة اربع بناء
على ان اسم العدد في المعدود مجاز ونحو مررت برجل اي
رجل بناء على ان اي هذه استفهامية استعيرت للبالغ
الكامل غاية الكمال في مدح او ذم بجامع انه مجهول
الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه لغرض المعنى المراد بالمعرف
لاذ الرجل الدلالة واللام للاجل قوله والغرض ينفي عن ان
اللام ليست صلة للوضع فان التمييز ولذا يجب ان
يكون له موصوف لفظا او تقديرا نحو مررت برجل اي رجل
اي هذه تكون وصفا للنكرة ومضافا الى ما هو بمعناها و
يقرب منه كل وجد وحق يكون تابعا للجنس معرفة كان

او نكرة ويكون مضافة الى مثل متبوعها لفظا او معنى نحو انت
الرجل كل الرجل اى انه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق في
جميع الرجال وجد الرجل اى كل من سواك فذل وحق الرجل
اى كان ما سواك باطل   وبهذا الرجل يعني به اسم الجنس الجامد
بالنظر الى اسم الاشارة دون غيره نحو مررت بزيد الرجل قال
الشيخ الرضي ذلك لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في
الرجولية ليس وضعيا ثم قال ان قيل لم لم يجز ان يوصف
باسماء الاجناس باقيا معناها على حالها وصفت له سائر
المبهمات التي هي غير اسماء الاشارة كما يوصف بها اسماء الاشارة
فيقال مررت بشخص رجل وبسبع اسد كما يقال بهذا الرجل
قلت لتجرد الموصوف في مثله عن فائدة زائدة على ما كان يحصل
من اسماء الاجناس لو لم يقع صفات اذ قولك مررت
برجل يفيد الشخصية واسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل
لان الطول يكون في غير الرجل ايضا ولهذا يحذف الموصوف
في الاغلب اذا كان مع قرينة دالة عليه كالغبراء والخضراء
في الارض والسماء اما قولك هذا الرجل فللموصوف فائدة
جعل الوصف حاضرا   وبرتبه هذا افاد الشيخ الرضي

فللموصوف فائدة يقع وف
الذات من بين ذوات ذي اللام
ونحو الموصوف الذي لا يشترك
مع متبوعه خصوصا اذ رضي

اسم الاشارة يقع وصفا للعلم والمضاف الى المفرد الى العلم
الى اسم الاشارة لان الموصوف اخص او مساو وانما في غير هذه المواضع
فلا يقع صفة   وفي الموضع الاخر انه لا تدل اى لا يقصد بلا
هذا المعنى   لا المعرفة الا معرف بلام لا يشير بها الى واحد
بعينه لان تعريفه لفظي   التي في حكم النكرة لعدم الاشارة الى
معلومية مفهومها لكنها ليست نكرة لانها والمعرفة من اقسام الا
والاسم وفي قوله في حكم النكرة اشارة الى توجيه قولهم ان النعت
يوافق المنعوت تعريفا وتنكيرا مع ان الجملة قد يكون نعتا وليس
معرفة ولا نكرة ويمكن تخصيص الحكم بالنعت المفرد او توجيهه بان
الجملة في تاويل النكرة كما قال الشيخ الرضي نحو ان قام رجل ذهب
ابوه في تاويل ذاهب ابوه وابوه زيد في تاويل كائن ابوه زيد
لان الدلالة على معنى فيه قد سوى الشيخ الرضي بين النعت
المفرد والجملة والمشهور ان المفرد اصل ونعت وجه ان الجملة التي
لها محل من الاعراب انما يكون في تاويل المفرد   لان الاشارة
لا تقع صفة لان الصفة يجب ان يكون مفهومها معلوما للمخاطب
قبل ذكرها حتى يصح فائدتها وهي ان تعرف المخاطب الموصوف
المبهم بما كان معلوما له والاشارة لا يكون مفهومها معلوما للمخاطب

قبل وكرما وكذا الحكم الصلة الا انا وقيل بعيد وذلك في الطلبية
المحكية بقول محذوف كقوله جاءوا بمذق هل رايت الذئب قط فقيل
اي بمذق مقول عنده هذا القول كما يكون في الحال والمفعول الثاني
من باب علمت نحو وجدت الناس اخبر تقله واذا لم يكن منها
الضمير الرابط يكون اجنبية اي لم يكن حالا لنفس الموصوف ولا
لمتعلقه وفي الملازمة مناقشة لجواز حصول الربط بغير الضمير كما في
خبر المبتدا ويوصف بحال الموصوف الجار والمجرور مفعول ما لم
يسم فاعله وبحال متعلقه المتعلق اخص من ان يكون حالة اضافة
ونسبة اليه كالاب والغلام او حالة ربطا الى حالة تلك كقولك قام
رجل ضاربا اباه زيد يعني بصفة اعتبارية انما صح الوصف بها لانها
بمنزلة حالة باعتبارية في حصول الفائدة في عشرة امور انما ٤
يتبعه في ذلك الاشياء لكونه اياه في المعنى مع عدم استقلاله بالقيام
في التعريف والتنكير اجاز بعض الكوفيين وصف النكرة
بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم استشهادا بقوله تعالى ويل لكل همزة
لمزة الذي جمع مالا والجمهور على انه بدل او نعت مقطوع رفعا
او نصبا واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة
والافراد والتثنية والجمع وقد يوصف المفرد بالجمع اذا كان

ذلك المفرد مجموعا من اجزاء كوصف النطفة بالامشاج فانها مركبة
من اشياء لكل واحد منها مشيج او مشيج او غير ذلك كالكلم المفصل
المستعمل وشائع بمعنى الحجة الاولى تلفته ذكر مجملا بقوله
في الاعراب اذ قيل ان وصف بحال المتعلق فقد يعتبر فيه حين الموصوف
كو قام رجل حسن وجهه بالنصب والجر يطابق الموصوف في العشرة
قلت يمكن ان يجاب بانه من قبيل وصف الشي بحال نفسه تحملا
وذلك لان نصبه للتشبيه بالمفعول تحقيقا والجر تابع للنصب كما مر
ويلزم ان يكون الضمير فاعلا تحملا لانه بمنزلة يقعدون غلمانه
لكن ضعف قاعدون غلمانه اقل من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف
والواو في الفعل فاعل على الاغلب بخلاف الالف والواو في الصفة
فانهما علامتان قطعا وحمل عليهما ضمير الفاعل جاز الكسائي
وصفه لقوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم والجمهور يحملونه على
البدل لانه ليس المضمر معنى الوصفية تحميل الاستعمال و اتحاد
على ضمير المتكلم والخطاب والغيبة ويرد ان الضمير الراجع الى اسم
الفاعل والمفعول دال على معنى الوصفية كمرجعه ويمكن ان يدفع
بان ذلك المعنى اذا كان في قالب الضمير لا يقصد به التوصيف
والا لا يرد في التقليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف

شبح و شبیح
آب و ...
...

تحقق
...

عن المحصور نعم يبقى الاستدراك قوله او بالمضاف الى مثله الا
عند من يجعل المضاف اول المضاف اليه وانت رجوت
فروه بدون اللام وحينئذ ينتقض بالآية المذكورة واجيب عنه
تارة بان المراد ما هو ذو اللام صورة وتارة بان الموصول
مع صلته في قوة المعرف باللام فان قولك الذي ضرب
في قوة الضارب وفيه تامل   او انقص منه ينبغي ان يدعى
ان الانقص لا ينحط الى درجة ما هو دون المضاف اليه حتى
يثبت المدعى   ان المضاف اليه ان بدليل الاشارة والموصول
المرور   بل رجل بقرينة تذكير اسم الاشارة والصفة
العطف في اللغة الامالة لقبت هذا القسم من التابع به لامالة
حرف العطف ما بعده الى ما قبله وتسمى ليفه بعطف النسق
لانه يكون مع متبوعه على نسق واحد لان كلا منهما مقصود
بالنسبة   اى قصد نسبته في صدقه على مثل البيت سقف
وجدران خفاء   بالنسبة الواقعة في الكلام اى في الكلام
الذي فيه متبوعه لئلا ينتقض بجاء زيد اخوك لا عمرو وجاء
زيد وعمرو فان اخوك وان كان مقصودا بالنسبة مع متبوعه
وهو زيد لكن لا في الكلام الذي فيه زيد   لانها غير مقصودة

بل المقصود متبوعاتها وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر
معنى فيه وتوضح بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه و
تبين بالتاكيد ان المنسوب اليه بحسب الظاهر هو المنسوب اليه
في الحقيقة لا غير وانه لم يقع غلط ولا تجوز في النسبة او ان
المذكور بلفظ العموم كان باقيا على عمومه ولا شك انك اذا
بينت شيئا بشيء فالمقصود هو المبين والبيان فرعه
واجيب بان المراد منه فيه ان البدل الغلط ثلاثة اقسام احدها
انك غلطت بالمبدل منه بحسب الواقع لسبق اللسان وثانيها
انك توهم انك غالط به مثل نجم بدر شمس وثالثها انك
نسيت البدل فذكرت المبدل منه من غير سبق اللسان ثم تذكرته
ولا شك في ان المبدل منه في تلك الاقسام ليس توطئة فيدخل
بدل الغلط في حد العطف لو لم يكن قوله تتوسط داخلا فيه
وقد يجاب ايضا بان المراد بكون المعطوف والمعطوف عليه
مقصودين بالنسبة ان يكونا مقصودين باصل النسبة المدركة
على نحو واحد من الادراك والادراك اعم من الحكم والتردد وغير ذلك
سواء بقي القصدان او لا فاعتبار اصل النسبة دخل المعطوف
بلا ولكن لكثرة كل المعطوفين بهما مع ما بعدهما في اصل النسبة وان

اختلف ايجابا وسلبا وباعتبار كونهما على نهج واحد وهو الرد و
والعدم والعدم اشتراط بقاء العقد وهل فيه المعطوف
بين لان المعطوف قصد ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه بين وقصد
التابع ولما تم الحد بما ذكره تم بحث معه من احدهما ان قوله
بتوسط خارج عن التعريف وانفرد المثال عنه اعني قوله مثل قام
زيد وعمرو ولانه يوجب زيادة توضيح فكان من تتمة التعريف
او لانه قصد تمثيل الحكم ليفهم وثانيهما انه قد اخل في التعريف كما
يناق ابيه العنم ويوهمه تاخير المثال لكن ليس له وجه من
المنع والجمع كما مر نظير ذلك في تعريف الاعراب بتوسط
بينه الاظهر يتبع فكان فيه تجريد واذا عطف اي اذا اريد
العطف اكد لا بعاد الرابع كما يعاد اي فصل لان التاكيد
اخف من الاعادة لانه قد طال الكلام وطلا الكلام
قد يغير يعني هو الواجب كونه في ذلك حذف الفصل امراة وابي قطوا
عورة بالنصب واعلم ان مذهب البصريين انه رة
الى انه جائز العنيلين لانه ادحيا لتاكيد حيث قال اكد
ان قلت يجوز ان يريد به الوجوب الاستحسان قلنا مال ذلك
ما ذكره في بحث المفعول معه من انه اذا لم يجز العطف تعين النصب

مثل جئت وزيدا و فاكان او استئنافي ان الشيخ التفر
لا يعاد العامل الا بشرط الا اذا لم يشك انه لا معنى له وانه
جلب لهذا الغرض كبين فانه لا يتصور الا بين اثنين فان
التبس نحو غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا لم يجز
الا اذا اقام قرينة دالة على المقصود بدليل قولهم بيني
وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد فلا يتصور عطف
المضاف وفي مررت بك وبزيد وان امكن ان يكون للتاكيد
الثاني معنى انه يمكن استيناف معنى الجار ويكون لسبب الاستيعاب
دمعنى لكن لما كان اجتلابه كاجتلاب بين كان النظر ان
يكون حكمه حكم بين كان الحرف يعني انه ليس باقل من الحروف
الزائدة مستدلين بالاشعار وبقوله تعالى تساءلون به و
والارحام بالجر في قراءة حمزة اجيب عنه بوجوه احدها تقدير الباء
وفيه ان حرف الجر المقدر لا يعمل في الاختيار الا في نحو الله
لافعلن وثانيها انه معطوف على مقدر والتقدير وبالابوه
والارحام وثالثها ان الواو للقسم وفيه انه لا يجوز ان يكون
قسم السؤال لان ما قبله واتقوا الله الذي تساءلون به وقسم
السؤال لا يكون الا مع الباء وهنا كان القسم انما يكون لتاكيد

ما هو المقصود في الكلام لم يصح صرف القسم الى قولك لون
لان المقصود الاهم بالانكار ورابعها ان حمزة كوفي و
الكوفيون اجازوا ترك اعادة الجار وفيه ان هذا انما يصح
اذا لم يكن القراءة السبع متواترة وقوى الظاهر ويقوى
ه كالاعراب في كونه من الاحوال العارضة له في نفسه تامل
لان للعامل دخلا فيه نعم قابليته الاعراب كذلك لعقد
عدم التعيين بناء على ان الاضافة للعهد الذهني
او مجهول آه اعلم انهم جعلوا الحمل على نكارة التمييز جوابا وانشدوا
جوابا آخر واعترض عليه بان التمييز انما يكون نكرة اذا لم يكن له
مرجع كقيمز ربه رجلا ويمكن ان يجاب بان ذلك مبني على ما
ذهب اليه الشيخ الرضي من ان الضمائر الراجعة الى النكرات
اذا لم تكن تلك النكرات مخصصة بحكم وصفة كانت نكرات
او لو نصبا وخفض الخ فلا يجوز ان يكون معطوفا على
قائما وعمرو معطوفا على زيد حتى يكون من باب العطف على
معمولي عاملين واحد لامتناع عمل المبتدا في الخبر المتقدم
فتعين الرفع على ان يكون لا يحتمل ان يكون مبتدا عمرو قائم
وانما لم يذكر هذا الاحتمال لانه خارج عن قوة التعلقية فيصير نظيرا له

والظاهر ان قراءة حمزة ومن تبعه من الكوفيين ليست من القراءات السبع مذهب الكوفيين وانا نسلم تواتر القراءات السبع بل القراءات
نسخة صح

عطف

عطف التعلقية على الاسمية او يكون معناها السببية
مع العطف كالفاء الناصبة للمضارع فكانها تجعل الجملتين
كجملة واحدة وذلك للاكتفاء منها بالسببية افاده الشيخ الرضي
ما حاصله ان الجملة التي فيها التمييز كالفاء والصفة والخبر
الجملة اذا عطفت عليها جملة اخرى متعلقة بها بان كانت
مقرونا بعد مضمون الاولى متراخيا عنه بالفاء او بغير ذلك جاز
تجرد احديهما عن التمييز اكتفاء بما فيها وذلك لان ذلك التعلق
يجعل المجموع امرا واحدا فتقول الذي جاء فيغرب الشمس زيد
لان المعنى الذي يعقب مجيئه غروب الشمس زيد وكذا الحال
في ثم واما الواو فلما كان للجمع المطلق لم يجز ذلك فيه الا اذا
ساعده القرينة على التعلق كان تقول الذي قام وقعد
هند في تلك الحال زيد والظاهر ان الخبر على ان المعنى
على معمولي عاملين بحذف المضاف واما حذف المضاف
ليقع الحكم على مناط فان مناط عدم الجواز تعدد العامل لا تعدد
المعمول وكذا جاز العطف على معمول عامل واحد فهذا
اي فهذا العطف وان كان عجيبا لنظر جائز كانه اشار
الى دفع ما قيل في هذا المقام من ان التلاوة واذا عطف

عاملين مختلفين لم يجز مناف للمقدم وان لفظ اذا او صيغة
الماضي يقتضي التحقق فكيف يصح الحكم بعدم الجواز وان الصواب
ان يقول لم يجز العطف على عاملين مختلفين وحاصل الدفع
ان العطف بحسب اللفظ متحقق والتحقق بحسب اللفظ لا ينافي
الامتناع بحسب الحقيقة ولعل النكتة في العدول عن الصواب
المبالغة في الامتناع فكأنه قال ان ذلك العطف وان
كان ثابتا بحسب اللفظ لكنا نحكم بامتناعه لقيام الدليل
الجلي وهو قيام حرف مقام عاملين ولك ان تقول
ان المراد من قوله واذا عطف فاذا اريد العطف وح
يندفع الاشكال المذكور لكن يتجه عليه ان عدم الجواز لا يبتني
على تلك الارادة فانه ثابت على تقدير عدمها فلا فائدة في
التعليق   لكنه لم يجز عند الجمهور المفهوم من كلام الشيخ
الرضي ان مذهب المتقدمين ومنهم الاخفش ان العطف
على معمول عاملين جائز الا ما فيه الفصل بين العاطف
والمجرور نحو ان زيدا في الدار وعمروا الحجرة فانه يمنع اتفاقا
للفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور وان
مذهب سيبويه والفراء المنع مطلقا واما المتأخرون

منهم يجوزون اذا تقدم المجرور في المعطوف عليه وتأخر المنصوب
او المرفوع ثم ياتي المعطوف على ذلك الترتيب وان لم يكن على
هذا الوجه لم يجز نحو زيد في الدار والحجرة عمرو فمنهم من يستدل على عدم
الجواز بعدم استواء آخر الكلام واوله لان المجرور في الاول
مؤخر وفي الثاني مقدم والمص استدل بان ذلك العطف خلاف
القياس فيجب الاقتصار على مورد السماع وهو الضابط المذكور
انتهى حاصل كلامه من هذا التفصيل يظهر ما في كلام المص اما اولا
فلانه نسب المنع الى الفراء وذلك غير صحيح لانه وافق
سيبويه واما ثانيا فهو ان المفهوم من كلامه ان الجمهور لم يجوزوا
الا فيما استثناه وليس كذلك لان المتقدمين يجوزون الا
في مادة متفق عليها واما ثالثا فهو ان ما استثناه قاصر
عن الضابط   عدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء
جائز في جميع المواد عند الجمهور فانه يتبدل عدم الجواز
بالجواز والمخالفة بالموافقة   خلافا لسيبويه فانه لا
يستثني   بل يحملها على حذف المضاف حتى يكون من
باب العطف على معمول عامل واحد   التأكيد جاء
بالهمزة وبالواو وعقب به العطف لان العاطف وهو

ثم والثاني فقد تراد في التاكيد اللفظي كما بعد واية كقوله تع
كلا سوف تعلمون ثم كلا اما معطوفا على الاضافة حالا واما
معنا فاغير ما كيد عليه العامل نحو مررت بجميع القوم واما معنا
تاكيد او جرة حالا وذلك من الثلثة وما فوقها تقول جاءني
القوم كلهم ولا يؤكد بثلثة واخواتها الا بعد ان يعرف المطلب
كمية العدد قبل ذكرها التاكيد والا لم يكن تاكيدا الخلاف مع
نحو جاء رجال ثلث اما البدل والعطف فظاهر خروجهما
به لكن في اخراج بدل الكل احتيج الى مثبته وهو ان المبدل
منه في حكم التنحية فلا يمكن ان يكون تقريره مقصودا لتنافيهما
وافادتهما توضيح متبوعهما وكذا ينبغي ان تقول وافادتهما
الكشف والتوكيد مثل نفخة واحدة ويمكن ان يقال مع
الثلثة انها خارجة بقوله في النسبة او الشمول لانها لا تقرر
امر المتبوع لا في النسبة ولا في الشمول وهذا اظهر في البيد
وذكره في حاشيته انه من قبيل المصنف بغير اخراج الصفة المذكورة
مثل نفخة واحدة ان تقرر امر المتبوع لا تحتاج بدون الدلالة
على معنى المتبوع لكن واحدة لا تدل على معنى النفخة اذ لا
دلالة فيها على النفخ اصلا وليقم ان واحدة لا تقرر معنى

نسبة ولا شمول ثم اعترض بان واحدة تدل على معنى الوحدة وهي
مدلول النفخ واجاب بان الوحدة مستفادة عن النفخة ضمنا
لا قصدا انتهى اعترض الشيخ الرضي على هذا الجواب بان المدلول
اعم فان اجمعون في قولنا جاء الرجال اجمعون يقرر مدلول
الرجال تضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في المجي بعض اجزاء
ما يشتمل عليه احد مدلول هذا اللفظ من حيث كونه جمعا
معرفا باللام المشار بها الى رجال معينين لا مدلول اصل
الكلمة وقد صرح بان اجمعون يدل على الاحاطة دون كونهم
مجتمعين بالنفس في حالة واحدة خلافا للزجاج والمبرد
كما قالا في قوله تع فسجد الملائكة كلهم اجمعون ان كلهم دال
على الاحاطة واجمعون على انهم سجدوا في حالة واحدة
وهو لفظي ومعنوي لا يجوز ان يؤكد النكرة بالتاكيد اللفظي
الا اذا كانت تلك النكرة سوف تعلمون وقوله تع ولا تحسبن
الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا
تحسبنهم بمفازة اي حالة وشانه فقوله امر المتبوع
النسبة او الشمول كقولك شانك نوع العلوا في باب العلو
اعظم من ان يوصف وامر نوع النغواى باب الغفوط

قيل في التثنية يعبر عن الذات المقدرة اذا كان بمعنى اثنين
بعين بحيث جاء اي الحالة المفهومة منه بطريق من طرق الدلالة
كما ان نفسه في جاء زيد نفسه مفهوم من زيد وكما ان الاحاطة مفهومة
من جاء القوم كلهم لانك اشرت بالقوم الى جماعة معينة
فيكون حقيقة في مجموعهم اي في كونه منسوبا ومنسوبا اليه
ولذا طلق التثنية وذلك الدفع يكون بتكرير
اللفظ لا بالتكرير المعنوي فانه غير فاضح لما قصدت به من
دفع الغفلة او دفع ظن الغفلة فانك اذا قلت ضرب
زيد نفسه فربما ظن انك اردت ضرب عمرو وغلطت نفسه بناء
على ان المذكور عمرو وقس عليه الصورة الاولى بذكر كلمة
والجمع ثم قال الشيخ الرضي اعلم انهم اذا ارادوا الوحدة والا
تثنية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الالفاظ
الدالة على هذه المعاني نحو جاءني رجل واحد ورجلان اثنان
ورجال جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول ثلثة
واربعة وغير ذلك واما اذا ارادوها باعتبار نسبة
الفعل اضافوا الالفاظ الدالة عليها الا لفظ جميع فان ال...
قطعه عن الاضافة وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى

على ضروب فبعضها لم يجئ الا منصوبا على الحال وهو وحده فقط
وبعضها لم يجئ الا تابعا على انه توكيد وهو كلا ومثله اجمع
ومتصرفاته واخواته ولا يجئ الا تابعه مضافة في التقدير على
راي الخليل وربما نصب جمعا وجمع حالين على قلة وقد
يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بباء زائدة
نحو جاءني القوم باجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد بها مع الباء و
بدونها واما جميع فهو بمعنى اجمعون ويستعمل على احد ثلثة
اوجه محكوما بها ولا يؤكد بالمعنوي مطلقا عند البصريين
واما الكوفيون فيجوزون التاكيد بكل واجمع دون نفسه
وعينه اذا كانت النكرة معلوم المقدار كدرهم ويوم
وشهر قال الشيخ الرضي وذلك ليس ببعيد اي مكرر
اللفظ الاول او ما يكرر به اللفظ الاول قيل جاز ان
يكون هو في قوله وهو لفظي راجعا الى المعنى المصدري
للتاكيد بطريق الاستخدام ولا يخفى بعده اعترض عليه
بان صاحب المفصل ذهب الى ان زيد في قولك جاء زيد زيد
جاز ان يكون بدلا مع صدق هذا الحد عليه واجيب بان
زيدا لجواز ان يذكر زيد الاول على انه توطئة لذكر غيره

ثم بدا له ان يقصده دون غيره فذكره ثانيا بهذا الطريق وح
يكون زيد الثاني بدلا وجاز ان يكون شئ واحد مقصودا وغير مقصود
بحسب وقتين او حكما بذكر المرادف اعترض عليه بان اكتع
واخويه مرادف لاجمع فيكون تاكيدا لفظيا مع انه عدّا من
المعنوي واجيب عنه بانا لا نسلم المرادفة وكونها بمعنى اجمع
لا يستلزم المرادفة لجواز ان يكون ذلك طاريا بعد ضم اجمع
والمرادفة ليست لاجل ابا لوضع ولئن سلم المرادفة فلا نسلم
انها تاكيد لاجمع بل هي تاكيد لما اكد به اجمع واما قول المص و
اكتع واخواه اتباع لاجمع ليس معناه انها تاكيد له بل معناه اتباع
لها استعمالا لانه انها لا تستعمل بدونها لخفاء معنى الجمعية فيها
ولا يجري فيها الالفاظ كلها اعلم ان المؤكد اما مستقل يجوز
الابتداء به والوقف عليه او غير مستقل فغير المستقل ان كان
على حرف واحد يكرر بتكرار عماده في السعة نحو بك بك
وضربت ضربت وان لم يكن على حرف واحد ولا واجب الاتصال
جاز تكريره وحده نحو ان ان زيدا قائم وقد جوز في تكرير الضمير
المتصل المرفوع والمجرور التاكيد بالمنفصل نحو بك انت وضربت
انت وفي تكرير الضمير المنصوب المتصل التكرير بالمنصوب

المنفصل المرفوع المنفصل نحو ضربت اياه هو واما المستقل فهو
يكرر بلا فصل نحو زيد زيد ومع الفصل نحو قوله وهم بالآخرة هم
كافرون فنن لا معنى لهذه الكلمات فان الشيخ الرضي
التاكيد اللفظي على ضربين احدهما ان تعيد اللفظ الاول
وثانيهما ان تقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا
وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا
مريئا او لا يكون له اصلا معنى بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا
وتقويته معنى وان لم يكن له حال الافراد معنى نحو قولك حسن
بسن او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبثت
الشيء اي استخرجته وقولهم اكتعون ابصعون ابتعون فقيل من
التقسيم الثاني اي لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث وذكر اشتقاقها
ما ذكره الشارح ويمكن استنباط مناسبتها اما التمام
فلان العموم تمام الافراد والاجزاء واما البرى فهو تمام الرتب
وقد عرفت ان العموم هو التمام واما الشيان فلانه يستلزم
انبساطا وشمولا والعام منبسط شامل واما الطول فلانه
امتداد وللعام امتداد وجودي وعن بعض العرب
تعت بهما والثاني اول لكلامهم اجتماع تشنيتين حيث تاكد

الفصالها لفظا ومعنى باختلاف التمييز في كله وكذا في جمعه
والجمع غير جمع المذكر السالم فانه لا يؤنث وجمع في جمع
المؤنث او ما يجري مجراه وهو ما سوى جمع المذكر العاقل خلافا للاندلسي
فانه جوزه اذا كان منكرا ولا حاجة الى ذكر الافراد وقيل اراد
بقوله ذوا اجزاء ومتعدد يعني بطريق عموم المجاز فيتناول الاجزاء
والافراد لان الكل ما لم يلحظ افراده مجتمعة جاز ان يلحظ
افراد الكل مجتمعة ولو كان الحكم على كل واحد واحد من الدراهم
كالدراهم البيض والدنانير الصفر كما جاز عكس ذلك ليفيد انه
توهم الحكم على كل فرد مع ان المحكوم عليه المجموع كقولك زيد انسان
وكل الانسان حيوان اي مجموعه حيوان فزيد حيوان كذا ذكره المحقق
الطوسي ليصح افتراقها حسا وحكما او افتراق حسي
او افتراق حكمي والظاهر انه لا يكفي الافتراق الحسي بدون الافتراق
حكما وما لم يصح توكيده بكل واجمع فالمعتاد الافتراق
الحكمي مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبيد كله قال
الشيخ الرضي قد يكون لشيء اجزاء يصح افتراقها حسا وحكما نحو
اشتريت العبيد فاذا اكد بكل يرفع الاحتمال الاول الا الثاني
لان الاول اشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا رفع

رفع

رفع الاحتمال الثاني قلت اشتريت جميع اجزاء العبيد
بخلاف جاء زيد كله والقياس عليه يقتضي ان لا يصح اختصم
الزيدان كلاهما خلافا للمبرد فانه جوزه وهو خلاف الاستعمال
والتوابع واكتع واخواته اتباع لاجمع اذا اردت
الجمع بين الفاظ التأكيد وذلك غير كلا فرتبته ترتيب
المتن لكن يقتضي تأخير بعض عن بعض فان الزمخشري وحده
ذهب اليه وتبعه المص قال الشيخ الرضي اما تقديم النفس على الكل
فلان الاحاطة صفة للنفس وتقديم الموصوف اولى واما تقديمها
على العين فلان النفس موضوعة للذات والعين مستعارة لها
من الجارحة كما مر المستعار للذات واما تقديم الكل على اجمع
فلكونه جامدا واتباع المشتق اولى واما تقديم اجمع على اخواته
فلكونه اظهر في معنى الجمع واما تقديم اكتع في الصحيح على اخويه فلكونه
اظهر في افادة معنى الجمع لانه من قولهم حول كتيع اي تام
بالنسب اي المنسوب فيه انه يعلم ان البدل لا يكون غير المنسوب
دونه طرف للنسبة وحكم غير المستقرة اي متجاوز الى المتبوع
بل يكون النسبة اليه توطئة هذا غير ظاهر في بدل الغلط
لان متبوعه مقصود ابتداء سواء كان مقصودا انتهاء او لا فتامل

فيما ر زيد ان تجعل بدلا فانه لم يكن مقصودا ابتداء كما ذكرناه
في بحث التاكيد لكنه صار مقصودا انتهاء ونظير ذلك ان هذا
التوجيه الظاهر ان يقال لان المتبوع لا يكون مقصودا لا ابتداء ولا
انتهاء مع ان لا حاجة لها في اخراج المعطوف مثل قوله ولا انتهاء
ولنسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن انتهاء
ان قلت قد وقع في كلام جماعة من العلماء ان الاستثناء تكلم
بالباقي وان الحكم في المستثنى بالاشارة لا بالعبارة فكيف يصح القول
بان النسبة الى التابع مقصودة قلت اذا اردت تطبيق هذا
التعريف على مذهبهم فلا بد من تخصيص ما ذكروه بالاستثناء المحض او
من ان يقال ان قولك ما قام احد الا زيد لما كان في قوة قولك
ما قام احد غير زيد كان البدل في الحقيقة غير زيد وهو مقصود بسلب
القيام وح لا حاجة الى تعميم النسبة   وبدل الاشتمال قلت
اي جعلوا انما قيل ذلك لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال
الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا
له بحيث يبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر ثان وينبغي
ان يحمل كلام الشارح قدس سره على هذا   فالاضافة في
الاخيرين اعترض عليه بان هذه الاضافة لامية والاضافة في

يعني ان التابع [illegible] لما اجمل من
الاول وبيانا له [illegible]

الاولين

الاولين بيانية بعض ومن فكيف يصح عطف الاخيرين على الاولين
وقد وجهان بكون اعراب التابع والمتبوع من جهة واحدة
تخصيصه ويمكن ان يقال لو قرئ والاشتمال والغلط بالرفع
بحذف المضاف معطوفا على قوله بدل الكل لم يتجه ذلك و
كذا ان جعل الاضافة في الاولين بمعنى اللام او فرق بين المذكور
والمقدر الذي ناب منابه المضاف او قرئ بالجر بتقدير المضاف
بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل كما هو ظاهر كلام سيبويه
والبيان فرع المبين ولولا المبين لم يؤت به   الا الغلط
فان كون الثاني هو المقصود دون الاول ظ   وان قصدت
فيه الاسناد الى الثاني وجعلته مناط الحكم فكانك قلت جاءني
زيد من قطع النظر ان يكون اخاك واذا قلت اكرمت زيدا اخاك
فكانك قصدت بذلك المن على الى طيب وادرت ان الاكرام
وقع عليه من حيث انه اخوك وهذه الفائدة منتفية في عطف البيان
بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا فلو لم يكن
النسبة الى الملابس اجمالا بل تفصيلا لم يكن بدل اشتمال فلا نقول نحو
بدل الاشتمال قتل الامير سيافه وبني الوزير وكلاؤه لان الملابس
مفهوم معينا   بخلاف ضربت زيدا حماره فلا بد من اعتبار ذلك

سيافه
[illegible]

التقييد لا فراده واخراج ما ذكرناه فيه فصل ما فيه نظر اي لم يلزم

ثبوت قسم خامس نظرنا الى الغرض فكذا حينئذ ان النسبة

الى المبدل منه لا توجب النسبة الى البدل بطريق ان يكون مثالا لبدل

الاشتمال وكذا المثال الآخر بعد ان غلطت بالغلط

وشرط اسلوبا آخر في او بالنسيان او بسبق اللسان قال

الشيخ الرضي الاخيران لا يوجدان في كلام الفصحاء ثم قال ان

وقع بدل النسيان في كلام فحكمه الاضراب بعينه وقيل

لم يبق المبدل منه او بالمتبوع لانه حين ذكر لم يذكر بحيثية كونه

مبدلا منه او متبوعا بل بحيثية كونه مبدلا منه او متبوعا بل غلطا

واذا كان البدل يجوز ان يكون نكرة بالرفع ومعناه اذا

نكرة مبدلة من معرفة فالنعت قال الشيخ الرضي لم يشترط ذلك

على اطلاقه بل هو في بدل الكل ثم نقل عن ابي علي انه قال يجوز

ترك النعت اذا استفيد من البدل ما لم يستفد من المبدل منه كقوله تعالى

بالواد المقدس طوى اي مقدس مرتين لئلا يكون المقصود

انقص نقصا عن غير المقصود فجعل هذا وجها لتوصيف بدل الكل واما

في توصيف بدل البعض والاشتمال فقد قال لانهما لا بد فيهما من ضمير

يرجع الى المتبوع ليعلم انه بعضه او ملابسه فلو كان متصلا لكان

معرفة قال الشيخ الرضي انما يقع بدلا اذا انضم لفظا اليه

واخويك والنحاة يوردون في هذا المقام نحو زيد ضربته

اياه وهو تاكيد لفظي لرجوعهما الى شيء واحد وقد اتفقوا

ان مثل اسكن انت وزوجك الجنة ان انت تاكيد فكذا

هنا انتهى حاصل كلامه ان البدل يفيد ما لا يفيده الاول وما

ذكره من المثال لا يفيد الا ما يفيده الاول قلنا ان البدل

يفيد ههنا ان ينبغي ان ينسب اليه الفعل الا انه كما اشرنا اليه ملبس م

في قولك يا زيد زيد لان المفسر المتكلم والمخاطب قبل

ولانه يلزم ان يكون شيئا غائبا ومخاطبا او متكلما وفيه بحث

اذ يلزم منه ان لا يجوز ابدال احد من المضمرين من الاسم الظاهر

مع كون مدلوليهما واحدا فلا يفيد زيادة على ما يفيده

المبدل منه وفيه ان المفهومين متغايران غاية ما في الباب

انهما متحدان بحسب الذات فان المانع فيهما مفقود فيفيد

ما لا يفيده المبدل منه واما على ما فيه ويرد [illegible] نقيضا

الذي اراد نبت دلت [illegible] العقاب لا غير والعقاب رسوده شدن باي

ان كان مجازا اي كذب صاحبها فاجرة ان جعلنا

بمعنى المصير اي حست فيه معنى الجعل لانه ذكر في حد المبني

لا يقال جاز ان يكون المبنى الماخوذ في التعريف معلوما بوجه
غير الوجه الذي اريد كسبه لانا نقول لا اعتبار بهذا الاحتمال
والا لم يصح الاعتراض على تعريف بانه تعريف الشيء بنفسه
والظاهر ان السر في ذلك ان اللفظ حقيقة في مسماه مجاز في
غيره فلو اريد به وجه لا معلوم كان مجازا   وان بعض
اللام لم يتبل وام المخاطب كما هو المشهور لان ام المخاطب
اذا كان مع اللام كان معربا   والمراد بمشابهة المنفية
في تعريف المعرب من هذه المقالة لا العكس لانها اعم من
المشابهة وهي كافية في البناء كما يشهد عليه تفصيل موجبات
البناء   ولقد فصل بعض انه اراد بقوله ما ناسب مبني الاصل
مناسبة معتبرة تفصيلها ما ذكره صاحب المفصل لكن بشرط
ان لا تعارضها جهة مقتضية للاعراب كالاضافة في الموصولة
وبهذا التحقيق اندفع ما يتجه عليه من انه لا يجوز ان يراد مطلق
المناسبة لظهور بطلانه ولا مناسبة موثرة للبناء لاستلزام
الدور ولا مناسبة قوية لاستلزام التعريف بالمجهول لان للقوة
مراتب ولا يراد معرفتها من جميع تلك المراتب   اما تضمن
الاسم معنى مبني الاصل تحقيقا او توهما فلا يلزم بناء التثنية

لان تضمنها لواو العطف وهمي لا حقيقة   فكلمة او لمنع الخلو
لا للشك فلا يبان التعريف اذ فيه في اي شيء يرد قول غاق في
قولهم غاق صوت الغراب اجيب بانه غير مركب باعتبار قصد
المتكلم بلفظ الواقع غير مركب وهو ما يتكلم به الصبيان لا ما يرى
به الغراب من صوته لانه ليس كلمة فلا يكون معربا ولا مبنيا
والقاب عبر عن حركات البناء بالالقاب دون الانواع
لعدم اختلاف اثارها   اي القاب المبني من حيث حركات
علامة بعض القاب حركات اواخره وسكونها او علامة البناء التي
هي حركات وسكون الضم والفتح والكسر وانما خص بالحركات
لان المبني قد يكون مع الالف والياء نحو يا زيدان ولا رجلين
ولا يطلق عليهما الضم والفتح فتى الشيخ الرضي وعندي ان اطلاق
الرفع والنصب والجر على الحركات الاعرابية حقيقة وعلى الحروف
الاعرابية مجاز لتسمية الشيء باسم المنوب   ضم وفتح
وكسر ووقف ثم الضم فيما لحصوله بضم الشفتين والفتح فيما لانفتاح
الفم في التلفظ به والكسر لانكسار الشفة السفلى في التلفظ به
والوقف وقفا لتوقف النفس عن الجري   وبالعكس بعض يطلقون
الرفع والنصب والجر على الحركات البنائية   والمراد ان الحركات

رد لما قيل من ان كلامه يدل على اختصاص الضم والفتح والكسر بالمبني
ولعل فهم ذلك الاختصاص من قوله العاية لان لعت الثني مختص
به فعلى ما ذكره الشارح كان معناه ان تلك الامور العاية
لحركات المبني لا لخصوصها لانهم كثيرا يطلقونها على الحركات
الاعرابية ويطلقون السكون على الجزم بحذف الحركة حيث
قال بالضم رفعا فقد يناقش فيه بالفرق بين ما معه التاء وما ليس
معه والكنايات الا ولى ان يقول وبعض الكنايات
لان بعضها معرب كفلان وفلانة والاصوات قيل انها
ليست اسماء لانها موضوعة لكنها جارية مجرى الاسماء المبنية
في البناء فلهذا عدها منها المفردة على سائر المبنيات
او لم يسمع شيء منها اعراب ولا نزاع في بنائه وليس فيه لبف الالتباس
وعلة بنائه احتياجه الى حضور او تقدم مكني عنه ما وضع
اي اسم وضع فضاير والنقض بمثل كاف ذلك من حيث
انه متكلم فيه ان ايا في اياي مثلا ضمير على القول المختار مع انه
ليس موضوعا للمتكلم من حيث انه متكلم بل للمكني عنه من قطع النظر
عن حيثية التكلم والخطاب والغيبة وانما يفهم تلك الحيثيات
من اللواحق اللهم الا ان يقال ان ما ذكرها تلك اللواحق موضوع

لما ذكره ويمكن ان يجاب ايضا بانه مشترك لفظي وتلك اللواحق
لتعيين المراد لكنه بعيد ويخرج بهذا القيد بعض قوله لفظ
المتكلم والمخاطب فانهما ليسا موضوعين للمتكلم والمخاطب بهما
ولهذا صح انت متكلم وانا مخاطب وكذا الخارجان عن الحد التعيين
الاتي لان المراد بالمتكلم والمخاطب ذاتهما ولفظ المتكلم و
المخاطب موضوعان للمفهوم وبينه لحيثية هناك يخرج زيدا
اذا عبر المسمى بزيد عن نفسه بزيد وقس عليه حال المخاطب ومنهم
من فسر قوله ما وضع لمتكلم بقوله اي مادة او بطريق الكناية وقال
بهذا خرج لفظا المتكلم والمخاطب لانهما موضوعان حقيقة وصريحا
ولعله اراد بالصيغة الهيئة الاشتقاقية فلا يرد ان لفظ انا
موضوع صيغة للمتكلم بناء على ان الهمزة مع النون قد تكون للشرط
وقد تكون للتحقيق فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة
للغائب بعين لما ليس متكلما من حيث انه متكلم ولا مخاطبا من حيث
انه مخاطب ولهذا تقول يا تميم كلهم نظرا الى اصل المباني
ويقول المسمى بزيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وانما جاز
يا تميم كلكم لان يا دليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل المتكلم
ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة اي قيل اذا ارتد

الوضع بطريق الكناية خرج الاسماء الظاهرة فلم يكن قوله تقدم ذكره خلا
في الحد بناء على ذلك التعبير قلت لم يخرج به بعض الاسماء الظاهرة
مثل كم وكذا فلا بد منه لاخراجه   اراد بالتقدم اللفظي
اعلم ان تغير تقدم اللفظي بما ذكره يدل على انه جعل قوله لفظا او
معنى او حكما من اقسام الذكر حقيقة لا من اقسام التقدم حقيقة
لكن لما كان المقصود الاصلي هنا بيان التقدم جعله من اقسامه
وبهذا اندفع اعتراض الشيخ بان تقسيم التقدم اللفظي الى التحقيقي
والتقديري خلاف ما ذكره فان عادته جعل اللفظ قسم التقدير
كما عرف في بيان حكم المعرب وبيان الاعراب بل نقول لعل ان تغير
لا يعتبر لان يجعل الحكمي من اقسام التقدم حقيقة بناء على تعبير المقدم لانه
جعل الحضور الذهني وعهديته قبل ذكر الضمير بمنزلة الذكر ولا خفاء
في ان التحقيق ح ليس الا في جعل العهد في حكم الذكر واما التقدم تحقيقي
لا حاجة فيه الى التحقيق نعم لو جعل الضمير راجعا الى المفسر الذي بعده احتيج
الى التحقيق في التقدم بان يقال مثلا انه متقدم بحكم وضع الضمير
واقتضائه فانه يقتضي لذاته تقدم المرجع لكن قد يخالف وضعه
لعوض اما لفظ بعينه سواء كان بطريق التقدم او الالتزام ومنهم
من خص بالاول وجعل الثاني من باب السياق والاول اظهر لكونه بكم

هو اقرب للتقوى وكونه حتى توارت بالحجاب اذ المعنى يدل
على توارى الشمس والشيخ الرضي جعله من باب المفهوم من السياق
والظاهر ليس منه لانه المفهوم من لفظ واحد   فكانه متقدم
من حيث المعنى الا ان يقال من حيث اللفظ   او من سياق
الكلام السابق على الضمير او الواقع بعد الضمير وان كان مع ضميمه
قرينة خارجية كما قال الشيخ الرضي في قوله تعالى انا انزلناه في
ليلة القدر ان النزول في ليلة القدر التي هي من رمضان وقيل
ان المنزول هو القران مع قوله شهر رمضان الذي انزل فيه
القران   وكذا في الاحه ضمير نعم رجلا واما الضمير في باب
التنازع فللتحرز عن التكرار وحذف الفاعل   فالمفصل
الفاء للتفسير   المستقل بنفسه في التلفظ بشان المخاطب
لقيامه مقام الظاهر اعرابه   لا مانع ان يقع بين الواو
مع المفصل وقد يقع بين المضاف والمضاف اليه فلذا لا يقع
اذا كان المضاف اليه جزءا مع ان الفصل بينهما مطلقا قبيح
الاول ضربت وضربت قبل الاوسط ان يقول ضربت
او ضرب الى ضربن وضربن لكون اخرها المرفوع المتصل
مستوفاة ويمكن ان يجاب بان المراد بضربت صيغة المتكلم

الموصوف ماضيا كان او مستقبلا وبان المقصود التنظير لا استيفاء
العدد وعقب ثم ذكر صيغة المجهول فقط وذكرها لئلا يتوهم ان اختلاف قال له
الصيغة يستلزم اختلاف الضمير ودفع توهم فانه اول من بيان مقدار
الى ضربن قيل ان هذا لحد الحكم لا للالتقاط فيلزم ان لا يدخل ما بعدها
في الحكم اجيب بان معناه الاول ضربتُ وضُربتُ وما دون ذلك
الى ضربن وضُربن فيكون الى للالتقاط فيدخل وانما بدانا
بالمتكلم الصرفيون يبداون بالغائب لتجرده عن اللواحق ثم يراعون
اسلوب الترقي انا نحن قد يبدل همزته هاء نحو هنا وقد يمد
همزته نحو آنا وقد يسكن نونه في الاصل وهو عند البصريين همزة
ونون والالف زيدت للوقف والفرع انت الى انتن
هو ان اجماعا قال الشيخ الرضي هو مذهب البصريين ومذهب
الفراء ان انت بكماله اسم وقال بعضهم ان التاء هو الضمير وان
عماد كما ان لواحق اياك واخواته حروف عند الكوفيين وانا
عماد لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدل على معان ستة
لان المتكلم مشاهدة على الفرق واعطوا الغائب حكم
المخاطب وذلك مبني على قياس الواحد الغائب والواحدة الغائبة
قياسا على المرفوع المتصل كهو وهي خاصة قبل حال ضربتن

والتاء للمبالغة او مصدر كالكاذبة منصوب بمحذوف اي
خص بالاستتار خصوصا والجملة معترضة التي وضعها للاختصار
اي المنظور في هذا الباب الاختصار اما اولا فلان هذه المعاني
المعتقبة للابواب في هذه لولا انها لنا لاحتاجوا الى ابواب
واما ثانيا فلقلة الحروف وهي في المتصل ظاهرة واما في المنفصل
فلانك اذا عبرت عن نفسك وعن غيرك بالضمائر لها وجدت
غالبها اقل حروفا منها واما ثالثا فبعدم الاحتياج
الى قرينة ترفع الالتباس الذي في الاسماء الظاهرة فانك
اذا قلت زيد مثلا التبس على المخاطب انه زيد العالم او الجاهل
فيحتاج الى تعيين المراد الى قرينة واذا قلت انت وانا
او هو بعد سبق المرجع لم يحتج الى قرينة يزيل الالتباس واذا
عرفت ذلك فالاصل في هذا الباب المتصل المستتر الذي ليس
من مقولة الحروف والصوت ولا ادوى شيء اي معقولة هو
للمتكلم صيغة للمضارع مطلقا اي زمانا مطلقا او استتارا
مطلقا والظاهر ما قال الشيخ الرضي ان بيانه للمتكلم وكذا
المخاطب قوله وفي الصفة مطلقا وفي الصفة مطلقة غير
قوله مطلقا باعتبار ان الصفة هو الوصف ولا يسوغ

للمتصل لا يجوز صور الانفصال فيما ذكره لان الصفة الواقعة بعد
حرف النفي او حرف الاستفهام اذا كانت عاملة في الضمير الفاعل
يجب انفصاله نحو اقائم انتم وذلك لان فاعلا احد جزئي الجملة فاعتبر
بابرازه وكذا فاعل المصدر الا لتعذر المتصل اللام للوقت
او للاجل اذ الاتصال انما يكون باخر العامل لان الضمير المتصل
كالجزء الاخير من عامله فاذا لم يكن قبله عامل بل كان متوخرا او
محذوفا فكيف يكون كالجزء الاخير له المنفصل نحو ما وقع تابعا
تاكيدا او بدلا او عطفا وكذا ما وقع بعد انما المفيدة للشك
في اول الامر نحو جاءني انا انت او زيد وما وقع ثاني بابي علمت
واعطيت اذا كان الاتصال يورث الالتباس بالمفعول الاول
اما اذا لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت اولى والانفصال
في باب اعلمت اولى لغرض قال الشيخ الرضي احترز به
عن نحو زيدا اياك فانه لا يجوز ذلك مع الفصل اذ لا غرض فيه
لان في قولك ضربك زيد بمعناه ثم اعترض عليه بان التقديم يفيد
الاهتمام فاجاب بان تقديم المفعول لا يفيد ذلك بل قد
يكون ذلك لاتساع الكلام بل قيل ان تقديم المفعول على
الفعل يفيد كونه اهم صفة جرت يعني ما يجري ان يكون

نعتا او حالا او صفة او خبرا اقتصر على ما هو الاصح ظهور ان الحكم
لا يختلف وما ضربك الا انا وكذا انما ضربك انا ولكنه
تاكيد لازم لا فاعل انا هذا هو تحقيق الشيخ الرضي وقد فصل ههنا
تفصيلا وقال اذا اختلف ما جرى عليه وما هو له في الافراد او
فرعيه يعني التثنية والجمع وفي التذكير وفرعه وهو التانيث فلا لبس
سواء كان تحمل الضمير صفة او فعلا وان اتفقا فيما ذكر فان
اتفقا في التثنية كيف فاللبس حاصل سواء كان المسند فعلا
او صفة والضمير لا يرفع اللبس ان اختلفا اختلفا في الغيبة
والخطاب والتكلم فاللبس منتف في جميع الاحوال الا في غائبة المضارع
مع المخاطب وفي غائبة مع المخاطبين فان اللبس حاصل ههنا
ولم يرتفع بالتاكيد واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف
المذكور ولم يرتفع بالتاكيد فلم يرفع الاتيان بالمنفصل اللبس
في هذه الصور ط والبصريون في الجميع سواء كان هناك
لبس اولا وسواء رفع اللبس اولا واما الفعل فقد اتفقوا
كلهم على انه لا يجب تاكيد ضميره اصلا لان رفع الالتباس
فيه قليل كما عرفت فان قلت ضمير المفعول نحو انا زيد ضاربه
يرفع اللبس وكان مما يجوز حذفه خيف الالتباس على تقدير

حذفه فالى الجحود الالتباس ضمير لا يجوز حذفه   واذا اجتمع
ضميران ولم يكن تمامها يتعذر رفعه الا متصلا   احترازا عما
اذا ثبت ويا قال سيبويه ان كانا غائبين جاز الاتصال
وهو عربي لكن الانفصال اكثر وان لم يكونا غائبين لم يجز
الاتصال واجاز المبرد قياسا مع الغائب للتحرز عن تقدم احد
المتساويين فيه انه يجوز ان يترجح الاول بانه فاعل في الاصل
كضربتك او فاعل بحسب المعنى كالمفعول الاول في باب اعطيتكه
بان يدفع بان الترجيح بالفاعلية ترجيح في المعنى لا في اللفظ
ووجوب الانفصال باعتبار التبعية في اللفظ   فيلزم انفصاله
ليتعذر ... ولان الثاني اشرف من الاول لكونه اعرف فينبغي
من كونه متعلقا بما هو ادون   وحكى سيبويه عن النحاة
وقال انما هو شيء قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير
مواضعها واستجاز المبرد مذهب النحاة   فلك الخيار لاجتماع
جهتي الاتصال والانفصال   باعتبار عدم الاعتداد ...
ان لا ينقصه في التعلق بما هو اشرف منه وضيره ...
جملة الاتصال   وان شئت اوردته منفصلا قال الشيخ الرضي
والاتصال في باب علمت اولى من الانفصال في باب اعطيت

المفعول

المفعول الاول في باب اعطيت فاعل بحسب المعنى فكان الثاني
انقص بغير الفاعل وفي مفعول باب علمت الجهة المبتدا والخبر
وفيهما الانفصال لان كان في الاصل خبر المبتدا ان قيل
ان انفصال خبر المبتدا باعتبار ان عامله معنوي وقد انتفى بوجه
الناسخ فكيف يصح بقاء اثره قلنا هو معدوم صورة ثابت معنى
والناسخ عكس ذلك لان الناسخ في الحقيقة قيد للخبر فان قولك
كان زيد قائما في معنى زيد قائم في الزمان الماضي   فيكون ما بعد
لولا ابتداء عند الجمهور او فاعل فعل محذوف او مرفوع بلولا وهذه
الوجوه الثلثة تقتضي الانفصال لكن غير الاسلوب بعد ان جعل
المتكلم غير خارج كما قيل وذلك لان المراد بقوله لولا انت
هو الضمير المرفوع المنفصل بعد قوله لولاه الى آخره فيشمل ضمير
المتكلم لكن غير الاسلوب لما ذكره   وعسيت الى آخره اي قيل
لولا انت وعسيت الى آخرها لاختلاف القرينين بالاتصال
والانفصال ولما لم تختلف القرينتان في لولاك وعساك
اعتبر لهما حالة واحدة   وذهب سيبويه الى ان لولاك
هذا المقام اي مقام اتصال الضمير خاصة فان سيبويه يقبح
ان يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال لا تكون لغيرها

مابعدها بالاضافة واذا وليها غدوة نصبها قال الخ

الرضي فيه نظر اي واذا لم يكن زائدا لابد له من متعلق

ومتعلقه محذوف وعلى ان يقال متعلقه جوابه اذ معنى

لولاك لهلكت انتفى هلاكي بوجودك فالاخفش

تصرف فيما بعد لولا ويلزم تغييرا اي عن ضمير ا وسيبويه

في نفسه ويرجح ان التغيير في واحد ليقاربهما في المعنى لان معناهما

الاطماع والاشفاق فيراعي جانبي لعل وعسى فينتصب الاتم

وبجعل خبره مضارعا البتة والغالب فيه ان يكون مع ان لرعاية عسى وجاز

تركه لرعاية لعل نون الوقاية وسمي ايضا نون العماد لانه

كما يحفظ الفعل عن الكسر بسقوطه يحفظ ذلك النون آخر الكلمة عن

الكسر اي ياء المتكلم اذ لم يعتد غيره لسبق ه اي يحفظ عما

هو اخت الجر وهو كسرة في آخر اجزاء الكلمة غير عارضة لالتقاء

الساكنين وذلك لانهم لما منعوا آخر الفعل الجر وكانت الكسرة

اصل علامات الجر بخلاف النصب والرفع كرهوا ان يوجد فيه ما هو

اخت له وبعبارة اخرى كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض

الاحوال علامة له وفي ذلك مبالغة في التوقير والتبعيد عن الجر

وحمولها في نحو اعطاني وتركها في عسى لحملها على لعل ولهذا اختيرت

نون الوقاية يعني ان اضافة في باب اضافة التبيين الى المثبت ولك

ان تقول انه من باب رجل سوء وما من نون الاعراب سواء

كان معه نون الضمير و نونا التاكيد او لم يكن معه احدهما وانما

جاز قيام نون الاعراب كنون الوقاية في ان لا تعرض لها العروض

بالنسبة الى الكسرة العارضة للتياء فانها الزم لانها جزء الكلمة

بخلاف الكلمة المستعملة وانت خطاب عام وقوله مع النون

طرف لقوله مخير يعني انه وكان هذا التعبير مبنى على انه

حمل التخيير على تجويز ايهما شئت سواء كان مع التنوين اولا وذلك لان

قوله واخواتها عام يشمل ليت ولعل لان لدن حكمها مع الياء في

المشهور رجحان النون هو ولك ان تحمل التخيير على التسوية كما سيق

اليه الفهم وتخص قوله واخواتها بما سوى ليت ولعل بقرينة ذكرهما

فيما بعد وتقول في لدن انه تبع الجزولي فانه ذهب الى التسوية وبوبه

انه لم يذكره مع ليت للمحافظة على الحركات البنائية هذا

ظاهر في غير التثنية واما في التثنية فوجهه ان كسرة المكتسبة مغايرة

لكسرة نون الاعراب وانها لطرد الباب وعلى السكون في

لدن قال الشيخ الرضي لم يحافظوا على الفتح والضم اللازمين قال

سيبويه يقال في لدن بالضم لدني وفي الكاف بحالة لانه السكون

سعد الكلام على الأسماء المتمكنة وتوجهها الى تلك الأسماء ومن ههنا يعلم ان
النون عن اخت الجزء المضارع مع النون من حيث انه فعل لأن
حيث ان حركة آخره حركة بنائية وكذا النون عنها في حروف
المشبهة لشبهها بالفعل وقد صرح بذلك التعليل لجواز اجتماع
النونات فيه تعليب اذ ليس في لدن الا لاجتماع نونين كأنه
فعل فانه في قوة اجتماع اربع نونات اذ ليس الفاصل بين الاثنين
الاحرف واحدا ويجاز رئيت المشهور فيه ان النون لازمة الا
لضرورة الشعر يتوسط بين المبتدأ والخبر الظاهر ان يقول
ويقع بين المبتدأ والخبر فعله لتجريد ويحتمل ان يكون بين للتأكيد
وانما احتيج الى التأكيد لان حق المبتدأ والخبر ان لا يقع بينهما
فصل قبل العوامل وبعدها اعترض عليه بان العوامل اذا دخلت
عليهما لم يبقيا مبتدأ وخبرا فكيف يصح قوله يتوسط بين المبتدأ
والخبر قبل العوامل وبعدها واجيب عنه بان فيه جمعا بين الحقيقة
والمجاز وذلك جائز عند المصنف وبان فيه عموم المجاز بان يراد
بالمبتدأ مثلا الجزء الاول من الكلام وبالخبر الجزء الثاني منها وبان
المبتدأ والخبر على حقيقتهما لانه من قبيل رأيت هذا ان سعى في شبابه
وصباه وانه حقيقة وفيه نظر لان الوصف في الحاضر نحوه

الغائب معبر وبهذا بنى الفقهاء على ذلك مسائل وما نحن فيه ليس من
قبيل الوصف بالغائب فنظيره رأيت شابا في شبابه وصباه لا رأيت
هذا ان شب في شبابه وصباه صيغة مرفوع انما اي للفصل
بما هو في صورة الضمير لانه غير صالح لان يوصف وانما اختير صيغة
المرفوع لمناسبة الطرفين اعني المبتدأ والخبر مطابق للمبتدأ
بيت كله وقد يجعل مطابقا للخبر كما قيل ان تذكير الضمير في المرفوعات
هو باعتبار الخبر وتكلما وخطابا وغيبة رتبا وقع بلفظ الغيبة
بعد حاضر لعيابه مقام مضاف غائب يسمى فصلا عند البصريين
وعمادا عند الكوفيين لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن
خبريته وذلك التوسط ليفصل لعرات قوله ليفصل علة
غائية للتوسط فيكون قوله يسمى فصلا جملة معترضة بين العلة
والمعلول وانما لم يجعل علة للتسمية لان حدوث الفصل لا يترتب
على التسمية ولو كان المقصود بيان التسمية لقال لانه يفصل
او لانه فصل وانما كان يفصل لامتناع الفصل بين الصفة والموصوف
او بالوضع نعتا قبل يحتمل ان يكون حالا ان يكون الخبر
معرفة ان قلت ينبغي ان لا يشترط ذلك الاشتراط بثبوت الالتباس
في المبتدأ والخبر اذا كانا نكرتين قلت انما لم يعتبر ذلك لان

صيغة الفصل تفيد التاكيد فان قولك زيد هو القائم في معنى
زيد نفسه القائم واذا كان تاكيدا يلزم ان لا يقع بين النكرتين
لان النكرة لا يؤكد والظاهر ان يقال انما اشترط ذلك لان
نقل الضمير الى هذا المعنى خلاف القياس وهو على خلاف القياس
ينبغي ان يقتصر على مورد السماع اجاز المازني وقوعه قبل المضارع
لقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور واعترض عليه بانه يحتمل ان يكون
مبتدا وتاكيد الكاف في قوله تعالى انه هو اضحك وابكى وفيه نظر
اذ يلزم تاكيد الظاهر بالضمير وفي نظره تاكيد المضمر المرفوع
والجواب بانه تاكيد للضمير المستكن في الفعلين لكنه قدم للحصر
كما انه وقف ليس في تلك الجملة احتمال آخر لانه ح مبتدا
عند المحققين ولا موضع له عند الخليل متعلق بقوله لانه
ظرف يستوي او ظرف للنفي وبعض العرب يجعله مبتدا
وبعضهم يجعله تاكيدا لما قبله ويمنعه دخول لام التاكيد عليه
فان لام التاكيد لا تدخل التاكيد ويتقدم قبل الجملة تلك
الجملة خبرية اسمية البتة اذا دخلت عليه نواسخ المبتدا فانه
ح يجوز ان يكون فعلية كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار ولا
يبعد وهذا وجه وجيه ضمير غائب لان المراد به الشان و

القصة وهو مفرد غائب فيلزمه الافراد والغيبة بخلاف صيغة الفصل
فانها عبارة عن المبتدا فيلزم مطابقتها له كما ذكر ويجئ مؤنثه
قال الشيخ الرضي تانيث هذا الضمير وان لم يتقدم المفسرة مونثا
قياسا لان ذلك باعتبار القصة لكن لم يسمع والظاهر انه ح
ليس ضمير الشان والقصة معترضة لا وصف لقوله ضمير غائب نعم
قوله يفسر صفة له بان كان مبتدا او بان كان عاملا حرفا
والضمير مرفوع الى غير ذلك اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات
هكذا قالوه وفيه ان مجرد كونه على صورة الفضلات لا يصحح الحذف
بل لابد من قرينة وجاز ان يقال قد تقوم القرينة على الحذف وعلى
خصوصية المحذوف اما على الحذف فلرفع الجزئين في نحو قوله عليه السلام
ان من اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون واما على خصوصية
المحذوف فلان حذف اسم الحروف المشبهة بالفعل اذا لم يكن ضمير
الشان لم يجز الا في الشعر على ضعف ان قلت فينبغي ان لا يكون
حذفه ضعيفا قلنا تلك القرينة لا تعين المراد لجواز ان يكون
الجملة الواقعة بعدها في تاويل مفرد وهي اسم لها وخبرها محذوف
والتقدير ان هذه القصة مطابقة للواقع لان الخبر كلام مستقل
هكذا قال الشيخ الرضي وفيه ان استقلاله لا ينافي ثبوت القرينة

كما قلت بوق قوله ان عرض الكينة يومانع وذلك الدليل انه
لو نسخ المبتدا لا تدخل على كلم المجازات ان قلت يجوز ان هذه
مزووف التصديق قلت ذلك بعيد غاية البعد نعم يجوز ان
يقال فيه ما قلناه في الحديث قال في الكشف في الحاشية الكينة
معبد التقارى اي اذر جمع جوذر وهو ولد البقرة الوحشية
اي اتما روضع كل واحد منها انما قيد بذلك لان اللعز
يجب الظاهر المجموع وضع المجموع وضع اجزائه   اشارة
حسية هي تحمل منداد واصل بين المحمل وما يليه غاية لان ذلك المنداد
وهي لا يكون الا الى المحسوس مشاهد   فلا يرد حيز التعايب
فانها للاشارة الى معاينها ولا يرد ليضا ان هذا تعريف الشي
بما يساويه في المعرفة والجهالة لان المعرف ليس باسم الاشارة
مفردة فقد اضيفت الى الاشارة بل لذلك المركب الا اضافي
معنى اصطلاحي كما اشار اليه اريد بيانه بالاشارة المعرفة
لكل احد ومن الظاهر ايضا انه ليس تعريفا للشي بنفسه كما توهم لان
المأخوذ في المعرف جزؤه بل قيده وانما يكون كذلك لو كان
نفسه مأخوذا فيه   محمولة على التجوز بتنزيله منزلة المحسوس
المشاهد اذ ما من شي الا ويدل عليه   وهي ذا للمذكر علم الصحيح

قوله ان هذه حقيقة اشارة تشبيه خطئ مرحوم آخذه ان الشي الذي اليه

محل ذا على هي لعوده الى الجمع احتاج الى توجيه فقال بعض
المحشين تارة بان قوله هي مبتدا محذوف الخبر وهي جملة والجملة
التي بعده مبينة فالاولى ان يقال هي فيما سبق ذا وتارة بان
ذا خبر مبتدا معطوف اي هي ذا واخواته وقوله للمذكر خبر
لذا والجملة خبر المبتدا الاول بتقدير العائد اي وهي ذا منها
للمذكر وتارة بانه صفة لذا وهو مبتدا خبره محذوف والجملة
خبر المبتدا اي هي منها ذا وهو للمذكر ولا يخفى ما فيه من التكلف
مع ان سرد الكلام ليس على نسق واحد ثم قال قوله لمثناه وان
من باب حذف الموصول على مذهب الكوفيين لكن نقل عن بعض
المحققين ما لواليه وقيل ان قوله لمثناه الا انه مقام معلوم
من هذا الباب اي ما مثناه الا انه مقام معلوم اذا ظهر تلك
الوجوه ظهر لك ان توجيه الشارح احسن والطف   والعامل
في الحال معنى الفعل فيه ان قوله ذا جوز للخبر على الحقيقة بان نظيره
البيت سقف وجدران وجوز الخبر ليس مسندا حقيقة بل حقيقة
المسند المجموع   قدم ثم يمكن ان يعتبر انه قدم لان الذهن
يتسابق المثنى والجمع بعد ذكر المفرد على احد الوجوه قال في
في الحاشية وقيل انه منها بعض نعم وهذا ان مبتدا ولا حراه

ان هذه الآية

جزءه وقيل جزء ان ن منها محذوف اى انه هذان ل واتى
بقلب الالف ياء فان الياء قد يكون علامة للتانيث فى تقربى
بقلب الالف والياء هاء لان الهاء قد يكون مبدلة من التاء فى
التانيث فى الوقف يوصل الياء بها لحصول الهاء من الاشباع او لجمع
العوضين ولا يثنى من لغاتهم لم يرد التثنية المتعارفة لان
المعرفة لا يثنى الا اذا نكر ولا ينكر اسم الاشارة اذا كان مقصورا
يكتب بالياء لان هذه الالف مجهول اصله على سبيل
اللحوق بعترات اللحوق لتيقن اعتبار اصل اذ لا ويلزم لبعض ان يكون
لا بالاخر وانما هذه العبارة لدفع ما قد يتوهم من ان ها جزء
من اسم الاشارة اعلم انه قد يفصل بين ها واسم الاشارة المجرد عن اللام
والكاف وذلك بانا واخواته كثيرا نحو ها انا ذا وها انتم اولاء
وها هو ذا وبغيرها قليل لامتناع وقوع الظاهر موقعه مع انه اسم
فالكاف ان يقدر لان معناها غير مستقل بالمفهومية الا يرى انك
تقول فى ترجمة ذاك اشيه وفى ترجمة تلك ما نند وهى حروف
يذكر ويؤنث واعتبر ههنا تذكيره وتانيثه تذكير اسم العدد اعنى
خمسة اى حروف الخطاب فانه اقرب ويحتمل ان يفسر بالتمام
الاشارة وذلك للبعيد وذاك للمتوسط قال الشيخ الرضى

يكون الكاف للتوسط وللبعيد دون القريب وذلك لان وضع
اسم الاشارة للقريب والحضور لانه للمشار اليه حاضر ثم بالاشارة
الحسية فى الاصل الى الحاضر القريب الذى يصلح ان يقع مخاطبا فلما
اتصلت الكاف به وكان مختصا بالوضع للحضور بحيث يصلح
لكونه مخاطبا اخرجته من هذه الصلاحية اذ لا مخاطبان فى
كلام واحد الا فى مواد مخصوصة فلما اورثت الكاف فى اسم
الاشارة معنى البعد وهذا حال المتوسط واذا اردت
التنصيص على البعد جئت بعلامة وهى اللام وحال ما رأى المص
كذا ذكره الشيخ الرضى وفيه شىء لان المستعمل كل فى مقام
الاخر بالتاويل كما ذكر فى علم البلاغة فلك ان تقول انه فى
تلك الاشارة الى المستعمل فانه لو قال وذا للقريب لم
يفهم منه الا الوضع وذلك لما كان المعنى لغة بين ذا واخواته
فى البعيد الكثرة اشارة الى كثرة ذلك لان ما عداه
غير صالح لذلك او ليشمع ما ذكرنا ان الالف فى ذلك بقى
الهاء وتخفيف النون للقريب وهناك للمتوسط وهنالك
للبعيد وثم ايضا للبعيد وهنا بالتشديد ايضا للبعيد وقد يلحقها
الكاف ولا يلحق ثم خاصة اى اختص خصوصا ذكرت للتاكيد

انه يجىء فى كلمة خطاب نحو [illegible]
[illegible] رضى

لا يستعمل في غيره الا مجازا كما اذا استعمل في الزمان كقوله ثم
هنالك الولاية لله اي حينئذ وذلك باستعارة المكان للزمان
كاستعارة الزمان للمكان كقول الفقهاء مواقيت الاحرام اي
مواضعها اي اسم لا يتم به اي اسم لا يتم حتى كونه جزءا
وهو بعيد عن المعنى المراد او لا تصير جزءا ما ذكره الشيخ
الرضي هذا الاحتمال وقال ذلك لان الافعال انما تصير
لاحصرها والمراد بالجزء التام في قول الشيخ جزء التام على
ركني الكلام كما يشير اليه العنه او لا وقال معناه ان الموصول
ما هو الذي لو اردت ان تجعله جزء الجملة لم يكن الا بصلة هذا هو
الحق لكن لا وجه للتخصيص اذ لو اردت ان تجعله فضلة لم يكن الا
بصلة فهذا اصرف ان الشارح بجزء التام غير ظاهره والمراد
بالصلة معناها اللغوي كذا نسب الى المص وفيه ان الفاظ
التعريف محمولة على معانيها المتبادرة ولا خفاء في ان المتبادر
معناه العرفي قيل لو قال بجملة خبرية وضميره لكان اخصر واوضح
لكنه سلك طريق الاجمال اولا والتفصيل ثانيا او قصد بيان
الاسم المصطلح عليه بتلك الجملة والتعبير وفيه ان مقام التعريف
التفصيل لا الاجمال ثم التفصيل في خارج التعريف وان

ذلك

ذلك القصد مما لا ينقل عنه عن ان المراد معناها اللغوي نعم يجوز
ان يقال انه قال ذلك اشارة الى وجه التسمية بالموصول على ان فيه
موافقة ما مع القوم في اللفظ لانهم اخذوا الصلة العرفية في تعريفه
لكان هذا القول مستدركا لانه لا يقال جاز ان يكون لاخراج
الموصول الحرفي وهو ما اول مع ما بعده بالمصدر فانه لا يحتاج
الى العائد لانا نقول هو خارج عن التعريف قبل ذكره لانه لا يكون
جزءا تاما اصلا لان الجزء التام هو الاول بالمصدر لا الحرف
المصدري المنضم اليه بجملة كما في الموصول الاسمي وقيل
ان يقول يمكن لقائل ان يقول الجبان يقال ذلك والا
لزم نقض الحد على الزمخشرية لا بد فاذن يلزم ان يكون تعريف
الموصول الاصطلاحي بالصلة الاصطلاحية كتعريف العالم بماله
العلم وذلك لا يجوز لانا نقول عن ان تعريف العالم بماله العلم جائز
اذا فسر العلم بعد ذلك كما يقال مثل العلم صفة يتجلى
بها المذكور لمن قامت هي به لان الخفاء في العالم كما هو المشهور ليس
باعتبار الهيئة الاشتقاقية فانها معلومة لكل من يعلم اللغة بل
باعتبار مبداه فتعريف العالم بماله العلم تعريف اذ لا بعد
في الحقيقة على ان قوله وصلة جملة خبرية ليس تعريفا لها والا

لزم التعريف بما لا علم بل لانا نقول المراد بالموصول معناه العرفي
وهو باعتبار هذا المعنى ليس بماخوذ عن الصفة العرفية ولابد له
بل هو الكلمة المشتقة فيه شئ من معناه اللغوي حتى يكون تعريفه
بها كتعريف العالم بالعلم   بان يكون الصلة جملة خبرية بل
وصلته اي صلة ما لا يتم جزءا انما جعل الضمير راجعا الى ما اعتبر
الصلة بالقياس اليه لا الى الموصول   جملة خبرية انما كان كذلك
لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه
بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له ولذلك لا تتصور الا الجملة
الخبرية واما وقوع الجملة القسمية صلة كقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن
فلان الصلة هو جواب القسم وهو جملة خبرية   او ما في معناها
كاسمي الفاعل والمفعول فلا حاجة الى العدول بان قوله وصلة الالف
واللام اسم فاعل او مفعول بمنزلة الاستثناء   لا غير ضمير الا
نادرا فانه قد يجئ الظاهر موضع الضمير   لان اللام الموصولة
لشبهه اللام الحرفية وليست بالحقيقة لاما حرفية كما زعم بعضهم
لعود الضمير اليه والقول بان الضمير راجع الى موصوف مقدر بعيد
جدا معنى ولهذا ايضا صح ولو كان بعض المصادر ولكنه لا يكون صلته
مصدرا لانه لا يقدر بالفعل مع ضميمة ان وهو معها بتقدير المفرد

والصلة

والصلة لا يكون الا جملة   وهي اي الموصولات ملاحظ معنى الجمعية
باعتبار الجزء كما اي تانيث الضمير باعتبار ان جزءه جماعة فيكون المرجع
مفهوما من السياق والضمير واقع فيه   الذي اصله لذي عند البصرية
زيدت اللام عليها لتحسين اللفظ حتى لا يتوهم ان الجملة التي بعدها
صفة لها فان الجملة لا يكون صفة كما ان ذو الطائية لما كانت كل
ذو بمعنى صاحب جاز ان يكون صفة بخلاف سائر الموصولات
والتي بمعنى الذي انثاه   واللذان واللتان وقد تشدد
النون فيهما بدلا عن الياء في المفرد   والذين كاللاتي لجمع
المذكر من اولي العلم والذون في الرفع بهذلية وقد تحذف
النون اللذون ومن الذين ليفيد تخفيفا   واي مضافا الى معرفة
ظاهرة كانت او مقدرة   بمعنى الذي وفرعه وكذا اية
بمعنى التي   المنسوبة الى بني طي فيثبت في التثنية احدى اليائين
الفا والاخرى همزة تحترزا عن الاجتماع بين اليائات
وذا بعد ما جوز الكوفيون كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة
بعد ما الاستفهامية كانت او لا ولم يجوز البصريون الا في
ذا بشرط كونه بعد ما او من الاستفهامية اذا لم يكن زائدا كما في
قولهم من ذا الذي يعرض انه اي من الذي يعرض انه فان ذا زائدة

لزم التعريف بالاعم بل الاخفى فنقول المراد بالموصول معناه العرفي
وهو باعتبار هذا المعنى ليس مأخوذا عن الصلة العرفية ولا يرد
بانه الكشف فيه على شيء من معناه العرفي حتى يكون تعريفه
بها كتعريف العالم بالعلم   بان يقال الصلة جملة خبرية
وصلة اي صلة ما لابد نحوا ثم جعل الضمير راجعا الى ما عبر
الصلة بالمناسب اليه لا الى الموصول   جملة خبرية انما كان كذلك
لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه
بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له ولذلك لا يتصور الا في الجملة
الخبرية واما وقوع الجملة القسمية صلة كقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن
فلان الصلة هي جواب القسم وهو جملة خبرية   او ما في معناها
كاسمي الفاعل والمفعول فلا حاجة الى القول بان قوله وصلة الالف
واللام اسم فاعل او مفعول بمنزلة الاستثناء   لا بد من ضمير الا
نادرا فانه قد يجيء الظاهر موضع الضمير   لان اللام الموصولة
يشبه اللام الحرفية وليست بالحقيقة لانه حرفية كما زعم بعضهم
لعود الضمير اليه والقول بان الضمير راجع الى الموصوف بعيد بعيد في
جملة معنى ولهذا يعمل ولو كان بمعنى الماضي ولهذا لا يكون صلة
مصدرا الا ان لا يقدر بالفعل مع ضميمة ان وهو معها بتقدير المفرد

والصلة لا يكون الا جملة   وهي اي الموصولات لا تخلو عن الجهة
باعتبار الجنس كما في ما في الضمير باعتبار ان جزءه جماعة فيكون المرجع
عنهم ما عبر السابق والضمير واقع فيه   الذي اصله لذي عند البصرية
زيدت اللام عليها تحسينا للفظ حتى لا يتوهم ان الجملة التي بعد ما
صفة لها فان الجملة لا يكون صفة كما ان ذوي الطائية لما كان كل
ذو بمعنى صاحب جاز ان يكون صفة بخلاف سائر الموصولات
والتي بعقب الذان والتان   واللاتي واللاتي وقد تشدد
النون فيهما بدلا عن الياء في المفرد   والذين كاللاتين لجمع
المذكر من اولي العلم والذون في الرفع بهذلية وقد يحذف
النون اللذون ومن الذين ليلتقيا خفيفا   واي مضاف الى معرفة
ظاهرة كانت او مقدرة   بمعنى الذي وفرعه وكذا في قوله
بمعنى الذي   المنسوبة الى بني طي فتثبت في التثنية احدى الياءين
الفا والاخرى همزة تحرزا عن الاجتماع بين الياءات
وذا بعد ما جوز الكوفيون كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة
بعد ما الاستفهامية كانت او لا ولم يجوز البصريون الا في
ذا بشرط كونه بعد ما او من الاستفهامية بين اذ لم يكن زائدا كما في
قولك من ذا الذي يعرض انه اي من الذي يعرض انه فان ذا زائدة

اذ بعده موصول   والعائد المفعول سوى عائد الالف واللام
فانه لا يجوز حذفه لخفاء موصوليتها والضمير احد دلائل موصوليتها قال
الشيخ الرضي لا يجوز حذف احد عائدين اذا اجتمعا في الصلة نحو
الذي ضربته في داره زيد اذ لا تستغني عن ذلك المحذوف بالباقي
فلا يقوم دليل عليه ثم الضمير اما منصوبا او مجرورا او مرفوع فان كان
منصوبا جاز حذفه بشرطين ان لا يكون بعد الا الطولان للموصول لابد
على ان العائد بعد الا وان يتصل بالفعل لا بالحرف وان كان
مجرورا فيحذف بشرط ان يجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا او
يجر بحرف جر متعين كقوله تعالى انسجد لما تامرنا اي به ويتعين حرف
بحرف الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه بحرف جر مثله
في المعنى وتماثل المتعلقات نحو مررت بالذي مررت او مررت
بزيد الذي مررت ثم مذهب الكسائي في مثله التدريج في الحذف
وهو ان يحذف حرف الجر اولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيحذف
الحرف ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما معا للاستطالة واما
الضمير المرفوع فلا يجوز حذفه الا اذا كان مبتدأ بشرط ان
لا يكون خبره جملة ولا ظرفا فان كان في صلة اي جاز الحذف بلا شرط
آخر وان لم يكن في صلة فيشترط استطالة الصلة كقوله تعالى وهو

الابعد معمول . والعامل المقدر [illegible]
[illegible] الخبر [illegible]
[illegible]
الذي [illegible]
[illegible] الخبر [illegible]
[illegible]
[illegible] الفعل [illegible] وان كان
[illegible]
[illegible] الخبر [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
الخبر [illegible]
[illegible]
[illegible]